صُورةُ مِصرَ في خطابِ صحافةِ " الرأي " المِصرية " غَيرِ الخبرية " ذَاتِ الاتجاه النقدي المُعارِض [دراسةُ حالةٍ لمُقَارباتِ صحيفة " المقال " المصرية الخاصة]

د. وائل ماهر قنديل*

ملخص الدراســة:

■ استهدفت الدراسة التعرف إلى مكوناتِ صورة " مصر " (الدولة) كما أنتجتها الكتلة التحريرية لصحيفة " المقال " المصرية الخاصة ، والتي تُمثل تجربة صحفية مُغايرة بين الصُحف المصرية الخاصة ، باعتماد خطابها التحريري على شكلٍ صحفي بعينه (وهو المقال). وقد عُنيت الدراسة برصد وتحليل وتفسير خطاب جريدة " المقال " إزاء عينة من قضايا الشأنين السياسي والاقتصادي (بتداعياتهما المجتمعية المفترضة) في الفترة من يونيو 2018 وحتى أكتوبر 2018 . وقد انتهت الدراسة بالمحصلاتِ التحليلية لخطاب " المقال " إلى أن " صورة مصر " ، عبر بُعدين سياسي واقتصادي مُثقلة بحُزمٍ كاملة من " الأخطار " المستحقة لاتهامات "مقولبة " و " إطلاقية " للحكومة المصرية على نحوٍ خاص.

وكان لافتاً أن الصحفيين المنتجين للخطاب ، وهم من غير أصحاب التخصصات المعرفية الواضحة ، انشغل معظمهم ، جوهرياً ، بمنح مقارباتهم النقدية أبعاداً إثارية (حتى عند مستوى اللُغة). وهو ما انتهى في سياقاتٍ عدة، إلى طرح أحكام تقييمية – تعميمية ، غير مُدَّقة ، تستبعد الوجوه الأخرى لحقائق الواقع المصري ، كما تتجاوز السياقات التاريخية والسياسية والاقتصادية والمجتمعية ، وتفاعلاتها وضغوطها التي تأثرت بها منطقياً ، وعملياً ، صُورة مصر الدولة.

الكلمات المفتاحية: صورة مصر، خطاب الصحافة، صحافة الرأي

* المدرس بقسم الصحافة بالمعهد العالي للإعلام وفنون الاتصال

The Image of Egypt within The Discourse of Private, Non-News, and Critical Journalism :A Case Study on Approaches of " Al Maqal " Egyptian Private Newspaper

Abstract:

The Study aimed to identify the components of Egypt's Image (The State) as producted by editing bulk of " Al Maqal news paper ", that represented a distinctive model among Egyptian private newspapers. This study id one of the descriptive & analitic Studied that used survey, case study & Discourse analysis within its analytical part. The sample of " Al Maqal " issues covered essay's handling of some of important & economic affairs (within the period from 12/6/2018 to 3/10/2018). The study concluded that the studied newspaper (Al Maqal) dealt with some of important political & economic affairs with clear interest, that shape some of the components, lineaments & dimensions of Egypt's image.

This image is seemingly over loaded by mistakes & accusations indicating that reading of " Al Maqal " of the Egyptian reality id not objective & imbalance, the treatments of studied newspaper was activated with inaccurate & excited approaches that disregard the main variables that interact within the Egyptian Society after 25 January Uprising

Keywords: Image of Egypt, The Discourse of Private, Non-News Journalism

مُقَدمةُ تأصيلية : " ما وراء الخطاب " Beyond Discourse :

شَهدت الدولةُ المصرية في العقدين الأخيرين (في بدايات الألفية الثالثة)، حُزمةً من المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لعبت دوراً مؤثراً في إعادة تشكيل الخريطتين السياسية والاجتماعية في مصر. فقد واجهت الدولةُ المصرية (في نهايات فترة حكم مبارك المُمتدة لنحو ثلاثة عقود)، طيفاً واسعاً ومتنوعاً من الضغوط الداخلية والخارجية ، تآكلت تحت وطأتها آليات " المقاومة التقليدية " للنظام السياسي ، وأدت في النهاية إلى تقويضه وإزاحته. وكانت أحداث (انتفاضة) الخامس والعشرين من يناير سنة ٢٠١١، هي التجسيد العملي لردود الفعل الواسعة بين شرائح مُتَباينة من جماهيرِ الشعب المصري إزاءَ اختلالاتٍ هيكلية، مُتراكمة وجسيمة، داخلَ بنيِ النظامِ السياسية والاقتصادية. وبدت مشاهدُ هذه الاختلالات - بين المراقبين والمواطنين - تتراكم وتتزاحم وتضغط داخل الفضاء الاجتماعي المصري ؛ فساد بنيوي وبائي عند مختلف مستويات الإدارة للدولة ، وتحالف عميق بين السلطة والثروة ، واتساع مضطرد لسياسات إفقار المصريين، في ظل مجتمعٍ تتوحشُ فيه الفوارق بين الطبقات ، وقد تلاقَحت مع تلك العوامل، مظاهرُ ضعفِ العمل الحزبي وتهافته، وذوبانُ الفواصلِ " الحقيقية " بين السلطات، ونزعةُ المنظومة الأسرية" المهيمنة على السلطة إلى تَوريثِ الحكم، وازدراء القوى المعارضة [1] ، وتزايد النزعة السلطوية نحو قمع الأصوات المختلفة، والتدهور العام في عمل المؤسسات الخدمية . وفي ذات الوقت، تقاطعت كُل هذه المتغيرات الضاغطة مع تحولاتٍ لافتة في سياسات الدول الغربية (وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية) إزاء النُظم الشمولية والسلطوية في منطقة الشرق الأوسط ، بحثاً عن " صيغ سياسية بديلة "، تكون أكثر قدرة على تمرير مصالح هذه الدول ، والتمكين لها بسلاسة متجددة. وقد جرى تفعيل هذه السياسات بالترويج الشكلي لشعارات ومفاهيم تُدافع عن " عولمة الديمقراطية "، والتمكين لقيم الممارسة الديمقراطية بين شعوب العالم باعتبارها أحد تجليات " نهاية التاريخ " (عند المحطة " الليبرالية " بحسب الكاتب الأمريكي فرانسيس فوكوياما) ، وفي هذا السياق، بدأ الحديث، كثيفاً ولافتاً ، عما وُصِف أمريكياً بقوى " الإسلام المعتدل !"، وإمكاناتها العملية في السيطرة التنظيمية على الشوارع السياسية، والاحتشاد المناوئ للأنظمة التي " شاخت فوق مقاعدها " .[2]

في إطار التفاعل بين هذه الحزم من الضغوط الداخلية والخارجية، جرت عملية عزل رئيس الدولة المصرية " مبارك "، ولاحقاً محاكمته ، إلا أن الفترة الانتقالية التي أعقبت هذه العملية، شهدت تفاعلات فوضوية زادت من سيولة المشهد المصري، مع استمرار التشوهات البنيوية عند كل المستويات السياسية والاقتصادية. والواقع فإن الفترة الزمنية التي أدار فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية والذي أحال إليه بيَانُ التنحي مسئولية إدارة البلاد، استهدفت على نحو رئيس الحفاظ على تماسك الكيان المؤسسي للدولة المصرية. في ظل حالة من الفوضى والسيولة العارمين، وتزاحم اللاعبين السياسيين " من الداخل ، ومن الخارج"، وتصارعهم فوق الساحة المصرية. [3]

وبعد وصول " محمد مرسي" (القيادي بجماعة الإخوان المسلمين) إلى سُدة الحكم، فقد بدا أن الولاء الأيديولوجي والعقائدي للرئيس المُنتخب ، قد أجهز سريعا، وبحسم ، على أية احتمالات ملموسة (مؤسسيا أو شعبياً) للاتجاه نحو توسيع قاعدة الممارسة الديمقراطية (وهي أحد أهم

أهداف انتفاضة الخامس والعشرين من يناير)، بل إن الإعلان الدستوري الذي أطلقته وقتها الرئاسة المصرية كان دليلاً عملياً على خيارات " النظام الإخواني " إزاء فكرة الممارسة الديمقراطية، ومستويات الوفاء باستحقاقاتها.

وبعد انتفاضة "30 يونيو" الشعبية ، التي أطاحت حكم جماعة الإخوان المسلمين (بدعم حاسم من سلطة الجيش المصري) استقبلت الخريطة المصرية متغيرات سياسية واجتماعية ، كانت في الواقع محصلة لتراكمين جوهريين ، تفاعلت اختلاطاتهما في البيئة المصرية على نحو غير مسبوق.

التَرَاكُم الأول : ارتبط تاريخياً بموروثات نحو ستة عقود ، منذ قيام حركة " الضباط الأحرار" (والتي وُصفت لاحقاً بالثورة) عام ١٩٥٢، وهي متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، تجذرت في الفضاء المصري، على نحو يصعب تفكيكها في أمد قصير (تكتيكي)، وترتبط كتراكمات في جانب هام منها ، بتقليص هوامش الممارسة الديمقراطية (بدعاوى مختلفة من حقبة إلى أخرى)، وسيطرة حُكم " الرئيس الزعيم المهيمن " ، والجامع لخيوط العملية السياسية في قبضته بإطلاق، وذوبان الفواصل الفعلية بين السلطات (لصالح السلطة التنفيذية)، وحضور التجليات المختلفة للفساد الإداري والمالي (والذي حول مصر في نهاية حقبة مبارك إلى إحدى أكبر الدول المدينة في المنطقة!).

أما التَرَاكُم الثاني : وهو تراكم كثيف (وبأمد قصير، وإن بلغ مستويات فارقة من الخطورة)، فقد طرح ذاته، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، فوق الساحة المصرية بعد أحداث انتفاضة ٢٥ يناير ٢٠١١، وهي متغيرات هددت - عند المستويين الداخلي والخارجي- الدولة المصرية وجودياً ، وهو ما حمل السلطة التي أدارت البلاد بعد " 30 يونيو " و " 3 يوليو (2014) على إعادة ترتيب أولوياتها في اتجاه محدد ، وهو تكريس ، ودعم ، حالة من " التوحد السياسي " الجمعي حول أهداف عاجلة تتعلق بالحفاظ على تماسك الدولة المصرية، والمواجهة الحازمة لكل مظاهر العُنف السياسي وآلياته ، والتي أعقبت الإطاحة " الشعبية والمؤسسية " بقيادة الإخوان المسلمين , وعزل " محمد مرسي" من رئاسة الدولة المصرية.

في هذا السياق الكلي، وبضغوط هذه التراكمات (التاريخية والآنية)، بدأ الحديث عن الممارسة الديمقراطية مكتملة العناصر والآليات ، وتوسيع قاعدتها ، والتمكين لها بين الجماهير أمراً مشكوكاً فيه ، وربما تراجع موقعه فعلياً ضمن " أجندة " الأولويات السياسية للإدارة المصرية. فحالة السيولة العارمة التي احتقن بها المشهد السياسي المصري ، قَوَّض احتمالات التعامل العملي مع هذا الاستحقاق الديمقراطي وربما استعيد " منطق " الشعار الشهير " لا صوت يعلو فوق صوت المعركة " ، فيصبح مستجيباً لسياقٍ تاريخي مغاير. ليصير "لا صوت يعلو فوق صوت / الحفاظ على تماسك الدولة المصرية (و) مواجهة أعمال العنف المتصاعدة من تيارات التأسلم السياسي ، (و) محاولة احتواء الضغوط الداخلية والخارجية بأبعادها السياسية والاقتصادية، للعديد من اللاعبين المحليين والدوليين " فوق الساحة المصرية. ولم تكن هذه الأهداف أو المهام الضاغطة، محدودة أو هامشية، بل إنها مثلت في الواقع تحديات عميقة وفادحة، ربما لم تواجهها الدولة المصرية في تاريخها الحديث بإطلاق!!.

والحاصل هو أنه بعد إعلان ما سمي بـ " خارطة الطريق " (الذي أعقب انتفاضة الثلاثين من يونيو، وعزل الإخواني محمد مرسي) ، ثم بعد إصدار الدستور الجديد ، وانتخاب " المشير عبد الفتاح السيسي" رئيساً للجمهورية، والإعداد للانتخابات النيابية ، تبلورت ملامح القطيعة مع " الشرعية الثورية " التي سجلت - كما ذكرنا- حضورها المضطرب والإشكالي في مرحلة ما بعد انتفاضة ثورة ٢٥ يناير، والتي خلطت بعض تياراتها الفاعلة خلطاً معيباً بين " الدولة " و " النظام السياسي الحاكم "، وبين " الثورة " و " الفوضى ". ومن ثم كان سبباً جوهرياً في إنتاج حالة مجتمعية شديدة الاضطراب والسيولة ، ولقد كانت نهاية " الشرعية الثورية " إيذاناً باستعادة ما يمكن وصفه بالشرعية الدستورية التي قامت عملياً فوق أنقاض حكم جماعة الإخوان المسلمين ، ومثلت المرجعية لتأسيس ما يمكن وصفه بالدولة التنموية. (4)

لقد طُرح خيار " الدولة التنموية " لمواجهة حُزمٍ كاملة من الضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أنتجتها حقبة ما بعد الخامس والعشرين من يناير. وكان هذا الخيار بعينه هو التعبير الأوضح ، والأقرب ، لرؤية الإدارة المصرية لدور الدولة في هذه المرحلة ، والتي تَهَدد فيها تَماسكُ الكيانِ الوطني والمؤسسي للدولة المصرية. إن الدولة - في هذا السياق- هي التي (تطرح) الرؤية الاستراتيجية للتنمية ، ومن ثم (تقود) التخطيط الاقتصادي على المستوى الكلي ، إنها المعنية بتحديد " أجندة " الأولويات التنموية ، والتدخل الفاعل للمشاركة العملية في تنفيذ الخطط التي تستجيب لاستحقاقات هذه الأولويات.

وعند المستوى السياسي، بدأ النظام المصري نازعا إلى تجاوز مَشهد التهافت البنيوي للعمل الحزبي فوق الساحة السياسية المصرية. فالأحزاب السياسية المصرية (الموجودة " قبل" ٢٠ يناير ، والتي تشكلت " بعد " هذا الحدث، عجزت عن الانفلات من المدارات الكلاسيكية لمأزقها (ضعف التواصل والتأثير الجماهيريين / تبني سياسات براجماتية عديمة المصداقية / سيادة أثر العصبيات والخضوع لمنطق رأس المال السياسي وتأثيراته/ رشوة الناخبين / الجمود المؤسسي والبيروقراطي، واستمرارية القيادات والبرامج لآماد طويلة دون مراجعات نقدية/ العجز عن تشكيل كوادر بشرية قادرة معرفياً وحركياً على ترجمة برامج الأحزاب إلى فعل مؤثر فوق الأرض....)

وفي المقابل، وبالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني (ومنها المنظمات الحقوقية)، فقد ظلت - قبل انتفاضة يناير وما بعدها - موضع جدل وتجاذبات دائمة، وذلك لأسباب متعددة. لعل أهمها هو العلاقة المباشرة بمصادر التمويل الأجنبية، وبأساليب الإنفاق (وأحيانا التربح) ضمن برامج نشاطاتها المدعومة أجنبياً وبدون تعميم غير جائز علمياً ، فإذا كانت بعض كيانات المجتمع المدني قد مارست استحقاقات أدوارها بتوازن وبفاعلية لافتين، إلا أنه ينبغي الاعتراف بأن الممارسات غير المنضبطة للعديد من هذه الكيانات (والتي سمحت ارتباطاتها باختراقاتٍ مؤثرة لقوى داخلية وخارجية لآليات عملها)، أفسحت المجال أمام طيفٍ واسع من الأصوات الناقدة (الرسمية وغير الرسمية)، التي شككت في فاعلية أدوارها ، بل وانتقدت في بعض الأحيان " الأهداف الحقيقية " لهذه الكيانات ، والمرجعيات التي تقف وراء " مبرر وجودها ".(5)

الصحافة الخاصة المصرية : تَجَدُد الحضور وحدود الدور :

.. وعند المستوى الصحفي ، كانت الخريطةُ الصحفيةُ المصرية قد استقبلت قَبل سنواتٍ قليلة من بدايات الألفية الثالثة (وتحديداً في يونيو 1996) التجليات الأولى لتَجَدُد حُضور نمطٍ مُغاير لملكية الصُحف في مصر [6] ، والذي تأسس عملياً – وفي الممارسة – بمقتضى " القانون 96 لسنة 1996 بشأن تنظيم الصحافة [7]. وقد حاولت الصحافةُ الخاصة الإفادة من هوامشِ الحركةِ النسبية التي أتاحتها متغيراتُ الفضاءِ المصري وضغوطه في فترة حُكم مُبارك ، فاتجهت إلى تقديم خطاباتٍ متنوعة الرؤى ، تنتصر في مُعظمها لقيم الإثارة (بمختلف أنماطها السياسية والاقتصادية والدينية .. وحتى الجنسية!). وحاولت هذه الصحافةُ عملياً تجاوزَ الخطابات المُقيدة للصحافتين الموصوفة بالقومية والحزبية المعارضة [8] .. فالصحافة الموصوفة بالقومية ، وبملكية الدولة لها ، ظلت مُعبرةً عن رؤية السُلطة ، وداعمةً لخياراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثَمَّ باتت أسيرةً لطابع رسمي ، تَحَّول مع الوقت – وبضغوطِ الأزمات واحتقاناتها – إلى " عوامل طرد " لقطاعاتٍ يُعتَد بها من جماهير القُراء. في حين تعثرت الصحافةُ الحزبية المعارضة في عواملِ الضعفِ والتهافُت السياسيين للكيانات الحزبية التي شهدتها حِقبةُ " مبارك " ، فضلاً عن عملياتِ الترويض السياسي المُمنهجة التي نجحت في تقليمِ أظافر صُحف هذه الفئة ، أما من أفلت من هذا المصير نسبياً ، فقد حبس خطاباته وراء أسوارِ رؤيةٍ حزبيةٍ ضيقة وجامدة [9].

.. في هذا السياق سَوَّقت الصحافةُ الخاصةُ حُضورها في الفضاءِ المصري ، باعتبارها صُحفاً " مستقلة " (وهو الوصف غير الدقيق الذي استحسنته دوماً في تحديد هُويتها) ، تُجيد التحرك عبر هوامش الحُرية الصحفية " النسبية " المُتاحة في اللحظةِ التاريخية. والحاصل هو أن هذه الصفة (المستقلة) ، بدلالاتها القيمية ، أريد لها أن تكون بمثابة " القيمة المُضَافة " لحُضور هذا النمطِ من الصحافة ، وخَصماً ضمنياً من إمكانات النمطين الآخرين للملكية. وبالتأكيد فإن إنتحالَ صفة " المستقلة " وإلحاقها بالصحافة الخاصة ، لم يكن أمراً مقبولاً من ناحية عملية (ولا بالمعايير الاصطلاحية) ، فالثابت – والمنطقي – هو أن الصحافةَ الخاصة ، هي تابعةً لرأس المال الذي يُمولها، وتستجيب خطاباتُها لرؤى صاحبِ رأس المالي ، وخياراتها الأيديولوجية ، ومنظومات مصالحه أياً كانت طبيعتها. بل إن أحد أسبابِ تجددُ ظُهورها في منتصف تسعينيات القرن الماضي (في فترة حُكم مبارك) ، ظل مُرتبطاً بصُعودِ سَطوة الفاعلين من رجالِ الأعمال ، وأصحاب المصالح المالية والاقتصادية الكُبرى ، الذين يتطلعون إلى أصوات وأقلام تُدافع عن منظوماتِ مصالحهم ، وعن مشروعهم الاقتصادي.

.. كان لافتاً إذن أن " الصحافة الخاصة " استطاعت التأسيس لمُعادلاتِ " حُضور " مختلفة ، تتجاوز ما عهده الفضاء المصري منذ تأميم المؤسساتِ الصحفية بدايةَ ستينيات القرن الماضي. فقد نجحت في صناعة حَرَاكٍ إعلامي ، يتجاوزُ بخطاباته النقدية والإثارية مشاهد الرُكود والمُساءلة والمواءمة [10] . الذي احتوى أداء الصُحف الموصوفة بالقومية (بل أحياناً صُحف المُعَارضة ذاتها!) .. وقد استجابت هذه " الصحافة الخاصة " لمُتغيراتِ المرحلة التي نشأت فيها ، فتحولت في معظمها إلى لسانِ حالِ رؤوس أموالٍ تصعُد بأصحابها إلى مواقعِ النُفوذ الاجتماعي والسياسي ، وقَدَّمت للقارئ خطابات صحفية ، قد لا يَجدُ الجمهور لها حُضوراً بين

صفحات " الموصوفة بالقومية " و " الحزبية المُعارضة " (من حيث طبيعة القضايا المُشتبك معها ، ومنهجية مقارباتها الصحفية ، ولُغتها التحريرية). وفي الوقت نفسه " ضبطت " ، في معظمها ، علاقتها بالنظام السياسي الحاكم (تجنباً لاحتمالاتِ صِدامٍ في غير صالحها بالضرورة) ، مُستفيدة في كُل الأحوال من شُروع هذا النظامِ نفسه ، في علاقةِ تَحالُفٍ عميق وشبكي مع " سلطة المال " ، وقبوله (أي النظام السياسي الحاكم) بوجُودِ أصواتٍ " مختلفة " ، بل أحياناً مُعَارِضة وناقدة " بحدةٍ لافتة " ، لكنها في كُل الأحوال لا تُمثل تهديداً جدياً لمنظوماتِ مصالحه ، ويُمكن – عند الحاجة – قمعَ تجاوزها " الخطوط الحمراء " [11]

وفي هذه السياقاتِ الكُلية من التحولاتِ السياسية والاقتصادية والمجتمعية (والصحفية) ، والتي تأسس فيها دُستورٌ جديد للبلاد (2014) ، ورئاسة " عبد الفتاح السيسي " للدولة المصرية ، والتي واجهت – ولا تزال – تحديات أمنية وسياسية واقتصادية ضاغطة . في هذا الإطار بعينه ، كان على الصحافةِ المصرية الخاصة أن تُراجِع بالجدية المُستَحَّقة بعضَ وجوه منهجها الصحفي ، وخاصة مُقارباتها الإثارية ، لا سيما وأن النظام السياسي لم يكن مُستعداً لقبول أشكالِ العبث بالرأي العام المصري ، وتزييف الوعي الجمعي إزاءَ ساحةٍ شديدة الاضطراب ، اختلطت فوقها الأوراق على نَحوٍ غير مسبوق وهو ما صار في الواقع مَعلماً أساسياً من معالم الفضاء المصري في الفترات التي أعقبت الخامس والعشرين من يناير 2011.

لقد كان التحدي الأساسي للقيادة المصرية المُنتخبة (الرئيس عبد الفتاح السيسي) هو ما سُمى بـ " تثبيت استقرار الدولة " ، ذلك أن هذه الدولة المصرية ، واجهت في تلك المرحلة تحديات وُجودية استثنائية ، كادت تُقَّوضُ مقوماتها المؤسسية ، وتدفع البلادَ إلى أجواء صراعية وفوضوية (على شاكلة ما حدث في دُولِ شرق أوسطية أخرى). فمع حُلول مُنتصف عقد ما عُرِف إعلامياً بالربيع العربي (وقد صدرت في سياق أول أعداد جريدة " المقال " 9 فبراير 2015) ، كانت مصر قد تعرضت لمستوياتٍ فارقة من العُنف السياسي بكل تداعياته المُدمرة ، مُترجماً في صُورة عملياتٍ مُنهجة لا يُمكن وصفها ، إصطلاحياً أو إجرائياً ، إلا بالأعمال " الارهابية " ، قادتها جماعةٌ سياسية " متأسلمة " ، جَرَّدها الشعبُ من سُلطتها ، وأزاح ممثليها عن سُدة الحكم [12]. وفي ذات الوقت ، تقاطعت مع التحدي الأمني الداخلي ضغوطٌ اقتصادية معقدة [13] ، فضلاً عن حُزمةٍ مُستمرة من الأزماتِ الإقليمية والدولية ، التي شكلت في مُحصلتها تحدياتٍ خطرةً وضاغطة ، كان على الإدارةِ المصرية تَحمل أعباء مُواجهتها ، واحتواء آثارها السلبية على الدولة [14].

.. صنعت هذه السياقات ، المُحتقنة بمتغيراتها وضغوطها ، وفي المحصلة ، هذا الفضاءِ المصري المأزوم والسائل – بمشكلاته وتحدياته – والذي مَثَّل منطقياً الخلفية المرجعية الكُلية (السياسية والمجتمعية " والإعلامية) للخطاباتِ الإعلامية (والصحفية) التي أطلقها وسائلُ الإعلام المصرية ، على اختلاف أنماطِ ملكيتها (ومنها الصحافة الخاصة) إزاء قضايا الدولةِ المصرية ، خلال فترة ما بعد انتفاضتي يناير ، ويونيو ، وبطول العقد الذي شهد تداعيات ما وُصف إعلامياً بالربيع العربي!. فبالتأكيد ، لا يُمكن تجاوز هذه المرجعيات والخلفيات الحاكمة ، عند قراءة أي خطاب صحفي (إعلامي) ، وتحليل محتواه المعرفي والأيديولوجي ، ذلك أن هذه المرجعيات ، وتلك الخلفيات ، تُمثل ما يُمكن وصفه " بما وراء الخطاب " Beyond

Discourse ، الذي ينخرطُ بمكوناته ومتغيراته وفاعليته ، في جَدلٍ دائم مع المحتوى الفكري للخطاب ، ومن ثَمَّ يرفُد إليه تأثيرات ، مضمرة وسافرة ، يُمكن رصد مستوياتها وأشكالها بحثياً ، للاقتراب – فهماً وتحليلاً – من أداءِ الإعلام المصري بشكل عام (والخاص على نَحوٍ مُحدد) في لحظةٍ تاريخية فارقة واستثنائية بالنسبة للدولة المصرية.

وفي هذا الإطار ؛ تظل هذه الدراسة مَعنيةً برصد ، وتحليل ، صُورة " مصر " (الدولة – الشعب) كما أنتجها خطابُ جريدة " المقال " المصرية الخاصة (ذات الخُصوصية النوعية بين الصُحف الخاصة المصرية) [15] ، وذلك عبَر مقارباتها التحريرية لعينةٍ من القضايا التي طرحتها متغيراتُ اللحظةِ التاريخية الحاكمة داخِلَ الفضاءِ المصري. وتحاول الدراسةُ ، ضمن هذا الهدف ، الرصد التحليلي التتبعي للمقولات (الأطروحات) المركزية Pivotal Statements ، وطبيعة الحُجج Arguments التي صاغتها هذه المقولات ، استهدافاً لإبرازِ صحةِ الطرح. وسلامة أسسه ، في سياق إنتاج " الصُورة " Image الخاضعة للدراسة. هذا الإنتاج الذي يتضمن بالضرورة تحديداً موضوعياً للصفات ، والأدوار التي نُسبت لمصر ، مُشَكِّلةً صُورتها عبر رؤية الصحفية المبحوثة " المقال " ومُعالجتها حثزمة من القضايا تتعلق بمصر (الدولة – الشعب) " وذلك في إطار العينات الزمنية والوثائقية وعينة القضايا التي حددها الباحثُ وفق معايير بعينها سيُشار إليها في مواضعها من هذه الدراسة ".

حولَ التُراثِ العلمي السابق :

يبدو منطقياً أن أي جُهدٍ بحثي علمي يُبذل ضمن حقل معرفي بعينه ، لا بُد أن يُفيد موضوعياً ، ومنهجياً ، مما سبقت إليه الجهود العلمية المتراكمة للباحثين آخرين في هذا المجالِ المعرفي ، ومن ثم يبدو ضرورياً في هذا السياق الإشارة إلى بعض الدراساتِ المُهمة التي التقت ، وتقاطعت ، بموضوعاتِها البحثية أو بخياراتها المنهجية مع دراسة الباحث.

وفي الواقع ، فقد أفاد الباحثُ ، عبَر رؤية نقدية ، من كُل هذه الأبحاثِ والدراسات ، وبغيرها ، باعتبارها مصادر للمعلومات ، أو للمناهج والنماذج والأدوات. وقد يكون الباحثُ مُتحفظاً بالضرورة إزاءَ مُقارباتٍ بعينها ، ترتبط بالمُعالجات المنهجية ، أو بالاستنتاجات التحليلية التي انتهت إليها بعضُ هذه الدراسات [16] ، أو في غيرها مما اطلع عليه الباحث ، ولا مجال للإشارةِ إليه ضمن هذا السياق ، إلا أن ذلك التحفظ لم يحلُ بالتأكيد دون الإفادة من هذه الجهود البحثية الجادة ، التي أضافت ما يُعتد به في ميدانِ الدراسات الصحفية ، في هذا السياق ، يُمكن استعراض عدد من الدراسات التي اقتربت بموضوعاتها ، أو بمناهج معالجتها مع هذه الدراسة [17] .. وذلك على النحو التالي:

أولاً : دراسات تناولت " صورة مصر " :

- دراسة محمود عبد الرؤوف كامل (1984) حول " صُورة مصر في وسائِل الإعلام الأميركية " ، وقام فيها الباحثُ بتحليل المحتوى الصحفي المُتناول لمصر (الدولة – الشعب) ، كما نشرته إحدى كبريات الصُحف الأميركية " النيويورك تايمز " ، في محاولةٍ لكشف عناصر الصُورة المصرية عبر صفحات الجريدة ذات الثِقل والتأثير فوق الساحة الإعلامية الأميركية و " العالمية " وتحليل العلاقة الارتباطية بين عناصر هذه الصُورة ، وطبيعة

العلاقات المصرية – الأميركية ومستوياتها في اللحظة التاريخية المبحوثة ، وفي هذا السياق أخضع الباحثُ المادة الصحفية المنشورة حول مصر للتحليل خلال أشهر ستة ، توزعت بين مرحلتين زمنيتين شهدتا تبايناً لافتاً في مستوى العلاقاتِ المصرية – الأميركية ، وطبيعتها (فشهور ثلاثة جَرى تحليل نُصوصها التحريرية في أعوام " 76 ، 68 ، 1969 " .. وشهور ثلاثة أخرى تم تحليل مادتها الصحفية في أعوام " 77 ، 78 ، 1979 " .. وقد انتهت الدراسةُ إلى تأكيد الفرض القائل بتبعية اتجاه المادة الصحفية حول مصر (بين الإيجابية والسلبية) لمستوى حميمية العلاقة المصرية الأميركية ، وموقع مصر من العلاقات مع إسرائيل ، وموقف القاهرة السياسي إزاء القضية الفلسطينية ، وسياقات الصراع الفلسطيني (والعربي) مع الكيانِ الصهيوني بشكلٍ عام. وقد لاحظ الباحثُ أن صحيفة " نيويورك تايمز " قد أنتجت ، على نحوٍ عام ، صُورةً نمطية شائهة " شبه ثابتة " لمصر ، مع اختزال مساحات التشويه وآلياته ، في مَرحلةِ تحسن العلاقات بين القاهرة وواشنطن في السبعينيات من القرن العشرين (خاصة في النصف الثاني من فترة حُكم الرئيس المصري أنور السادات ، والتي شهدت مُبادرته للسلام مع تل أبيب) [18].

- دراسة " سونيا عدلي جرجس " (1989) ، حول " صُورة مصر في النيويورك تايمز الأميركية في أعوام 1956 ، 1967 ، 1979 " ، ورصدت الباحثة في أطروحاتها للدكتوراه ، تحولات الصُورة المُنتجة لمصر عَبَر جريدة " النيويورك تايمز " الأميركية ، وارتباط هذه التحولات بمتغيرات العلاقةِ الرسمية بين القاهرة وواشنطن ، وذلك في فترات زمنية مُحددة وفارقة ، وهي " أزمة السويس سنة 1956 " ، و " حرب يونيو سنة 1967 " ، وتوقيع ما عُرف بمعاهدة السلام المصري الإسرائيلية سنة 1979. وقد حللت الباحثة التغطيات الإخبارية ، ودرجات توازنها ، وموضوعيتها ، ومستويات " إيجابيتها أو سلبيتها " (ضمن درجات خمس للقياس) إزاءَ صُورة مصر. وقد تعاملت الأطروحة مع عينةٍ لم تتجاوز الأسابيع الثلاثة قبل الحدث ، ومثلها بعد الحدث. وانتهت الدراسةُ إلى إثبات صحة الفرض المُشير إلى أن التَبَدُلات التي لحِقت بصُورة مصر إرتبطت جوهرياً بالمُتغيرات الحاصلة (سلباً أو إيجاباً) في العلاقات المصرية الأمريكية ، فالصُورة المصرية اتجهت إلى " الإيجابية " مع تَحَسُن العلاقات المصرية مع واشنطن ومتانتها ، بعد توقيع ما أسمى بمعاهدة السلام مع إسرائيل 1979 ، في حين ظلت " السلبية " هي السمة الأبرز للصُورة المصرية أثناء أزمة السويس سنة 1956 وعلى نَحوٍ أعمق وأفدح أثناء حرب يونيو 1967 [19].

- ورصدت دراسة إسلام عبد الهادي عواد (2001) ، صُورة مِصر (الدولة والشعب) في الصحافة اليومية لدُول مجلس التعاون الخليجي ، والكيفية التي تبدلت بها عناصرُ هذه الصُورة ومُكوناتها بتأثير الغزو العراقي للكُويت . وقد اختارت الدراسةُ عينةٍ وثائقية ضمت صُحف " الأنباء " الكويتية ، و " الاتحاد " الإماراتية و " الأيام " البحرينية ، و " الرياض " السُعودية , و " الشرق " القطرية ، و " الوطن " العُمانية. وتم رصد " الصُورة " في الفترة من أكتوبر 1989 وحتى ديسمبر 1991. وقد أكدت الدراسةُ إيجابية العناصر المُكونة لِصُورة مِصرَ وشعبها بين صُحف الخليج بشكل عام ، وإن كانت تلك السمات الإيجابية قد تبلورت على نَحوٍ أوضح وأكثر كثافة أثناء الغزو العراقي للكويت وبعده ،

لسببٍ يتعلق بموقف القيادة السياسية المصرية المُعارض بحسم للغزو ، ثم انضمام قوات مصرية لقُواتِ التحالُف الدولي الذي نجح في إنهاءِ مشهد الغزو ، وطرد القوات العراقية من الكُويت [20].

- استهدفت دراسة وائل ماهر قنديل (2002) التَعَرُف إلى عناصرِ صُورة مِصرَ ومُكوناتها في الحطاب الصحفي لمُراسلي الصُحف ووكالات الأنباء العربية العاملة في مصر. وقد اختار الباحثُ في أُطروحته عينة وثائقية تضمنت صحف " الشرق الأوسط " (اللندنية – المُمولة سعودياً) و " الحياة " (اللندنية المُمَّولة سعودياً) و " القبس " الكويتية ، و " صوت الكويت " (الكويتية). وقد جرى تحليل الخطاب عَبَر عينة زمنية امتدت من 1990 حتى 1996 ، وقد انتهت الدراسة ، ضمن نتائجها ، إلى أن درجة اهتمامِ الصحافة العربية (المملوكة ، والممولة خليجياً) بالشأن المصري ارتبطت أساساً بحضور مواقف سياسية تبناها النظامُ المصريُ الحاكم (نظام مُبارك) حيالَ قضايا عربية تتصل ، على نحوٍ أو آخر " بالطرفِ العربي (الخليجي) ، ورأي هذا الأخيرُ فيها ما يدعو للاستحسان (مثال ذلك الموقف المصري " الرسمي " من أزمة الخليج التي تسبب في صناعتها الاجتياحُ العراقي للأراضي الكويتية). كما كشفت الدراسةُ عن واقع التبعية " شبه المطلقة " للأنظمة السياسية التي تقف على نحوٍ مباشر أو غير مُباشر ، وراءَ إنتاجِ الصُحفِ المبحوثة وتمويلها. كما لاحظت الدراسةُ تَجَنُب الخطابات الخاضعة للتحليل ، بناء صفاتٍ (وأدوار) لمصر تتعلقُ (بالريادة – القيادة – الزعامة) في محيطها العربي. كما كشفت الدراسةُ من واقعِ تحليل الخطاباتِ العربية المبحوثة ، وفي ضوء اللقاءات المعمقة مع المبحوثين المستهدفين ، من انخفاضٍ لافت – عُبر عنه إحصائياً – في مستويات إعتماد بناء الخطابِ المُنتج على مكاتب وكالات الأنباء العاملة في مصر (لرسميتها ، وطُغيان الطابع البوروتوكولي والبلاغي على صياغاتِ المادة المُنتَّجة ، والتعامل المتحوط والدبلوماسي مع دولةِ المقر " مصر ") [21].
- واهتمت دراسة " حنان عبد الفتاح بدر " (2005) برصدِ صُورة " مِصرِ " (الدولة والشعب) كما أنتجتها الصحافة الألمانية في بدايات الألفية الثالثة. وقد اختارت الباحثةُ عينةً وثائقية من الصُحف الألمانية ضمت جريدتي " فرانكورتر الجمانية تسايتونج " و " تاجس تسايتونج " ، و مجلتي " ديرشبيجل " و " فوكس ". وأخضعت الدراسةُ المادةُ التحريرية حولَ مِصر عبر الصُحف الأربع ، لمقاربةٍ لتحليلية خلالَ عامي 2001 ، و 2002. كما شملت المُعالجة البحثية رصداً لأدوارِ منتجي الصُورة المصرية ، والفكرية ، التي أثرت في تصوراتهم حول مصر (الدولة والشعب). ومن النتائج التي انتهت إليها الدراسة ، وجود أوجه للاتفاقِ النسبي بين مُعالجات الصُحف الأربع إزاء عناصر مُحددة من الصُورة المصرية ، مثل انحسار المُمارسات الديموقراطية للنظام المصري (نظام مبارك) ، وتأزم الأوضاع الاقتصادية المصرية ، في حين ارتبطت المكونات " الإيجابية " لصُورة مصر ، باستمرار قُدرة " القاهرة " على الاستجابة لاستحقاقاتِ ما عُرف بمعاهدة السلام مع الكيان الاسرائيلي ، ومستويات تفعيل الدور المصري في مُواجهة الإرهاب [22].
- وقدمت " لمياء جاد " (2007) دراسةً حـــــولَ صُـــــورة مصر في الطبعة الدولية لصحيفة " الجيروزالم بوست " الإسرائيلة " ، وذلك عبر منهجية تحليل الخطاب الصحفي المرتبط

بملف العلاقات المصرية – الاسرائيلية خلال عام 2005 ، وانتهت الدراسة إلى تأكيد حقيقة إنتاج الصحفية الإسرائيلية صورة لمصر يغلب عليها الطابعُ السلبي ، باعتبارها دولة غير ديموقراطية ، ويُديرها نظامُ سياسي مُستبد وديكتاتور (نظام مُبارك) ، فشل في إنجاز تنمية اقتصادية حقيقية ، كما أنه لا يُواجه أعمالَ العُنف السياسي " الارهابية " بالجدية والكفاية المستحقين (23).

- واهتمت دراسة " ياسمين أبو العلا " (2012) برصد صُورة مصر في الصحافة الإيرانية ، مع مقارنه هذه الصُورة بمثيلتها الإيرانية كما تتناولها الصحافة المصرية. وقد اختارت الباحثةُ ثلاث صُحف إيرانية هي " إيران ديلي " و " إيران نيوزديلي " و " طهران تايمز " لرصدِ أبعاد صُورة " مصر " في مُعالجات هذه الصحف ، واختارت لنفسِ الغرض ، خمس صُحف مصرية هي " الأهرام " (الموصوفة بالقومية) و "الوفد " (الحزبية المعارضة) و" المصري اليوم " (الخاصة) و " الشروق " (الخاصة) ، و " الأهرام ويكلي " (الموصوفة بالقومية والناطقة بالإنجليزية) ، وارتبطت العينة الزمنية بسنوات 2011 و 2012 و 2013. ولفتت الدراسة ، عبر آليات منهجية لتحليل المحتوى ، إلى زيادة المُكوناتِ " الإيجابية " في صُورة مصر المبحوثة عبَر الصُحف الإيرانية ، خلالَ الفترة الزمنية الخاضعة للدراسة. وفسرت الدراسة هذه النتيجة ، بالتحولات السياسية التي شهدتها الساحةُ المصرية خلال السنوات الثلاث للدراسة ، والتي قيمتها " طهران " باعتبارها تغييرات تنتصُر لرؤاها الأيديولوجية ، وخياراتها السياسية المناوئة للنظامِ السياسي الحاكم في مصر (نظام مُبارك).. في حين بدت صُورةُ (إيران) في الصحف المصرية متأثرةً بالنقد المصري (والعربي) المُوَّجه إلى فكرة تصدير الثورة خارج حُدود الدولة الإيرانية ، وبالاتهام الذي ارتبط بالنظام السياسي الحاكم في طهران منذ ثورة الخوميني ، باعتباره نظاماً عُدوانياً ، ومُصدراً دائماً لتهديد الدُول العربية ، ولصناعةِ الأزمات في منطقة الخليج العربي ، وفي الشرق الأوسط بكامله [24].

- وتناولت دراسة إبراهيم بسيوني محمد (2015) ، رصد صُورة مِصر وتحليلها في مُعالجاتِ عددٍ من الصُحف الصادرة في دول الشمال الأفريقي العربي (وهي " فبراير " الليبية ، و " الصباح " التونسية ، و " المساء والصحراء " المغربية). وقد أخضع الباحثُ المحتوى التحريري حولَ مصر لأداة " تحليل المحتوى " ، وانتهى في رصده المسحي والمُقارن إلى تأكيد حُضور السماتِ الإيجابية في صُورة المُنتجَة على نحوٍ لافت بين صُحف العينة (بنسبة تصل إلى 63% من مُجمل الكتلة التحريرية الخاضعة للتحليل) ، في حين بلغت السماتِ السلبية نحو 37% من هذه النصوص الصحفية ، ولفتت الدراسةُ إلى أن الغالبية العظمى من المادةِ التحريرية للعينةِ الوثائقية التي شكلت صُورة مصر ، ارتبطت أساساً بنمطٍ تحريري صحفي بعينه ، وهو " الخبر " (والتقارير الخبرية بشكلٍ عام) بنسبة 96.4% ، في حين لم يتجاوز حضورُ الصورة المصرية بين موادِ الرأي (المقالات بأنماطها المختلفة) نسبة 2.8% [25].

- واستهدفت دراسة سارة سعيد المغربي (2016) ، بعنوان " صُورة مصر في الكاريكاتور في صحافة العالم " ، رصد مُكونات صُورة الدولة المصرية بمؤسساتها ، والشعب

المصري ، كما قدمتها رسومُ الكاريكاتور المنشورة عبرَ عينةٍ من الصُحف العالمية ، وبأقلام خمسة من فناني الكاريكاتور. وقامت الباحثةُ بتوظيف " منهج المسح " ، فضلاً عن " المنهج المقارن " ، كما تعاطت عدداً من المداخل النظرية ، مثل " التحليل الثقافي " و " التحليل السيميولوجي " و " الأطر البصرية " ، في مُحاولةٍ لرصد مُكوناتِ الصُورةِ المصرية المبحوثة خلال الفترة من يناير 2011 وحتى نهاية 2015. وتوصلت الدراسةُ إلى نتائج من بينها أن صُورةَ مصر عبر الرسوم المبحوثة تبدو مُجزأة وشائهة ، مع تركيزٍ مضطرد على التقييم السلبي لمؤسسات الدولة المصرية وآليات عملها. كما أن الاستلهام للتاريخ المصري (وخاصة الحضارة الفرعونية) ظل حاضراً على نحوٍ لافت ضمن أساليب الإبداعِ للرسُوم المبحوثة [26].

- وفي أطروحتها للدكتوراه ، قَدَّمت مها مصطفى بخيت (2016) رصداً لتطور صُورة مصر عبر الصحافة العربية الالكترونية ، والتي تحددت ضمن عينة وثائقية شملت " الاتحاد الإماراتية " و " الراية القطرية " و " الثورة السورية " و " الصباح المغربية " و " الأيام الفلسطينية " ، وذلك خلال الفترة من 2009 ، وحتى 2013 . في هذا السياق ، قامت الباحثة بتحليل خطابات الصُحف المبحوثة قبل أحداث الخامس والعشرين من يناير 2011 وحتى عزل " محمد مرسي " وفض اعتصامي رابعة والنهضة سنة 2013. وقد انتهت الدراسة إلى تأكيد وُجود تباينات ملموسة بين الصُحف الخاضعة للدراسة ، عند تحديد الأدوارِ والصفات المنسوبة ، لمصر خلال فترة الدراسة. كما أشارت الدراسةُ إلى أن " جماعة الإخوان المسلمين " ظلت إحدى أهم القوى الفاعلة في خطابات الصُحف ، التي اختلفت فيما بينها إزاء دور الجماعة ، ففي حين انتصرت صحيفتا " الراية القطرية " ، و " الصباح المغربية " لفكرة بُروز " جماعة الإخوان " كلاعبٍ سياسي رئيس داخلَ الفضاءِ المصري ، وإن كانت الباحثةُ قد رصدت تحولات بارزة في مستوياتِ التعاطف مع " الجماعة " ، إتجه بشكل مُحصلي (مع اختلافات في الدرجة أمكن رصدها) إلى نقد الأداء السياسي للجماعة ، ولقيادتها صاحبة الولاء المُطلق للجماعة ، بعد الفشل في إدارة الدولة المصرية والتسبب في حالةٍ من الفوضى المجتمعية والسيولة السياسية داخل مصر ، مما سَوَّغ التمرد الشعبي الواسع ضد الرئيس " الإخواني " وأذرعه السياسية. [27].

- وفي أطروحتها حول "صُورة مصر في صحافة آسيا الصادرة باللغة الانجليزية ، والعوامل المؤثرة في اتجاهاتها ، استهدفت ياسمين محمود أبو العلا (2018) رصدَ عناصرِ صُورة مصر ، وتحليل مُكوناتها (اعتمد على منهجي المسح والمقارن ، وعلى أداة تحليل المضمون) لعينةٍ من الصُحف الآسيوية الصادرة باللُغة الإنجليزية. كما سعت الدراسةُ لى الكشف عن العوامل المؤثرة في تشكيل هذه الصورة خلال عامي 2016 ، 2017. وتوصلت الدراسةُ إلى أن وكالات الأنباء الغربية الكُبرى مَثلت المصادر الأساسية لتشكيل صُورة مصر في عينة الصُحف المبحوثة. كما انتهت الدراسةُ إلى أن الصُحف الآسيوية (وتتوزع عيناتُها بين الصُحفِ في دُولِ الصين واليابان والهند وباكستان وماليزيا وأندونيسيا) ، عَمدت الغالبية العُظمى من مُعالجتِها الصحفيةإلى التعاطي مع صفات (وأدوار) مصرية ، تعكس أوضاع الدولة الأمنية المضطربة ، وضغوط الأزمةِ الاقتصادية ، مع الإشارة – في سياقاتٍ معينة – إلى جُهود الإدارةِ المصرية للخلاصِ من الاوضاع

المأزومة سياسياً وأمنياً واقتصادياً. كما انتهت الدراسة إلى تحديد حُزمةٍ من العوامل المؤثرة في تشكيل صُورة مِصر واتجاهاتها في الصُحفِ الآسيوية محل الدراسة ، منها طبيعة النظام الإعلامي في الدولةِ التي تنتمي إليها الصحيفة المبحوثة ، وعلاقة هذا النظام بالسُلطة السياسية في الدولةِ المُعنية ، بالإضافة إلى طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تربط مصر بدُول المَعينة [28].

ثانياً : دراسات استخدمت منهجياً " تحليل الخطاب الصحفي " :

- في دراستها المُعَنونة " الخطاب الصحفي العربي تجاه قضية العَولمة ، والهُوية الثقافية " ، قدمت سحر مصطفى سلامة (2010) تحليلاً للخطابِ الصحفي العربي في تناوله للقضايا المُرتبطة بمفهومي " العولمة " و " الهُوية الثقافية ". وفي سياق ما استهدفته الدراسة ، جرى التعامُل مع عَينةٍ وثائقية شملت " الأهرام " المصرية الموصوفة بالقومية ، و " الحياة " اللندنية المُمَّولة سعودياً ، ومجلة " العربي " الكويتية ، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2001 حتى 2006. وقد توصلت الدراسةُ إلى مجموعةٍ من النتائج ، من أهمها وجود تفاوت بين اهتمام الصُحف الثلاث بالقضية موضوع الدراسة ، فقد تقدمت – حسب الدراسة – جريدةُ " الأهرام " ، وتلتها جريدة " الحياة " ، وأتت مجلة " العربي " في الموقع المتأخر والأخير بالنسبة لمستويات الاهتمام [رغم أن طبيعة الأخيرة لمجلة ذات دورية صدور شهرية ، قد تُثير بالضرورة تساؤلات حَولَ دقة المقارنة بجريدتين يوميتين " الباحث "] ، كما لاحظت الدراسةُ أن " المقال الصحفي " ظل الشكل الصحفي السائد (ضمن الصُحف الثلاث) الذي اشتبك مع واقع العولمة وعلاقته بالهُوية الثقافية ، ربما لأنه وكما رأت الباحثة – الشكل الأقدر صحفياً على التحليل وطرح وجهات النظر إزاء قضايا خلافية ، وذات أبعاد فلسفية وثقافية وسياسية [29].

- وقدمت باكينام حسن غراب (2015) ، دراسةً حول " خطاب صحافة التيارات الدينية في مصر تجاه قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ". وقد سعت الباحثة فيها إلى رصد الخطاباتِ الصحفية وتحليلها لعينةٍ وثائقية تعب عن تيارات دينية " إسلامية ومسيحية " فَاعِلةٍ فوقَ الساحةِ المصرية " ، وموقف هذه التيارات من قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان. وتحقيقاً للهدف من الدراسة أخضعت للتحليل مواد الرأي المنشورة عبَر عَددٍ من الصُحف المصرية ذات الطابع الديني (عقيدتي / الحرية والعدالة / النور الجديد / الرحمة .. الموصوفة بالإسلامية) ، و (وطني .. الموصوفة بالمسيحية) ، وذلك خلال الفترة الواقعة من سبتمبر 2011 وحتى سبتمبر 2013 .. وقد انتهت الدراسة إلى أن مُعظم الصُحف المبحوثة تعاملت مع قضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان باعتبارها قضايا " موسمية " ، حيث جرى تكثيف التعاطي لهما ضمن خطابات الصُحف المبحوثة خلالَ الانتخابات البرلمانية والرئاسية (عام 2012) ، وفترة الإعدادِ لدستور جديد للبلاد. ولاحظت الباحثة استدعاء الخطابات الخاضعة للتحليل لشعاراتِ انتفاضية يناير 2011 ، في محاولٍ للإيحاء " بثبوتية " الطروح الفكرية والأيديولوجية التي تتضمنها خطاباتُ الصُحف المبحوثة (وبغض النظر عن مدى الانسجام الواقعي بين مُعطيات المرجعيات الأيديولوجية لهذه الصُحف ، والمقولات التي تبنتها القوى الثورية الأخرى أثناء انتفاضة يناير) [30].

- وفي أطروحة اسماء أحمد أبو زيد (2016) المُعَنونة " خطاب الصحافة النسائية العَربية تجاه الحُقوق السياسية والمدنية للمرأة العربية " ، سعت الباحثةُ لتحليل عَينة من صُحف نسائية عربية (تنتمي لدُول عربية أربع هي مصر وتونس ولبنان والإمارات) ، وذلك خلال الفترة من إبريل 2014 وحتى إبريل 2016. واستهدفت الدراسةُ استكشاف الآليات التي استخدمتها هذه الخطاباتُ للتعبير عن رؤاها ، وأساليب تبريرها لهذه الرؤى والدفاع عنها ، فضلاً عن فَهمِ العوامل والمتغيرات التي أثرت في بناءِ هذه الخطابات. ومن نتائج الدراسة ، ما انتهت إليه عمليةُ تحليل خطابات الصُحف المبحوثة من رَصدٍ لاتفاقِ الصُحف النسائية العربية على فكرة حرص الأنظمة السياسية (في الدُول التي تنتمي إليها صُحف العينة) على الانتصار لحقوقِ المرأة ودعمها ، مع تبرير مظاهر تهميش المرأة ، وعدم التعامل الجدي مع منظومات حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية باضطرابات المراحل الانتقالية (مصر وتونس) ، أو الاشكاليات المذهبية والطائفية (لبنان) ، أو حداثة العهد بالقضية، والشغف الذي يفرضه الموروث الثقافي (الإمارات). ولفتت الدراسةُ إلى استدعاء الخطابات المبحوثة للمرأة (من الشرائح المتوسطة على نحوٍ خاص) ، كفاعل مؤثر (باعتبارها قوةٍ تصويتية يُعتد بها) أثناء فترات الاستحقاقات السياسية (الانتخابية) ، مما يعكس تعاملاً براجماتياً لهذه الخطابات مع أوضاع العُنصر النسائي داخل الفضاءات العربية [31].
- وقدمت شيرين أبو خليل حمد صالح (2016) دراسةً حاولت من خلالها التعرف إلى مرتكزات الخطابِ الأميركي تجاه دُول العالم الإسلامي (من أول يناير 2001 حتى نهاية ديسمبر 2013) ، وذلك بتحليل خطاباتِ عَينةٍ من الصُحف الأميركية الأكثر تأثيراً وهي " الواشنطن بوست " اليومية و " النيويورك تايمز " اليومية ، ومجلة " النيوزويك " الأسبوعية. وانتهت الدراسةُ إلى نتائج من بينها ، وجود نزعة عدائية لافتة في خطابات الصُحف الأميركية المبحوثة ، إزاء الإسلام بشكلٍ عام ، مع اتهام شبه منتظم للمسلمين بأنهم " إرهابيون " .. (بل أن بعض الخطابات اختزلت المُسلم في شخصية أسامة بين لادن). كما وجه الخطابُ الصحفي الأميركي نقداً عنيفاً لأنظمة الحُكم العربية ، والتي وُصفت بالاستبداد والديكتاتورية ، مع الإشارةِ المضطردة إلى امتداد فترات حُكم القيادات العربية ، ورواج فكرة " توريث الحُكم " ، مما عُدَّت – من وجهة نظر الصحافة الأميركية عبر العينة المبحوثة – عوامل مُبّررة لاندلاع أحداث ما عُرف بالربيع العربي [32].
- وفي أطروحةٍ بعنوان " اتجاهات الخطاب الصحفي الأفريقي إزاء النشاطِ المصري والإسرائيلي في أفريقيا " ، استهدفت الباحثة إيمان بالله ياسر عبد الرحمن (2018) رصد المُكونات المعلوماتية والمعرفية للخطابين الصحفيين " الحكومي والخاص " في أربع دُول أفريقية (كينيا وإثيوبيا والسنغال وجنوب أفريقيا).. " خلال الفترة من 2011 وحتى 2015 ، وذلك إزاءَ حجم النشاطاتِ المصرية والإسرائيية ، وطبيعتها فوقَ الساحةِ الأفريقية. وقد شمل التحليلُ مختلف الأشكال الصحفية (تقارير خبرية – تحقيقات – حوارات – مواد رأي) التي تناولت عبرها صُحف الدولِ الأربع الشأنين المصري والإسرائيلي. وانتهت الدراسةُ إلى أن الصحافة الأفريقية بشكلٍ عام (ورغم وجود تبايُنات لافتة بين مُعالجات الصُحف " الحكومية " ومثيلاتها " الخاصة ") قد انحازت نسبياً للنشاطِ الإسرائيلي في القارة السمراء ، وقيمته إيجابياً ، في حين اهتمت الخطاباتُ الصحفيةُ المبحوثة بإلقاء الضوء فوق الوُجوه

السلبية للنشاطِ المصري (وتحديداً في فترة تولي الإخواني محمد مرسي الرئاسة المصرية). كما أكدت نتائجُ الدراسة نجاح الكيان الصهيوني في اختراق الفضاءاتِ الأفريقية – بآليات – رسمية وشعبية – فاعلة ومُتنوعة ، مما كان له أثرُ ُ فاعِل في بناء خطابات تتسمُ بالإيجابية إزاء حركة " تل أبيب " داخل الدُول الأفريقية ، في حين أن اهتمام مصر بالآليات الدُبلوماسية التقليدية في مقارباتها للشأن الأفريقي ، وكما لاحظت الدراسة ، فقد تحول المحتوى الصحفي المُرتبط بمصر إلى عملية رَصدٍ رُوتيني للتحركاتِ السياسية المصرية ، مع تجاوزٍ لافت للقُوة الناعمة المصرية وأشكال حُضورها [33].

ثالثاً : دراسات تناولت الصحافة الخاصة في مصر :

- دراسة " فتحي حسين عامر " (2004) ، واستهدفت التَعَرُف إلى أخلاقيات نشر الجريمة في الصحافةِ المصرية الخاصة ، عبَر تحليل المحتوى للكُتلة التحريرية المَعنية بتغطية مشاهد الجريمة وأحداثها (ضمن مختلف الأشكال الصحفية) ، والمنشورة عبَر عَينةٍ من الصُحف الخاصة المصرية ، وهي " النبأ الوطني " و " الميدان " و " الأسبوع " و " صوت الأمة ". وقد رصدت الأطروحةُ الكثافة اللافتة لانتهاكِ أخلاقياتِ نشر الجريمة بين الصُحف المبحوثة (وإن بدرجاتٍ مُتفاوتة) ، مع الإشارة إلى تصدر " النبأ الوطني " لائحة الانتهاكات التي توزعت بين فئات " عدم مُراعاة الدقة والموضوعية " و " اختراق الخصوصية " و " التأثير في سير العدالة " و " الخروج عن الآداب العامة للمجتمع وقيمه " و " النشر المُجَّهل لمواد الجريمة". وتلتها " الميدان " ثم " صوت الأمة " ، لتكون " الأسبوع " هي الأقل اختراقاً لمنظومات الضوابط الأخلاقية عبَر مادتها التحريرية المشنورة حولَ الجريمة. وقد انتهت الدراسة إلى تفسير هذه المستويات من التجاوزات المِهنية ، بسعي الصُحف الخاصة إلى تبني قيم إثارية ، رغبةً في استقطاب قطاعاتٍ أعرض من الجُمهور ، استهدافاً لمستوياتٍ أعلى من التوزيع. وأشارت الدراسة إلى أن هذا السُلوك المِهني غير المنضبط سَوَّغ لعددٍ من المُتابعين لأداءِ بعض الصُحف الخاصة في مصر ، وصف هذه الأخيرة بالصُحف الصفراء [34].
- دراسة عبد الحفيظ عبد الجواد (2014) ، وتناولت أساليب تحرير الصُحف الخاصة في مصر (وقد وصفها الباحثُ بالصُحف المستقلة). واستهدفت الدراسةُ التَعَرُف إلى أشكال التحرير الصحفي المختلفة التي تعاطتها عَينةُ من الصُحف المصرية الخاصة في صفحتها الأولى (وهي صُحف " الأسبوع " و" صوت الأمة " و " الميدان " و " النبأ " و " الزمان "). فضلاً عن رصدِ الدراسةِ لأهم القضايا والأحداث التي اشتبكت معها العَينةُ الوثائقية " خلال الفترة من 1996 حتى 2000. وعَبَر مقارباتٍ منهجية (باستخدام المنهج التاريخي ، والمنهج المسحي والمنهج المقارن ، فضلاً عن المنهج الإحصائي ، انتهت الدراسةُ إلى تحديد " الخبر الصحفي " باعتباره الشكل التحريري الأكثر استخداماً بين صُحف العَينة المبحوثة في بناء الصفحة الأولى ، كما لفتت الدراسةُ إلى أن " القضايا السياسية " تصدرت لائحة الموضوعاتِ الأكثر مُعالجةً بين الصفحاتِ الأولى لعينة الصُحف الخاصة المبحوثة ، في حين تراجعت " القضايا الاقتصادية " إلى ذيل اللائحة. ولاحظت الدراسةُ أن أكثر من نصف النُصوص الخبرية المنشورة ضمن الصفحاتِ الأولى من صُحف العينة

المبحوثة. أُنتجت بمصادر مُجهلة ، مما يُثير هواجس مُبَررة في الآلية المِهنية التي حُررت بها هذه الأخبار.

- وحاولت دراسة ربــاب رأفت الجمال (2003) ، اختبار دَورِ الصُحف الخاصة التي وصفتها بالصحف المستقلة!) في تشكيل اتجاهات الشباب الجامعي المصري إزاء " قضايا الفساد ". وتوصلت الدراسةُ إلى أن أهم دوفع مُتابعة الشرائح الشبابية للصُحف الخاصة ، هو التعرف إلى الأحداث بعيداً عن القراءة " الرسمية " لها ، فيما عُبر عنه " بالرغبة في التعرف إلى " حقيقة " الأحداث والمواقف ، وتكوين رأي متوازن حولها ، دون التعرض لضغوطِ الرؤى " الرسمية " ومواءماتها التي تُؤثر سلبياً في المُنتج الصحفي ، خاصةً ذلك المتعلق بقضايا النساء. وأكدت الدراسةُ زيادة إعتماد الشرائح الشبابية على الصُحف الخاصة كمصدرٍ للمعلومات حول قضايا الفساد ، وإن بدت ثمة تحفظات بين بعض المبحوثين إزاءَ أساليبِ الصُحف الخاصة " الإثارية " ، ومخاصمة قيمة " الموضوعية " بينَ مُعالجات بعضها ، مما يؤثر على نحوٍ سلبي في مستويات المصداقية Credibility لخطاباتِ هذه الصُحف المُعالجة لمسألةِ الفساد ومشاهده [36].
- وتناولت أطروحة عثمان فكري عبد الباقي (2012) ، بالرصد والتقييم ، أساليب تحرير المادة الخبرية في الصحافة الخاصة ، وتأثير هذه الأساليب في إدراك القارئ لمحتوى النص الصحفي وأهدافه المعرفية. وقد انتخب الباحثُ عينةً مُحددة من الصحف المصري الخاصة ، ورصد مُعالجتها التحريرية إزاء ما عُرف " بقضية الخبز " عام 2008 ، كاشفاً عن تأثير المثيرات اللغوية والفنية داخِلَ النسيج التحريري للموادِ الخبرية في عملتي الفهم والتفسير اللتين يقوم بهما المتلقي إزاءَ مضمون هذه المواد ، وعند المستوى ، أكدت الدراسةُ أن تعدد آليات التعبير (كالعناوين الثانوية ، والصُور ، وتعليقات الصُور ، والرسوم البيانية) يُمكن أن يُساهم في ارتفاع درجات الاقتناع بين المتلقين بمصداقيةِ المعلومات الواردة بالنص ، كما أن استخدام القوالب ذات الطابع السردي بشكل عام ، فضلاً عن التوظيف لاستخدام الصفات ، وأدوات المجاز تملك جَميعها نفس التأثير الإيجابي في إقناع المُتلقي بمصداقية المعلومة ، كما أنها تُعالج نسبياً الأثر السلبي المُترتب على إغفالِ النص بعض المعلومات [37].

المُشكلةُ البحثية:

في ضوءِ معطيات المقدمة لهذه الدراسة ، وبمُراجعة التُراث البحثي ، تحددت مُشكلة الدراسة في تَحليل (وتفسير) خِطابِ جريدة " المقال " المصرية الخاصة ، إزاءَ عينةٍ من قضايا الشأنين السياسي والاقتصادي (بتداعياتها المجتمعية المُفترضة) ، والذي يُمكن عَبَر قراءته تحليلياً التعرُف إلى " صُورة مصر " Image of Egypt ، كما أنتجتها الكُتلة التحريرية Editing Bulk للجَريدة المبحوثة (مقالات الرأي) خلال العينةِ الزمنية التي حددتها الدراسة. في هذا السياق ، فإن " صُورة مصر " المُستهدفة بالتحليل والتفسير تظل مُرتبطة بصُورة مصر " الدولة " (بمؤسساتها على اختلاف أنماطها البنيوية ، بما فيها النظام السياسي الذي يُدير الدولة) ، وهي المُرتبطة بصُورة مصر " الشعب " (بشرائحه الاجتماعية ومؤسساتِ المجتمع المدني بمختلف كِياناتها الفاعلة). وسيجرى تركيب " الصُورة " المُستهدفة بالدراسة عبَر رَصدٍ

تحليلي للأطروحاتِ (المَقُولات) المركزية Pivotal Statements ، التي تبناها ، ودافع عنها ، الخطابُ الخاضعُ في تفاعُله الجَدلي مع عينةِ القضايا المبحوثة.

أَهميةُ المُشكلةِ البحثية :

أولاً : إن مصر (الدولة) قد شهدت متغيرات فارقة -عند مختلف الصُعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بعد أحداث الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١. وقد ساهمت هذه المتغيرات في تبديل جوانب هامة من عناصر الصورة المصرية " من انتفاضة يناير ٢٠١١ ، إلى فترة إدارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية "، إلى حكم جماعة الإخوان المسلمين " بعد انتخاب القيادي فيها " محمد مرسي " رئيساً لمصر، ثم انتفاضة 30 يونيو التي أطاحت هذا الحكم " الإخواني "، إلى وصول " المشير عبد الفتاح السيسي " إلى سُدة الحُكم بعد انتخاباتٍ حظي فيها بدعم شعبي كبير".

ثانياً : إن علاقة الدولة بالإعلام في الفترة التي أعقبت أحداث انتفاضة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، ظلت علاقة مُلتبسة ، تخضع لتجاذبات منتظمة وعميقة بين أطراف فاعلة مختلفة داخل المجال العام. وقد بَدَّل هذا السياقُ نسبياً المعادلات الحاكمة التي كانت قائمة فوق الخريطة الإعلامية المصرية قبل انتفاضة يناير ، ذلك أن السلطات التي تعاقبت على الإمساك بمقاليد الحكم في هذه الفترة تفاعلت بحُزمةٍ من الهواجس العميقة إزاء أدوار " الوسيلة الإعلامية " ومنطلقاتها ، ومرجعياتها (وبحسب طبيعة كل سلطة).

ثالثاً : إن عناصر الصورة للدولة المصرية ، وعبر الصحافة المصرية ذاتها ، تمنح الباحث (والراصد المَعِّنى) مؤشرات ذات دلالة، حول طبيعة العلاقة بين الوسيلة (الميديا) والفاعل السياسي - الاجتماعي في اللحظة وفي السياق التاريخيين. فعبر هذه الصورة، يمكن رصد أبعاد الهامش الذي تتحرك ضمنه الصحيفة (الصحف - الصحافة) ، ومدى سماح هذا الهامش بمستويات " يمكن ملاحظتها ، من حُرية طرح وجهات النظر إزاء القضايا والإشكاليات السياسية والاجتماعية داخل الفضاء المصري.

رابعاً : إن تجربة " المقال " تُمثل تجربةً مغايرة ومختلفة بين الصُحفِ المصرية الخاصة ، التي سبقتها إلى الحضور (سواء بصيغة الصدور اليومي أو بصيغة أسبوعية)، ذلك أنها اعتمدت في خطابها التحريري على شكل صحفي بعينه (وهو المقال).. سواء الذي يستهدف الرصد والتعليق على حدث أو قضية أو مشهد، أو ذلك الذي يتجاوز هذا المستوى إلى التحليل الأعمق لها.

وقد عبرت الصحيفة عن هذه الهوية " المختلفة "، عبر موقعها الإلكتروني، بأنها " أولُ جريدة رأي يومية على الإطلاق في مصر والعالم العربي " ، وأنها " جريدة متخصصة في نشر المقالات فقط .. لا أخبار، لا متابعات" .. إنها جريدة لما بعد " الخبر" على حد وصف الجريدة.. وتأكيداً لخصوصية " المقال "، يشير منتجوها في ذات السياق إلى " أنها أول جريدة يومية تصدر بدون صحفيين أو مراسلين ، لأنها لا تحتاجهم بالأساس، فقط هناك محللون وكتاب رأي".

ويواصل منتجو " المقال " طرح " مواصفات الهوية "، والتي يُفترض أن تعزز خصوصية وضعية صحيفتهم بين الصحف الخاصة المصرية.. فهي حسب تقديم الجريدة لذاتها.. " لا

تتلقى أي دعم من رجال الأعمال ، بالشكل المتعارف عليه في الصحافة الخاصة ، ما يجعلها جريدة , مستقلة بالمعنى الأصيل لهذا التعبير ".. فضلاً عن ذلك تشير الصحيفة إلى ما تعتبره " ميزات حاكمة " ، وبلغة أقرب إلى اللغة الإشهارية - الإعلانية تقول: " نحن أول جريدة يومية (أسبوعية لاحقاً) تصدر مطبوعة ، وتستهدف قارئ المطبوع فقط.. إنها أولُ جريدة ليس مقرها القاهرة .. وأول جريدة لا يزيد عدد العاملين فيها عن العشرين".. وبغض النظر عن هذه المؤشرات الوصفية للصحيفة، واعتبارها مؤشرات للتفرد والتميز، إلا أنها في كل الأحوال تشير إلى صحيفةٍ خاصة ذات خصوصية معينة، ويعتد بها بين الصحف الخاصة المصرية المثيلة.

خامساً : بخلاف العديد من الصحف الخاصة التي حظيت بصدور منتظم ، إلا أن جريدة " المقال " هي من بين الصحف الخاصة المصرية التي تَقَّطع صدورها بين فترات متعددة للتوقف ، دون أن تُشير الصحيفة إلى أسباب التوقف أو ملابسات العودة.

وقد انتهت الصحيفة (في صيغتها الورقية) إلى التحول لرديف إلكتروني فقط ، وتوقَفت النسخة الورقية عن الصدور (رغم ما أشارت إليه الصحيفة بأنها " مطبوعة " تستهدف قارئ " المطبوع " فقط).

سادساً : ارتبطت صحيفة " المقال "، بحكم التأسيس ورئاسة التحرير، بكاتبٍ صحفي (وإعلامي) مصري، هو " إبراهيم عيسى " ، الذي ظل في واقع الأمر شخصية " خلافية – إشكالية " داخل الفضاء الثقافي الإعلامي المصري. فقد كان لعيسى، باعتباره صوتاً معارضاً، عضويةَ - دائمة في صراع الخطابات (المثقف - السلطة) داخل الفضاء المصري، وبهذا المعنى كان " عيسى " محسوباً على الأصوات المصرية المعارضة الأكثر تأثيراً (وصخباً) في حقبة مبارك. ويمكن الزعم بأن " إبراهيم عيسى " كان من الأصوات الفاعلة في النقد التأصيلي للسلوك السياسي لجماعة الإخوان المسلمين (قبل وصولهم لحكم مصر، وأثناء الحكم وبعده).

وقد ظل " إبراهيم عيسى " ، كصحفي وكإعلامي، حاضراً في سياقات صحيفة (واعلامية) عديدة، لعل من أهمها تجربته كرئيس لتحرير " الدستور " (المصرية الخاصة) [38] والتي انتهت بإقالته في أكتوبر ٢٠١٠، بل إن " عيسى " ارتبط اسمه ، أكثر من مرة ، بقضايا حُركت من جهات مختلفة (كان رئيس الدولة نفسه " مبارك " من بينها).. وقد عكست تلك القضايا، توتراً منتظما في العلاقة بين الكاتب الصحفي والسلطة السياسية. [39] وبالتأكيد ، لا يمكن فهم السياق العام لحضور " المقال "، وما طرحته من خطابات، بعيداً عن تَبَدُلات هذه العلاقة، في صورها المُستَجَّدة والمتغيرة بعدَ أحداثِ الثلاثين من يونيو.

أَهدافُ الدراسةِ وتَساؤلاتُها:

تأسيساً على ما سبق ، وفي ضَوءِ موضوع الدراسة ، وكما تحددت أبعادُها المعرفية ببلورةِ المُشكلة البحثية ، يُمكن صياغة الهدف الجوهري للدراسةِ على النحو التالي:

يتمثل الهَدَفُ الرئيس للدراسةِ في رَصدِ (وتحليل) المُكونات البنائية المَعرفية (الإيجابية والسلبية) لصُورة مصر (الدولة والشعب) ، كما جرى إنتاجُها عبَر الكُتلة التحريرية للخطابِ الصحفي لجريدة " المقال " المصرية الخاصة ، وذلك من خلال تَحليلٍ تَتَبُعي – نقدي

لمنَظُوماتِ المُقُولات (الأطروحات) المركزية للخطابِ المبحوث لقضايا بعينها ضِمنَ مُستويين عامين (سياسي واقتصادي) خلالَ الفترة من يونيو 2018 وحتى أكتوبر 2018.

.. وفي هذا السياق ، تطرح الدراسةُ عدداً من التساؤلات يُفترض أن تُجيب عنها باتباعِ خُطوات منهجية وإجرائية مُحددة ، وهي على النحو التالي:

1) ما أهم الأطروحات (المقولات) المركزية ، التي مَثَّلَت بحُضورِها داخِلَ الكُتلةِ التحريرية اتجاهات أساسية ذات دلالة للخطابِ المبحوث (المُنتج لصُورة مصر)؟

2) ما الصفات (والأدوار) التي ألحقها خِطابُ " المقال " بمِصر (الدولة – الشعب) عِندَ مُعالجته لعينةِ القضايا المبحوث.

3) ما مسارات الحِجَاج Argumentation (أو البرهان) [40] التي انتظمت خلالها الحُجَج والشواهد والأدلة التي طرحتها " المقال " في مُعالجاتها لعينة القضايا المبحوثة (مُشَكَّلة في المحصلة صُورة مصر المُنتجة)؟

4) ما هُويات القُوى الفاعلة التي مَثَّلت نقاط اهتمامٍ مركزية داخلَ الكُتلة التحريرية للخطاب المبحوث؟

5) كيف يُمكن تفسير النتائج التي انتهى إليها تحليل خطابِ " المقال " في ضوءِ معطيات مَدخل " التحليل الثقافي " Cultural Analysis Approach

الإطـــار النظـــري للدراســـة:

- **مدخل دراسة " الصورة " ، ومقارباتها النظرية : حُدود المفهوم إجرائياً وآليات إنتاجه إعلامياً :**

يرتبط مفهومُ الصورة [41] (أو الصورة الذهنية كما يُسميها بعضُ الباحثين) ، كمنتج إنساني بحُزمة من الآلياتِ ذات المستويات الاجتماعية والسيكولوجية والفلسفية واللُغوية ، وفي هذا السياق ، تعددت التعريفات التي تعاملت مع هذا المفهوم ، في محاولةٍ لتحديد مُحتواه المعرفي وأبعاده.

في قاموسه السيكولوجي ، يرى " جيمس دريفير " أن الصُورة الذهنية Image هي نِتاجُ تجربةٍ شعورية (إدراكية) مُستعادة في غيابِ المثير الحسي الذي صنعها. [42]

ويُحددُ " محمد عاطف غيث " ، من مُقاربةٍ سوسيولوجية ، تَعريفَ الصُورة الذهنية بأنها تَمَثُّلُ ُ " عقليٌ مجرد لموضوعٍ فئةٍ مُعينة من الموضوعات ".. ويُضيف .. " وعلى الرغم من أن الصُورة الذهنية تقوم علَى الإدراكات السابقة ، فهي لا تُمثل انعكاسات بسيطة ، والمقصود بذلك أنه يحدث تركيز على جوانب مُعينة من هذه الإدراكات ، واستبعاد أو إزاحة جوانب أخرى ، وإعادة تفسير جوانب ثالثة ، عند تنظيم الصُورة الذهنية أو تكوينها ، على أنه ليس ضرورياً أن تقوم الصُورة الذهنية على الإدراك المباشر للموضوع ، وإنما يُمكن أن تعتمد على المصادر غير المباشرة للمعلومات " .. " وتظل اللُغةُ فاعلةً ، ولها أهمية خاصة في تركيب الصُورة الذهنية ، فهي تشكل الإدراكات الأصلية التي قامت عليها ، كما أنها تقدم في نفسِ الوقت وسائل تذكرها " (43)

وفي حَقلِ الدراسات الإعلامية ، طرحت إحدى المقاربات تعريفاً للصُورة الذهنية بأنها النتاج النهائي للانطباعاتِ الذاتية التي تتكون بين الأفراد ، أو الجماعات إزاء شخص مُعين ، أو نظام

، أو شعب ، أو جنس بعينه ، أو منشأة ، أو مؤسسة ، أو منظمة محلية أو دولية ، أو مهنية معينة ، أو أي شيء آخر يُمكن أن يكون له تأثيرُ في حياة الإنسان. وتتكون هذه الانطباعات عبَر التجارب المُباشرة وغير المباشرة ، وترتبط هذه التجارب بعواطفِ الأفراد واتجاهاتهم وعقائدهم ، وبغض النظر عن صحة أو عدم صحة المعلومات التي تتضمنها خلاصةُ هذه التجارب ، فهي تُمثل بالنسبةِ لأصحابها واقعاً صادقاً بنظرون من خلاله إلى ما حولهم ويفهمون ، أو يُقيمونه على أساسِها (44)

وهناك من الباحثين من يُفَّرق بين الصُورتين الذهنية والنمطية ، فعند هؤلاء فإن الكلمتين تشتركان في دلالتهما اللُغوية العامة ، إلا أن الصُورة الذهنية Image ، قد تعني مُطلق الصُورة المُشَّكلة ذهنياً عن الحياة والأشخاص والأشياء. وهذا معناه أن هذا المفهوم أعم وأشمل من مفهوم " الصُورة النمطية " Stereotype التي تبدو أكثر تعبيراً عن الثبات والجُمود ومُقاومة التغيير السريع. كما أن الصُورة النمطية تبدو مُفرطةً في تبسيطها وتجريدها ، وغالباً ما تعتبره مرحلةً لاحقة من مراحل تَكَّون الصُورة الذهنية لدى الإنسان عن الأشخاص والكيانات الاجتماعية والأشياء (45)

.. ويُفَّرق بعض الباحثين بين مفهوم " الصُورة النمطية Stereotype ، والحُكم المسبق Preconception فالصُورة النمطية (أو المقولبة) هي " تعبير " لفظي لاقناع مُوجه إلى جماعةٍ اجتماعية أو إلى فَردٍ من أفرادها. ومن ناحية الشكل المنطقي تبدو حُكماً يمنح طبقةً من الأشخاص ، أو يمنع عنها ، صفات بعينها. على أن الحُكم يتسم في كُل الاحوال بالتبسيطية والتعميمية .. أما " الحُكم المسبق " فهو موقف أو مواقف سلبية " رافضة " تُتَخذ إزاء شخصٍ أو جماعة من الأشخاص ، حيث تحظى هذه الجماعة – بسبب المواقف المُقولبة – بصفاتٍ مُحددة أصلاً ، يصعب جداً تعميمها بفضل جُمهورها وتكوينها الإنفعالي (46)

وقد أدى ظهور مصطلحات مثل " الصُورة الذهنية " و " الصورة النمطية " و " الحكم المُسبق " إلى صياغة مفهوم آخر يرتبط ، ويتلاقح معها وهو " الصُورة القومية National Image " ، وإن كان البعضُ يرى أن الصُورة النمطية (الجامدة) ظهرت وراجت في مرحلةٍ تاريخية سابقة لمفهوم الصُورة القومية ، التي وإن ظلت تتسم في كيميائية تكوينها بالجُمود والثبات ، إلا أنها مع ذلك تبدو أكثر قابليةً للتبديل والتغيير (47)

ويرى " السيد يسين " تأكيد عناصر النمطية والجمود والتبسيط في تعريفه للصُورة القومية التي تُلحق بها صِفةُ النمطية ، فعنده أن " الصُورة القومية النمطية National Stereotype هي السمات الشائعة الثابتة التي تسرى على شعبٍ ما من جانب شعبٍ آخر ، والتي تأخذ شكل العقيدة العامة الجماعية ، والتي تُصاغُ على غير أساسٍ علمي أو موضوعي ن تأثراً بأفكارٍ مُتعصبة تتسمُ بالتبسيط في تصورها للآخر (48).

ويُشير " وليم سكوت " إلى أن " الصُورة القومية " بالمعنى السابق تخضع في تشكيلها لعوامِل مُعينة ، وهي من وجهة نظره تنتظم ضمن عوامل ثلاثة:

- **العامل الإدراكي Cognitive** : وهو يُمثل مُحصلة المعارف التي يستطيع الفَردُ عن طريقها فهم موضوع ما بشكلٍ منطقي وبالنسبة للصُورة القومية ، فإن هذا العامل يُشير إلى مجموعةِ

المعلومات والآراء المتعلقة بسماتِ شعبٍ مُعين ، والتي تتراكم من مصادر معرفية ، وروافد معلوماتية مُتنوعة (ومنها وسائِل الإعلام بكُل أنماطها).

- **العامل الوجداني Affective** : وهو يُشير إلى النزعةِ الانفعالية " من حُبٍ أو كراهية ، وما بينهما " إزاءَ موضوع بعينه ، استناداً لخلفيةٍ معرفية مُدركة ، تُشكل مُحصلة لمعلومات وحقائق تُبرر تحولَ المشاعِر بين القبولِ أو الرفض أو غيرها من أطيافِ المشاعر البينيةِ.
- **العامل الإجرائي " الأدائي " Action :** ويُقصد به رد فعل (الفرد أو الجماعة) إزاءَ الموضوع بما يلائم المُدرك عنه عند المستويين المعرفي والإجرائي (49)

ولا بُد من إدراكِ أن ثمة جدلاً تفاعُلياً ، ومُتصلاً ، بين التصورات " الجماهيرية " المُسَّطحة بأفكارها النمطية من جهة ، وتصورات النخبة Elite السياسية (والإعلامية). فالصُورة التي تُنتجها في الواقع هذه النُخبة عن (الآخر) لا تتم صياغتها – منطقياً وفي أحيان غير قليلة – بعيداً عن الأفكار القومية النمطية National Stereotype بتسطيحاتها وتعميماتها الشديدة ، بل إن في خِطابِ النُخبة نفسه (ومن الخطابات الإعلامية) ، وما يطويه من تطوراتٍ وصُورٍ وطروح ، أحياناً ما تهبط – عمداً وبوعي – إلى مستوى التصورات النمطية الجماهيرية تفعيلاً لمنظومة مصالح بعينها (50)

.. ويُشير " ناصيف نصار " إلى أن لكُلِ تغيير في صُورةِ الآخر على المستوى الأيديولوجي ، سواء من داخل العلاقات الأيديولوجية أو من خارجها. كما أن تَغَيُر صُورة الآخر ، ضمن نفس البُعد ، لا يتبع اتجاهاً واحداً بعينه. فالانتقال قد يكون من صُورة الصديق (أو العكس) ، أو انتقالاً من صُورة مُبهمة ومُشَّوشة إلى صُورةٍ واضحة مُتماسكة (ورُبما حدث العكس) ، وقد يتحول الحَليفُ إلى مُحايد أو مُنافسٍ أو خصم (والعكس) ، ويؤثر ذلك بطبيعة الحال في اتجاه المُخيلة نحو التجميل أو نحوِ التشويه. غير أن إمكانات هذا التحويل ليست مفتوحةٍ بكيفية مُطلقة ، فهي تصطدم بحُدودٍ ينبغي للتحليل أن يكشف عنها. (51)

وبالتأكيد ، فإن وَسائِل الإعلام الجماهيرية تنهضُ بعمليةٍ مُتصلة ، ومُركبة ، من بناءِ الحقيقة الاجتماعية Social Reality ، وتصنيع الصُور الذهنية (والنمطية) وإنتاجها عن الآخر ، وفق آليات مُتعددة تقوم على الخلق ، أو الإضافة ، أو دعم ما هو قائم ، أو الحذف والاستبعاد الكاملين ، وإعادة تشكيل صُورةٍ بديلة. في هذا السياق ، يُحدد " جوزيف كلاير " البدائل التي يتعامل معها القائم بالاتصال عندَ إنتاج " الصُورة الذهنية " ، والتي يُمكن لوسائل الإعلام أن تؤديها ، كأداةٍ في قبضةِ القائم بالاتصال ، أثناء عملية الإنتاج ، وهي كما يُحددها على النحو التالي ؛

- تركيب وإنتاج صُورة جديدة لم تكن موجودةً أصلاً من قبل.
- دعم وتقوية وترسيخ صُورة جرى تركيبها سابقاً.
- إبدال أو تحوير عناصر الصُورة لتتخذ تركيباً مُغايراً يستجيب لمتغيرات جديدة. (52)

.. ورُبما كانت آليةُ التشويه والتزييف المعلوماتيتين (بالتزيد / المبالغة / التضمين الخاطئ المُتَعَمد / الاجتزاء / الإزاحة المعلوماتية / التأويل المغلوط ...) ، والتي تتبعها بَعضُ وسائل الإعلام في بناءِ خطابات Discourses تفعيلاً لمصالحِ مالكيها وداعميها ، هي من بين أهم

الآليات المعمول بها ، والتي تبلور قُدرة " الميديا " على تصنيع وإنتاج صُورٍ ذهنية وتمريرها ، وإقناع الجمهور بها عند أوسعِ نطاق. وهذه الآلية بالتأكيد لا يتم تفعيلها عشوائياً ، بل تَستهدفُ إجراء تعديلات ، في اتجاهاتٍ بعينها ، لعناصر الصُور المُنَتَجة ، سعياً وراءَ تَحقيق أهداف مُحددة (أياً كانت طبيعتها) وينبغي الالتفات ، في سياق هذا الفهم ، إلى دورِ الآلياتِ " اللُغوية " [53] في إنجاز مثل هذه المُقارباتِ المقصودة عِندَ بناءِ " الصُورة ". فاللافت هو أن " الميديا " – وتحقيقاً لأهدافها الاتصالية تظل قادرة على خَلق صفاتٍ وتقييماتٍ مَغلوطة ، لا تجد عادةً ما يدعمها من مُعطياتِ الواقع (أو تصنع صفات إيجابية لا يدعمها الواقع الفعلي أيضاً) ، ثم يجري إلصاقُها ، تراكميا، بالأشخاص أو الجهات أو الدولِ (أو غيرها) حتى تتحول مع الوقت إلى صُورة نمطية جامدة ، ودائمة ، يُمكن توظيفها عند أي مستوى من قبل مُنتج الصُورة ، ويتم التعامل معها جماهيرياً باعتبارها صفات مُسلماً بها " No question about it " ، وغير قابلة للمُراجعة ، وحتى لو حدثت مثل هذه المُراجعة ، فتكون عملياً في حُدودٍ ضامرةٍ وغير مؤثرة.

.. ومن الضروري تأكيد أن مُختلف الآلياتِ والمقاربات الإعلامية لإنتاج " الصُورة " تظل مُتداخلةً ، كما أنه ليست ثمة حواجز فاصلة إعتسافياً بينهما ، بل إنها في الواقعِ تبدو مُتكاملة ومُتساندة بمعنى من المعاني ، ويتم تفعليها عبَر وسائل الإعلام بغرض اتأثير في الجُمهور المُستهدف في كُل الأحوال.

في هذه السياقات ، تُتبلور أهميةُ دراسةِ الصُورة (النمطية – القومية) ، ومحاولات الباحثين في مجالاتِ الدراساتِ الإعلامية والاجتماعية إعادة تركيب عناصرها ، باعتبارها مُكوناً معرفياً مؤثراً في مساحاتٍ عريضة من الجمهور المُتلقي الذي يتخذ بعض قراراته السلوكية – عند المستويات الفردية أو الجماعية – بناءً على هذه الصورة ، بل إن صُناع القرار أنفسهم يتأثرون بهذه الصُورة النمطية المُنتجة ، ويصيغون أحياناً قراراتهم تحتَ ضغطِ عناصر هذه الصورة ، وبإيحاء منها.

- **تحليل الخطاب الصحفي Press Discourse :**

في أحد تعريفاته للخطاب discourse ، رأى ميشيل فوكو .Foucault, M ، وهو من الرُواد السباقين إلى إبداع المصطلح ذاته واستخدامه ، أنه " النطاق العام لكُل الجُمَل " .. والمعنى ، كما تقول " سارة ميلز Mills, S " [هو أن أي كلام أو نصوص ذات معنى ، وتأثير في عالمِ الواقع تُعد " خطاباً "] [54] .. ويذهب بعضُ الباحثين إلى أن " الخطابِ " هو " واقعنا الاجتماعي ، وإدراكنا لهُويتنا ، أي أنه بدون خطاب لا يُوجد واقع اجتماعي ، وبدون فهم الخطاب ، لا يُمكن أن نفهم واقعنا أو تجاربنا أو أنفسنا. ومن ثَمَّ تبدو أهمية تحليل الخطاب ، فمن خلال منهجيةِ تحليل الخطاب نستطيع تفسير الواقعِ الاجتماعي " [55]

في هذا السياق ، يسعى " تحليلُ الخطاب " – كمقاربةٍ منهجية – إلى التَعَرفِ إلى كيفية إنتاجِ الواقعِ الاجتماعي ، وهكذا يتميز " تحليل الخطاب " بإلتزامه بإنتاج نظرةٍ تفسيرية constructivist إجتماعية ، مع مُحاولة استكشافِ العلاقات بين النص والخطاب والسياق [56]

.. وبهذا الفهم ، تتبلور المُحدداتُ الوصفية للخطابِ الصحفي press discourse كَمُنتج إعلامي إجتماعي ضمن هذه الدراسة على النحو التالي:

أولاً: إن الخطابَ الصحفي باعتباره مَقُولُ كاتبه (منتجه / الصحفي) ، يظل فضلاً عن بنائه اللُغوي نسيجاً مُتصلاً ، ومُتراكماً من الأفكار والرؤى السافِرة أو المُضمرة (المسكوت عنها) ، وهو يَهدف - بمنطق تشكله – إلى التأثير في المتلقي بجملةٍ من المفاهيم والأفكار ، والترويج لمواقف واتجاهات (ترتبط بنائياً بمنظومةِ المصالح لمُنتج الخطاب). وفي هذا السياق يتم إنتاج " الصُورة الذهنية " إزاء الجهات الأحدث والمشاهد والقضايا. وهذا الخطاب يظل مُتموضِعاً Localized في جوهر العملية " السياسية – الاجتماعية " ، ومن ثَمَّ يظل مُتصلاً معرفياً وأيديولوجياً ، وإلى العُمق ، بعلاقةٍ جدلية dialectic تتعلق بالممارسات الاجتماعية والسياسية ، مع الأخذ في الاعتبار أن مثلَ هذه العلاقة لا تخضعَ لأشكالٍ وأنماطٍ وآلياتٍ ميكانيكية تبسيطية ، بحيث يُمكن حسابها ووزنها بتكميماتٍ تجريدية ، وإنما تَتخذُ أشكالاً مُعقدة ، وأنماطاً مُركبة بحُكم البنية وتعددية عوامِل التأثير والتأثر. ومن ثَمَّ ينبغي الكف عنها بتحليلٍ موضوعي لما يُمكن وصفه بما وراء الخطاب Beyond Discourse .

ثانيـــــــاً: إن قراءة الخطابِ الصحفي ، في هذا السياق ، هي قراءةُ إستقرائية Inductive بالضرورة ، تتم وفق آليةٍ " بنائية – تركيبية " ، تنتهي إلى استنتاجِ أحكامٍ كُلية تعميمية من مفرداتٍ معرفية جُزئية تُمثل ، في إطارنا المبحوث ، قالباً تحريرياً صحفياً بعينه وهو " المقال " (وهو الذي يُشكل في مُحصلة مُجمل الكُتلة التحريرية) ، والتي تُبلور – بالتراكم ، ووفق رؤيةٍ كُلية تعكس سياسة الصحيفة التحريرية " مقولات مركزية " ، تتضمنُ بدورها تحديداً للأدوارِ التي تنسبها الجريدةُ المبحوثة لمصر ، ومن ثَمَّ للصفاتِ المُمَيزة التي تُشكل في مُحصلتها صُورة " مصر " والخاضعة للرَصدِ والتحليل.

ثالثـــــــاً: إن هذه الدراسة ، في تعامُلها التحليلي مع الخطابِ الصحفي المبحوث ، تتجنبُ " الغيابِ " داخِلَ النص ، بعد تَفتيت بنيته اللُغوية ، والالتهاء المنهجي بعملياتِ إحصاء معزولة السياق لمفرادته " اللسانية " .. فالباحث لا يتعامل مع " النص " عند هذا المستوى ، بل سعى في الواقع إلى التحرك تحليلياً من داخل الخطابِ إلى خارجه ، استهدافاً لفَهمٍ أعمق ، وأكثر شُمولاً للعناصر المُوضوعية للصُورةِ المبحوثة التي أنتجها الخطابُ المُستهدف بالتحليل ، إذ لا يُمكن الوُصول إلى هذا الفهم من دُون رَصدٍ لمُعطيات الفضاءِ " الاجتماعي – السياسي " الذي مارست في إطاره صحيفة " المقال " إنتاجها للخطابِ الخاضع للدراسةِ والتحليل [57].

.. ما تقدم ، وبهذا الفَهم لحُدودِ تَحليل الخطابِ الصحفي وآلياته ، يُمكن للدراسةِ طرح مقاربة تحليلية لخطابِ " المقال " في تفاعله – تأثيراً وتأثراً – مع الفضاءِ المصري بمُختلف متغيراته الحاكمة. فالخطابِ – في هذا السياق – يظل هو المحتوى الحاكِم لرسالةِ مُنتجه المُحَّملة ، بمنظومة مصالحه (وانحيازاته الأيديولوجية – الفكرية المُعَّبرة عن هذه المصالح).

● **مدخل التحليل الثقافي Cultural Analysis Approach :**

يُعد مدخل التحليل الثقافي [58] ، إحدى المقاربات المنهجية التحليلية ، التي يُستعان بها لفهم عَمل النظام الإعلامي داخل الفَضاءِ الاجتماعي. إذ يفترض هذا المدخلُ التعامل – رصداً وتحليلاً – مع وسيلة الإعلام (وخطاباتها المُنتجة) باعتبارها مُكوناً إجتماعياً ديناميكياً ، يتفاعل بانتظام مع المنظومة المجتمعية الثقافية الكُلية ، ضمن جدل تفاعلي مُستمر. ومن ثم يمنح هذا المَدخَلُ الباحثَ الآليات التحليلية التي تُجنبه الاستغراق في قراءةٍ معزولةٍ ومُتَشظية للنص المبحوث. إن إقتراب " التحليل الثقافي " بهذا المعنى يتعامل مع المنتج (النص – الخطاب) الصحفي باعتباره تكويناً معرفياً أيديولوجياً ، يُنتج ، ويتحرك ، ويؤثر (ويتأثر) ضِمنَ سياقاتٍ اجتماعية وثقافية بعينها ، ومن ثَمَّ فإن هذا المدخل يُمثل رافعةً منهجية للكشف – تحليلاً وتفسيراً – عن المرجعياتِ السياقية التي أُنتج الخطاب الإعلامي (الصحفي) في إطارها. وبهذا المعنى يتأكد الفهم لهذا " الخطاب " كمنظومةٍ إجتماعيةٍ رمزية ، تُعيد تشكيل الواقع من خلال رؤيةٍ مُحددة vision ، تعكس منظومات مصالح بعينها .[59]

إذن ، فعبر هذا الاقتراب المنهجي ، وتأسيساً على ما تقدم ، لا يتم التركيز – رصداً وتحليلاً – على المُحتوى الإعلامي للرسالةِ فحسب ، وإنما يَجري الخروج من دائرةِ المُحتوى الضيقة ، إلى علاقاتِ هذا المُحتوى بالسياقاتِ الحاكمة الأشمل داخل المُحيط الاجتماعي ، مُتضمنة – منطقياً – السياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية (والإعلامية). وتستفيد هذه الدراسةُ من طاقاتِ هذا المدخل وآلياته ، عبر رَصدٍ تحليلي لمختلف السياقات التي انتظمت عَبرها خطاباتُ " المقال " ، ومُحاولة تتبع التأثيرات المُفترضة لهذه السياقات في محتوى الكُتلة التحريرية المُكونة للخطابِ المبحوث ، فضلاً عن تأثيرها – في المُحصلة – في صورة " مصر " التي أنتجتها صَحيفة " المقال " المصرية الخاصة. إن هذا الاقتراب بعينه هو الذي يمنحُ الباحث القُدرة على تفسير مآلات الخطاب وانحيازاته ، وهو ما من شأنه التمكين لفهمٍ مُتوازن ومُتماسك لأطروحات الخطاب ، وما استهدفته معرفياً وأيديولوجياً إزاء الجُمهور المُتلقي.

■ **الإطـــار المنهجي للدراســـة:**

● **نـــــوع الدراســـــة:**

يمكن اعتبار هذه الدراسة ، بالحُدود المعرفية لموضوعها ومشكلتها البحثية ، وما تطرحه من تساؤلات ، مُنتميةً منهجياً إلى الدراساتِ الوصفية – التفسيرية .. فهي دراسة " وصفية " تهدفُ إلى توصيف الظاهرة المبحوثة وتحليلها ، بما ينطوي عليه ذلك من تفكيكٍ لها ، وتحديد عناصرها المعرفية ، ومتغيراتها الحاكمة ، وكشف تفاصيلها بجمع المعلومات المُدققة حولها. ونظراً لطبيعة القضية المبحوثة ، وجِدَّتها من حيث التعامل معها بحثياً (إذ لم يُشر الجهدُ الاستطلاعي للباحث إلى وجود أي دراسات سابقة تناولت جريدة " المقال " ذات الخصوصية التحريرية) ، فإن المستوى الوصفي يظل بدرجةٍ عالية من الأهمية ، إذ أن طبيعة آلياتِه المسحية سوف تُفيد الباحث في مرحلتي التحليل والتفسير (ثم) إنها بالضرورة دراسة " تفسيرية " حيث يُفترض أن الجُهد البحثي لن يقف عند حُدود جمعَ المادة ورصد مفردات الظاهرة بل سيتجاوز هذه المرحلة إلى التفكيك والتحليل ، ومحاولة معرفة اتجاه العلاقات المتبادلة والمتفاعلة بين متغيرات الظاهرة المبحوثة .. على أن الإجابة عن " لماذا ؟ " سوف تنزع إلى

تقديم تفسيرات تضع الظاهرة – قدر المستطاع – في سياقاتها الزمنية والمكانية والموضوعية ، وترصد الظاهرة المدروسة ، وتحلل وتفسر الظاهرة المدروسة(في إطار الفترة المُنتخبة كعينةٍ زمنية ، وضمن العينة الوثائقية المستهدفة بالتحليل).

- **المناهج المستخدمة في الدراسة:**

- **منهج المسح الإعلامي:**

عَمد الباحث إلى توظيف إمكانيات هذا المنهج ، بما يُمثله من جُهدٍ منظم في تصنيف المعلومات وتحليلها والربط بينها ، للانتهاء إلى نتائج بعينها ، تمثل اتجاهات عامة تحكم الظاهرة الخاضعة للدراسة وتُمكن من فهم متغيراتها ، وتفسير آليات عملها ، وتنسحب العمليةُ المسحية جوهرياً على العينة الوثائقية المُستهدفة بالتحليل (الكتلة التحريرية للخطابِ الصحفي) ، والتي ارتبطت بأعداد " المقال " الصادرة في الفترة الزمنية الخاضعة للدراسة.

- **المنهج المقارن:**

تبرز أهمية هذا المنهج في التعرف إلى أوجه التباين (والتماثل) بين وحدات الظاهرة المدروسة ، كما يُعين هذا المنهج على رصد " تحولات " المعالجة (إن وجدت) للصحيفة المبحوثة إزاءَ عينة القضايا الخاضعة للدراسة ، فضلاً عن اختبار مستويات التماسك المعرفي والرؤيوي الداخلي ، لخطاب " المقال " إزاءً قضية بعينها ، برصد أوجه اللقاء (ورُبما الافتراق أو التناقض) بين أقلام أصحاب الرأي التي تجمعهم الصحيفةُ فوق صفحاتها ، عند معالجة قضية بعينها.

- **منهج دراسة الحالة :**

يُساعد هذا المنهج الكيفي على الاقتراب عبَر مُعالجات " توصيفية – تحليلية " مُتعمقة من جُزئيات الكُتلة التحريرية للعينة الوثائقية الخاضعة للتحليل. فمن ضرورات الدراسة – وفقاً لما تحدد لها من أهداف وما طرحته من تساؤلات – أن تتعمق برصدٍ استكشافي – تتبعي لجُزئيات صُورة مصر ومتغيراتها الموضوعية ، كما أنتجها خِطاب " المقال ".

- **الأدوات المنهجية لجمع المعلومات (البيانات):**

في إطار إعتماد الدراسة على تحليل الخطاب الصحفي لجريدة " المقال " ، وفق المؤشرات التي بلورتها الإشكاليةُ البحثية ، فقد تبنت الدراسة عدداً من أدواتِ جمع المعلومات ورصدها، ومن ثَمَّ تحليلها ، على النحو التالي:

- **مسار البرهان (أو المحاجاة)** : فهذه الأداة تُعد أحدَ أهم أدوات تحليل الخطاب (بالمفهوم الذي طرحته هذه الدراسة) إذ يظل الخطابُ – ببنيته ومُبرر وجوده – كياناً نصياً غَرضياً ، يستهدف – كرسالةٍ من مُرسِله – طرح حُزمة من الأفكار والرؤى (السافرة أو المُضمرة) ، بفرض التأثير في الجُمهور الملتقي ، وإقناعه بتبني رؤى صاحب الخطاب وأطروحاته. إن مسارَ البُرهان ، في هذا السياق ، هو فعلٌ تتبعي يُحاول من خلاله الباحث رصد البراهين التي في محصلتها حُزم الحُجج والأدلة والشواهد التي يحشدها صاحب الخطاب للدفاع والتفنيد والإقناع " بأفكاره ، ورؤاه ، واستنتاجاته التحليلية ". إن مسارَ البرهان بهذا المعنى

يُحافظ على بنية النص دون احتمالات التشظي ، ويسمح بتحليل السرديات الأيديولوجية من خلال تتبع التسلسل البرهاني داخل الخطاب ، وطبيعة الحُجج ، ومنطقها ، الذي يصنعها مُنتج الخطاب لإثبات مقولاته.

ومن ثم فإن الدراسة تتعامل مع هذه المسارات البرهانية (الحجاجية) باعتبارها مقاربات نسبية ، لا مجال فيها لفكرة " الإطلاق " ، أو المُراوحة بين " الخطأ والصواب " في الطرح.

.. في هذا السياق ، تبرز أهميةُ الإشارة إلى عَددٍ من المفاهيم ، التي ترتبط منهجياً وإجرائياً بهذه الأداة :

- **الأطروحة (أو الفكرة الرئيسة):**

وهي " المقولة " التي يُريدُ صاحِبُ الخطاب إثباتها ، وتُمثل الفكرة المحورية pivotal thesis داخل نسيج الخطاب ، والتي يُريد مُنتج الخطاب إقناع المُتلقى بها.

- **المُسوغ (الدليل) :**

وهي المُبررات (أو الأدلة) أو " الشواهد " التي يسوقها مُنتج الخطاب لدَعم الطَرح الرئيس لخطابه ، وهي مُبررات (وأدلة) (وشواهد) تستهدف تعميق الاقتناع بالفكرة الرئيسة للخطاب. وتستعين المُسَّوغات بالاستشهاد المنطقي ، والمشاهد التاريخية ، والمعلومات الإحصائية ، والتحليلات والدراسات ، والأبحاث ، والوقائع التطبيقية والعملية وغيرها. وترفَّد هذه العناصر جميعها ما يُمكن أن يُشكل دلائل داعمة Backing تمنح الطرح المركزي مزيداً من التماسك والمصداقية، ومن ثم تضمن القبول المعرفي له.

- **تحليل القوى الفاعلة :**

تظل الدراسةُ معنيةً برصد القوى الفاعلة في خِطاب " المقال " المُنتج لصُورة " مصر " عند المستويين السياسي والاقتصادي. إن هذه " القوى الفاعلة " التي تُسهم في صناعةِ (المشهد / القضية / الحدث / ....) وهي ، في المحصلة ، جُزء بنيوي من " الصُورة " التي تُنتجها الصحيفة للدولةِ المصرية.

■ **مُجتَمعُ الدراســـة:**

- **عينة القضايا (الإطار الموضوعي):**

لقد حددت الدراسةُ حُزمةً من القضايا المَعنية بالشأنين السياسي والاقتصادي ، لترصُد من خلال مُعالجات " المقال " لها صُورة " مصر " المُنَتجة صحفياً ، والتي تعكس رؤيةَ الصحيفة المبحوثة إزاءَ الفضاءِ الاجتماعي المصري.

في هذا السياق ، ارتبطت العينة المُنتخَبة بشأنين (بـُعدين) جوهريين وهما ؛

- **الشأن (البُعد) السياسي Political Affair** ، وتَمثل في الرصد والتحليل البحثيين – في سياقِ بناءِ الصُورة – لموقف الصحيفة من:

- **الممارسة الديموقراطية من قبل الدولة المصرية وإدارتها التنفيذية :**

وتُحددها الدراسة (إجرائياً) بممارسة القوة التي تملك اليد العُليا Upper Hand في إدارة الدولة ، والتي تتسم – دستورياً – بتفعيل " حُكم الأغلبية الشعبية لمصلحة الجميع " ، وذلك وفق آلياتٍ بعينها منها ؛ التعدد السياسي الحزبي ، والتداول السلمي للسلطة بمشروعية القبول الشعبي الحُر ، وضمان الحُريات العامة والخاصة في إطار القانون ، ومنح الصحافة ووسائل الإعلام – قانونياً وعملياً – هوامش يُعتَد بها للتعبير الحُر عن الرؤى والمصالح ، والفصل بين سلطات الدولة ، دون احتمالٍ لتغَول إحداها ، أو تجاوز صلاحياته الدستورية والقانونية.

- **التطرف الفكري :**

وتُحدده الدراسةُ (إجرائياً) بالمُمارسة الإنسانية – الفكرية ، التي يَعتدُ أصحابُها يقينياً بامتلاك الحقيقة المُطلقة ، ومن ثَمَّ تُصبح رؤاهم الفكرية ، واختياراتهم " الأيديولوجية " ، المُغْلَقة (والاستبعادية) هي المُرادف – إحتكارياً – للصحيح " المُطلق " في أي مُقاربةٍ إنسانية لشأنٍ من شئون الحياة أو لأي طرح فكري. وتلك (النزعة – الحالة) تظل الرافد الأساس لما وُصف عملياً ، بالعقل " الإرهابي " والذي يُسَّوغ لصاحبه – في سياقاتٍ بعينها – للفِعل المُتسم بالعُنف (بأنماطه ومستوياته المتعددة) كمنهجٍ مُحتمل ، ومُبرر للتعبير عن الخياراتِ الفكرية والدفاع عنها.

- **الشأن الاقتصادي Economic Affair** : وتمثل في الرصد والتحليل البحثيين لموقف الصحفية (في سياق بناء الصُورة المصرية) من:

- **الأداء الاقتصادي للحكومة (المصرية):**

وقد تحدد (إجرائياً) بمحصلة ما يرتبط بمآلات الأوضاع الاقتصادية والمالية التي انتهت إليها الخطط والرؤى الاقتصادية التي تبنتها الحكومةُ (الدولة) المصرية ، والتي تُترجم إلى مؤشرات بعينها منها ؛ إجمالي الناتج القومي ، ومتوسط دخل المواطن العامل ، ومُعدلات النمو الاقتصادي ، والميزان التجاري مع دول العالم ، وحجم الصادرات والواردات المصرية ، والطاقة الانتاجية الكلية (الصناعية والزراعية) ، ومُعدلات النمو الاقتصادي ، ومستويات المديونية " الداخلية والخارجية " ، ومستويات أسعار السلع والخدمات ، وعمل القطاعات الخدمية ومستويات كفايتها (التعليم ، الصحة ....) ومُعدلات البطالة ومستويات التشغيل.

- **العينة الوثائقية (والزمنية):**

تحددت العينة الوثائقية (والزمنية) للدراسة بين أعداد صحيفة " المقال " (المصرية الخاصة) الصادرة من (12 يونيو 2018) وحتى (30 أكتوبر 2018) " بإصدارٍ أسبوعي ". وقد

ارتبط العدد الأول من العينة المُنتخبة ببدءِ تولي حكومة مصرية جديدة مسئولية الإدارة التنفيذية (برئاسة د. مصطفى مدبولي) ، في حين انتهت العينة بتوقفٍ مُفاجئ عن الصدور ، ولم تُعلن الصحيفة (بين المعنيين بإصدارها) أسباب الغياب (حتى عبر موقعها الالكتروني)

نتائج الدراســـة التحليلة:

- **أطروحاتُ الشأنِ السياسي :**

(أ) المُمارسة الديموقراطية من قِبل الدولة المصرية وإدارتها التنفيذية:

- **أطروحة رئيسة** : [الدولة المصرية تتجاوز الآليات الديموقراطية عند اختيار المسئولين التنفيذيين ، ويتحمل الشعب التداعيات الخطرة لهذا التجاوز]

- أهم الحُجَج : حُجة رئيسة 1 : **"** آليات اختيار الوزراء والمحافظين تنتصر لمعادلةِ تفضيل " التكنوقراط " (الموظفين) ، وتجاهل المسئولين " السياسيين " ، مما يترتب عليه أشكال عديدة من الفشل في الأداء **"**

*** مسارات البرهان (الحجاج):**

- التغيير الوزراي (بإبعاد د. شريف اسماعيل ، وتكليف د. مصطفى مدبولي برئاسة الحكومة المصرية) ، ويرتبط بشخص مسئول عن الإسكان ومشروعات البنية التحتية.

- التغيير الجديد تأكيد " مُتجدد " لغيابِ رئيس الحكومة المتخصص في الاقتصاد ، فضلاً عن افتقاد رئيس الحكومة " السياسي " وبقاء فكرة رئيس الحكومة " الموظف " أو " التكنوقراطي "

- آليات تغيير الحقائب في الوزارة الجديدة تقليدية ، وفاقدة للمنطق " [فالمُؤكد أن الحكومة تتغير على طريقة " شالوا ألدو جابوا شاهين " أو على طريقة " أحمد زي الحاج أحمد " (!)] [61]

- إختيار رئيس الوزراء الجديد (د. مصطفى مدبولي) هو استمرار منهج لاختيار " من نفس المربع " (الانتماء لمشروعات التوسع العمراني والبنية الأساسية) (ثم) الالتزام بذات التوجهات والسياسات (دون أي تعديل أو مُراجعة).

- ليست ثمة مؤشرات " حقيقية " حول نجاح الحكومة الجديدة في مُواجهة التحدي الرئيس ، المتمثل في شعور المصريين بتحسنٍ حقيقي في حيواتهم اليومية ، ومُواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية [62].

- النظام المحلي المطبق (ومرجعياته تعود للقانون 43 لسنة 1979) يقضي على أي أمل في إصلاح آليات اختيار المسئولين المحليين (المحافظين) ، وضرورة " انتخاب " قيادات الإدارة المحلية

- عندما يُبعَد " المحافظ الموظف " ، ورئيس المدينة " الموظف " ، ورئيس الحي " الموظف " من قِبل السلطة التنفيذية المركزية ، ستنهض الإدارة المحلية بدورها التنموي المستحق.
- المصريون سيهتمون فقط بالتغييرات التي تُحَّسن جودة حياة المواطن المصري ، وبدون ذلك فإن تبديلَ قيادات الإدارة المحلية سيكون بعيداً عن اهتمام المواطن العادي [63].
- الاتجاه إلى " اللامركزية " أحد أهداف دستور 2014 ، ومن ثم فإن آليات اختيار الوزراء والمحافظين لا بُد من تعديلها على نَحوٍ يضمن فاعلية الاستجابة لمطالب الجماهير الاقتصادية والمجتمعية.
- المسئولون التنفيذيون المصريون ليسوا " سياسيين " ، ويفتقدون القُدرة على التواصُل مع عقل الشعبِ وحاجاته (والأمثلة عديدة ...).
- مُواجهة فساد المحليات ضرورة حتمية ، ودعوات (رئيس الدولة) للترشيد (الرواتب ، المكافآت ، الانفاق التَرفي) لا ينبغي أن تكون " شعاراً " ، بل فعلاً حقيقياً على الأرض [64].
- تَعامُل المسئوليين المصريين التنفيذيين مع قضايا مثل " الانتماء الوطني " تؤكد فكرة الاعتماد على " الوزراء الموظفين " وليس على أصحاب الرؤية السياسية.
- وزيرة الصحة (د. هالة زايد) هي نموذج للمسئول الذي يهتم بشكليات ومظاهر لا علاقة لها بجوهر مسئوليات وزارتها عن " صحة " الملايين من المصريين.
- ما فعلته الوزيرةُ المسئولة عن صحة المصريين من إصدار " قرار وزاري " بإذاعة السلام الجمهوري ، وقسم الأطباء كل صباح في المستشفيات (والوحدات) الصحية [بهدف " تعزيز الانتماء الوطني "] أطلق حملات غير مسبوقة من السخرية بين المصريين.
- قرارات الوزيرة (د. هالة زايد) جاءت بعيدة تماماً عن المنطق والعقل .. فالانتماء تصنعه الخِدمةُ الصحية الجيدة للمواطنين ، وآدمية المستشفيات وإنهاء " قوائم الانتظار العلاجية " [65].
- قرارات الوزيرة (د. هالة زايد) تتجاوز أولويات مُطلقة في القطاع الصحي المصري (تطوير البنى التحتية للمستشفيات – تحسين أوضاعِ الهيئات الطبية – مُواجهة ظاهرة هروب الأطباء للخارج)
- إنتماء المصريين الوطني تَجَلى بأعلى صُورة في انتفاضة (30 يونيو) داعماً ومؤيداً لقيادات جيشه العظيم وعلى المسئولين التنفيذيين (ونواب البرلمان) الالتزام باستحقاقات هذا الانتماء " فعلاً وليس كلاماً [66].
- حركة تغيير المحافظين تؤكد أن معيار الاختيار هو انتماء المحافظ للسُلطة ، وليس اختياراً من الشعب ، وهذا لا يعكس تغييراً حقيقياً.
- المحافظ " مندوب السلطة " ستكون مهمته تنفيذ التعليمات من السُلطة الأعلى .. و" تمام يا أفندم " سيكون هو شعار المرحلة [67].

- اختيار امرأة مسيحية (د. منال عوض ميخائيل) كمحافظ لدمياط (لأول مرة في تاريخ مصر الحديث) هو قرار حكيم ومبادرة مُقدرة (من القيادة السياسية / الرئيس) ، وهو " خطوة على طريق تعزيز مفهوم المواطنة ".
- مصر تحتاج إلى خُططٍ متوسطة وطويلة الأمد لإحداثِ انقلاب جذري في ثقافة المجتمع (...) وتكريس المفاهيم الليبرالية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً ، والاعتراف بحقوق الإنسان وحُرياته العامة (وضمان تفعليها من الدولة) (86).
- **حُجة رئيسة 2** : **"** الثقة مفقودة بين الجهازِ " الحكومي " التنفيذي والشعب ، نظراً لغيابِ آلياتٍ فاعلة للمُمارسة الديمقراطية **"**

*** مسارات البرهان (الحجاج) كما صاغه الخطاب:**

- مُعدل التهرب الضريبي في مصر (ويتجاوز 400 مليار جنيه) يعكس مشهد الجماهير فاقدة الثقة في حُكومة لا تتبنى سياسات ضرائبية عادلة ومتوازنة (69).
- بدون تعديل فعلي (تشريعي وعملي) لآليات تعيين المسئولين التنفيذيين ، لن يهتم الشعب بما يحدث في الأنظمة المحلية الغارقة في الفساد (باعتراف المسئوليين التنفيذيين أنفسهم) (70).
- المواطنون ، والمرأة (ربة البيت) المصرية على نحو خاص ، لا يهتمون بكلام الحكومة ولا كلام المعارضة ، هم مهتمون بحياتهم اليومية التي تأثرت سلباً على كُل المستويات (71).
- صناعة انتماء المصري لوطنه تعود إلى احساسه الفعلي بفاعلية الخدمات المُقدمة من الحكومة وليس بإجراءات شكلية بلا قيمة (د. هالة زايد وقرار السلام الجمهوري في المستشفيات) (72).
- إنتشار الشائعات تأكيد لانفصال الشعب (وعدم ثقته) في أداءِ حُكومة بلاده ، غير القادرة أصلاً على مواجهة أو احتواء الهجوم عليها عبر " السوشيال ميديا " (73).
- انتشار الشائعات يرتبط بالتعتيم الإعلامي ، وتقييد حركة المعلومة المُدَّققة ، وفقدان الثقة الشعبية بالجهاز الحكومي ، (الذي تُصَّدق عنه الأكاذيب والشائعات) (74).
- الواقع يؤكد أن معيار الاختيار (للمُحافظين) هو انتماء المحافظ للسلطة ، وليس اختياراً من الشعب ، وهذا لا يعكس تطلعات المواطن المصري ، ويصنع أزمةَ ثقة بين الشعبِ وأجهزته الحكومية التنفيذية (75).
- مسئول تنفيذي (في المترو المصري) يُطلق تصريحاً يقول " المترو لا يجب أن يكون واجهة المرضى النفسيين ، وراغبي الانتحار ، ولا يجب تعطيل أحوال الملايين يومياً " .. والتصريح يؤكد " فكرة استهانة المسئولين بآلامِ المواطنين البسطاء " (76).
- **حُجة رئيسة 3** : **"** تعديل آليات اختيار المسئولين التنفيذيين وفقَ أسسٍ ديمقراطية ، هو أمرُ حتمي لمُواجهة الفساد **"**

*** مسارات البرهان:**

- الشعب يتطلع إلى ثورةٍ إدارية وفكرية ، ويتطلع إلى حكومةٍ ومُحافظين يرون أحلامَ المواطنين واجبات مُستحقة يسعون لتحقيقها ، يعملون على إرضاءِ السيد الأول في هذا الوطن ، وهو الشعب.
- لا بد من حسم مبدأ تعيين القيادات المحلية ، فقد ترك دستور 2014 (مادة 179) أسلوب اختيار المحافظين ، ورؤساء الوحدات المحلية مفتوحاً (بالانتخاب أو التعيين) .. وينبغي حسمه بالانتخاب .
- إذا كنا نسعى إلى تطبيق رؤية تنموية في 2030 ، فإن من أهم المقومات لهذا التطبيق هو انتخاب قيادات الإدارة المحلية .. فالمسئولون الموظفون لن يقوموا بالتنمية.
- عندما يختفي المحافظ " الموظف " ، ورئيس المدينة " الموظف " ورئيس الحي " الموظف " ستنهض الإدارة المحلية بدورها التنموي المُفترض (77).
- الرئيس (عبد الفتاح السيسي) طالب مجلس النواب ، بسُرعة الانتهاء من قانون الإدارة المحلية الجديد كخطوة ضرورية لتنظيم إجراء الانتخابات المحلية.
- إجراء الانتخابات المحلية سيُمثل منقذاً مُهماً ومكسباً حقيقياً وستفتح مساحةً لرقابةٍ ، تُلاحقُ الفاسدين والمقصرين في الأجهزةِ التنفيذية المحلية.
- المجالس المحلية (المُنتَّخبة) تلعب دوراً رئيساً ليس فقط في مُواجهة قضايا الفساد ، والرقابة على الأجهزة التنفيذية المحلية ، ولكن كذلك في تحسين مستوى الخدمات المحلية المُقدمة للمواطنين (78).
- اختيار " اللامركزية " في الحُكم المحلي ليس جريمة ، بل هو مطلب أكبر ، من أجل صالح المواطن.
- حركة تغيير المحافظين جاءت استجابة لمبدأ الاستعانة بأهل الثقة ، وليس أهل الخبرة ، ومن ثَمَّ قتلت هذه الحركة كُلَ طموح بأن تغييراً ما قادم.
- " المواطن الغلبان " يُريد اختيار محافظ يضع مشكلاته " رقم واحد " .. محافظ " ينزل يلف بنفسه " القُرى والنجوع والمدن ، ويسمع جيداً لشكوى المواطنين .. مُحافظ له خبرات فنية وإدارية وقانونية .. وهذه المواصفات ليست موجودة في المحافظ " الموظف " المدين بالولاء للسلطة وليس للشعب (79).
- **حُجة رئيسة 4** : **"** اختيار المسئولين التنفيذيين لاديموقراطياً يحملهم إلى الاهتمام بالدعاية لذواتهم ، تَقَرباً للسُلطة ، دون الاهتمام بنتائج العمل المؤسسي (المعنية بحاجات الشعب) **"**

*** مسارات البرهان (الحجاج):**

- المسؤول (الموظف – المُعين) لا يهتم بطلباتِ المواطن ، ولا بالتفكير المتجدد في حَلِ المشكلات قبل تفاقُمها ، لأن المواطن لم يُحضره إلى المنصب (80)

- زيارة وزيرة الصحة (د. هالة زايد) للأزهر وللكنيسة ، بعد عشرة أيام من توليها الوزارة ، يُعد مشهداً مُدهشاً يتجاوز ، ويتجاهل ، أزمات الوضع الصحي المتفاقمة للمواطنِ المصري.
- الوزيرة تهتم بالتصريحات الإعلامية والوعود غير المنطقية دون مُواجهة عملية وفاعلة لأزمات الخدمةِ الصحية ، وأسعار الدوءاء دائمة الارتفاع (81)
- وزيرة الصحة (د. هالة زايد) تهوى الظهور و " البروباجندا " والاتكاء على المظاهر والشكليات الزائِفة (على خلفية قراراها بإذاعةِ السلام الجمهوري كل صباح في المستشفيات الحكومية ، تعزيزاً للانتماء الوطني) (82)
- الركون إلى طريقة الإدارة (المحلية) العتيقة التي تختار ممثليها للشعب تفشل في التنمية ، وتنجح بعض الوقت في الحفاظ على المناصب ، وآثارها المُدمرة (83)
- إهتمام المُحافظين والمسؤولين بالميديا والظهور الإعلامي ، أمر يكشف عن مواطن قصور في عقلِ الجهاز الإداري للدولة.
- الاعتماد على أهل الثقة لا يبني دولاً ، وعلى المحافظين – والمسئولين بشكل عام – معرفة جدوى الميديا كمرآة لحال الشعب ، وليس لتلميع الانجازات (84)

➢ **أطروحة رئيسة** : [وسائل الإعلام المصرية تُواجه تحديات تشريعية وعملية تُقِّيد هوامش الحُرية المُتاحة لها ، للتعبير عن تعدديةِ الطروحِ الفكرية والسياسية]

- **أهم الحُجَج : حُجة رئيسة 1 : "** فلسفة قانون تنظيم الصحافة والإعلام (لعام 2018) لم تنتصر لرُوح دستور 2014 ، ونزعت للتمكين لآلياتِ تقييد الحُريات الصحفية والإعلامية **"**

*** مسارات البرهان:**

- مشروع القانون ، ورغم التزامه المُفترض والمُستَحق بالنصوص الدستورية ، فإنه (تلاعب) في كثير من مواده بتلك الحُريات ، بفضل شروطه للإصدار ، وجُملة من التعبيرات الفضفاضة واسعة التأويل عند تفعيلها كمواد للحظر والتقييد.
- عضوية الهيئات الثلاث (المجلس الأعلى للإعلام ، والهيئتان الوطنيتان للصحافة والإعلام) تشكلت على نَحوٍ يُمثل استمراراً لترسيخ هيمنة السلطة التنفيذية على عمل هذه الهيئات الإعلامية.
- تُحاول الأذرعُ التشريعية للقانون الامتداد ، رقابةً واختراقاً وسيطرةً ، إلى وسائلِ التواصُل الاجتماعي (85).
- **حُجة رئيسة 2 : "** المجلس الأعلى للإعلام يُمارس حظر النشر ومنعه ، دون سَندٍ قانوني يُخَّول له هذا الفعل ، الذي تتآكل به الحُرياتُ الإعلامية **"**

*** مسارات البرهان:**

- في ضوء قضية تبرعات مستشفى 57357 ، مارس المجلس الأعلى للإعلام – برئاسة مكرم محمد أحمد – قراراً بحظر النشر ليس من حقه إصداره (أعقبه قرار النائب العام المصري بمثول رئيس المجلس أمام نيابة أمن الدولة العُليا).

- الصحافة لها دور في المُساءلة والرقابة وتشكيل الرأي العام ، ولا بُد أن تنهض به ، بعيداً عن طريقة الفهم التي تحول الصحافة إلى مجرد أداة في يد السُلطة.
- قانون الصحافة الذي مرره مبدئياً مجلس النواب المصري ، ينبغي أن يتم تأويل بنوده في إطارٍ من الانتصار لحُرية الصحافة ، وإلا ستتحول هذه البنود إلى قيود تتعثر فيها الأقلام وتفشل في أداء أدوارها المُجتمعية المُفترضة.
- ينبغي التحذير من " التعديلات الشكلية " التي جرى اتخاذها لتجاوزِ أزمة إقراره وتحريره النهائيين (86).
- **حُجة رئيسة 3 :** القضاء المصري هو أحد الملاذات المجتمعية الأساسية للدفاعِ عن حُرياتِ القوى المجتمعية التي تم إقرارها بالدستور **"**

*** مسارات البرهان:**

- قرار النائب العام بإلغاء قرار المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام بشأن حظر النشر حول قضية مستشفى 57357 يؤكد أن مِصرَ دولة مؤسسات بالفعل ، وليس قولاً فقط
- قرار النائب العام (وهو بحُكم موقعه عضو في المجلس الأعلى للقضاء) ، انتصر لحُرية تداول المعلومات صحفياً حول الآليات الإدارية المالية بمستشفى 57357.
- قرار النائب العام يؤكد أن تدخل المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام بالمنع والحظر للنشر صدر بالمخالفة للقانون ، ومن جهة " غير مختصة " ، ومن ثم قدم رئيس المجلس للتحقيق (87).

➢ **أطروحة رئيسة** : [ثمة تمكين لفكرةِ ، إغلاقِ المجال العام ، والتقييد سياسياً وتشريعياً للصوت الآخر عبر مختلف وسائِل الإعلام]

- **الحُجة الرئيسة 1** : **"** طرح مشروع قانون " إهانةِ الرموز والشخصيات التاريخية " ينتهك حُريةَ الفكر والرأي ، وحق التعبير المكفولين دستورياً **"**

*** مسارات البرهان:**

- القانون " الغريب " دُفِع إلى الجهات التشريعية ، مُوجهاً ضد بعض المقارباتِ النقدية " المشروعة " في تناولِ شخصيات تاريخية (مثل أحمد عُرابي كما تناوله د. يوسف زيدان).
- الدستور المصري في مادته (65) ينص صراحةً على أن حُرية الفكر والرأي مكفولين ، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول ، أو الكتابة ، أو بالتصوير ، أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر.
- من محاور تجديد الفكر الديني ، الذي دعا إليه رئيس الدولة (عبد الفتاح السيسي) إعمال النقد لآراء وفتاوى كثير من الشخصيات الدينية والتاريخية.
- القانون ، في حال إقراره ، سيكرس حالةً من الجُمودِ الفكري ، واغتيال الاجتهاد ، وتقويض أي محاولات علمية جادة لتجديدِ الخطابات الدينية والثقافية (كما وَجه إليها رئيس الدولة) (88).

- هناك مشكلة عميقة في تحليلِ أزمة الإعلام المصري ، وانحسار هوامش حُريته ، والدليل هو طبيعة مناقشات بعض النواب المصريين للقضية (فمنهم من يطرح المسألة باعتبارها نتيجة انضمام غير الدارسين للإعلام (أكاديمياً) إلى الاوساط المِهنية الإعلامية (الصحفية) [89].

➢ **أطروحة رئيسة :** [الدولة المصرية التي تُدار بعقلية ثورة يوليو (منذ 1952) ، لا تؤمن جوهرياً بالممارساتِ الديموقراطية التي تعتبرها " سلوكاً عدائياً " ضد الوطن]

- **الحُجة الرئيسة 1** : **"** التمسك عميق بمجموعة القيم السياسية التي رسختها ثورة يوليو في العقل الجمعي المصري ، وتوارثتها نظم الحُكم من بعده **"**

*** مسارات البرهان:**

- عقلية يوليو قدمت لوعي المصريين تصوراً خاطئاً عن معنى الانتماء للوطن ، فكلنا جنود مسخرون لخدمةِ الوطن والتضحية في سبيله ، ولا يهم ما يعطيه الوطن (أو تحديداً النظام السياسي الحاكم) للمواطنين.
- عقلية يوليو صنعت نوعاً من التماهي بين الوطن ومن يحكمه ، فإذا كنت معارضاً لنظام يحكم ويدير (وهذا حقك الدستوري والإنساني) ، فأنت ستتحول في الواقع إلى مُعارِض ضد الدولةِ والمجتمع.
- عقلية يوليو رسخت بين المصريين مفهوم أن النقد أو الكلمة الحُرة هي سلوكيات للخونة من أعداء الوطن والثورة! [90].

(ب)التَطَــرفُ الفِكــري:

➢ **أطروحة رئيسة :** [الدولة المصرية تعتمدُ سياسات ومواءمات غير فاعلة (وغير حاسمة) في مُواجهةِ التطرف الفكري]

- أهم الحُجَج : **"** الجهات التنفيذية المسئولة في مصر (تعليمية – ثقافية) لم تقرأ جيداً رسائل الأصوليين المتطرفين إلى المجتمع **"**

*** مسارات البرهان:**

- الأصوليون المتأسلمون لا يعترفون إلا بحوار الرصاص والدم (درس لا بد من فهمه في ذكرى مرور 25 عاماً على اغتيال فرج فودة).
- الأصوليون يخلطون بين الإسلام العظيم والتاريخ ، ولا يفرقون بين الدين العظيم والدولة ، ولهذا يجرمون ويكفرون أيَ صوتٍ ناقدٍ لأفكارهم ورؤاهم وخياراتهم السياسية.
- العقلية الأصولية تسللت للكثير من مظاهر الحياة الشخصية والاجتماعية والسياسية في مصر.
- الدعوة إلى تجديد الخطاب الديني بدت مُرتبكة وغامضة ، لأنها ستصدم حتماً بالعقلية الأصولية الجامدة ، والمالكة للحقيقة المطلقة.

- مقتل " الشيخ الذهبي " ، واغتيال فرج فودة ، ومحاولة قتل " نجيب محفوظ " كانت أحداثاً خطرة ، تُنذز عملياً ، وبوضوح ، بخطورة العقل الاستبعادي الذي يُمثله العقل المتطرف (غير القابل للحوار عند أي مستوى).
- وسائل الإعلام والثقافة المصرية فتحت الأبواب للعقليةِ الأصولية ومفرداتها ومنهجها [نموذج الصحفي في الأهرام الذي رأى أن " د. فودة " هو المسئول عن القتل لأنه (أعطى المبرر له!) حسب قوله] [91].
- تغييب العقل الجمعي المصري وتزييف وعيه (عبر وسائل الإعلام والتعليم) هو ما أنتج في مجتمعاتنا جماعات إرهابية متطرفة (مثل داعش).
- وسائل الإعلام المصرية سمحت لصوت عبر شاشاتها المرئية يُطالب بمحاكمة "نجيب محفوظ " .. " لأن ما يسطُره يُشتم منه الدعوة للفسق والدعارة !! " [92].
- تزييف الوعي الجمعي ، بمختلف الوسائل الإعلامية والثقافية ، يُوجه العقل الإسلامي إلى قضايا هامشية وشكلية. (ردود الأفعال المجتمعية والإعلامية لخلع إحدى الفنانات (حلا شيحة) لحجابها [93].
- " المجددون " في الكنيسة المصرية يُواجهون تحديات الإصلاح ، والصدام حتمي مع " المتشددين " المستفيدين من الجمود [94].
- لا تزال الكتابات التي روجت للفكر التكفيري المتطرف (سيد قطب نموذجاً) حاضرة فوق الساحة عبر وسائل الإعلام ، ودور النشر ، ومؤسسات التعليم [95].
- العناصر المجتمعية على اختلافِ ثقافاتها ومرجعياتها الفكرية ، يُمكن اختراقها بالأفكار المتطرفة (وهو نتاج جزئي لتقصير مؤسساتِ المُواجهة للتطرف الفكري) ، والمثال لذلك هو الضابط " هشام عشماوي " صاحب الاسم الأشهر في الإرهاب ، الذي وقع في قبضة قوات الجيش المصري ورُحِل لمصر لمحاكمته [96].
- مؤسسات الدولة (التعليمية والإعلامية) لعبت أدواراً يُعتد بها في صناعةِ إرهابي خطير مثل " هشام محمد عشماوي " (ضابط العمليات الخاصة الذي تحول إلى أخطر إرهابي على الإطلاق) [نموذج / هُويات (وتعليم) بعض المتورطين في خلية اغتيال النائب العام الراحل هشام بركات ، وصلاتهم بالإخوان المسلمين ، وبقطاعاتٍ من المتهمين في قضايا إرهابية] [97].
- ما يُنفَق على الشأنِ الديني في مصر هو (24 مليار جنيه) (2017 – 2018) يذهب معظمها إلى ربط الجمهور بقضايا مثل عذاب القبر ، والجنة ونعيمها ، ومسائل تدفع فكرة " التدين الشكلي " ، بعيداً عن جوهر المنظومات القيمية الدينية الرفيعة [98].

- **أطروحاتُ الشأنِ الاقتصادي [المجتمعي](❁):**

(أ) مؤشرات الأداء الاقتصادي للحكومةِ المصرية:

➢ **أطروحة رئيسة 1:** [الدولة المصرية (الحكومة) لم تتبن سياسات فاعلة لمُواجهة الفقر ، وارتفاع مُعدلات انتشاره بين المصريين]

– أهم الحُجَج : حُجة رئيسة : **"** مُعدلات الفقر بين الطبقات المصرية تتفاقم ، وسياساتُ الدولة الاقتصادية والنقدية لا تنجح في مُحاصرةِ الفقر ، وتقليص تداعياته **"**

❁ فضلت الدراسة الإشارة في هذا السياق إلى " البُعد المجتمعي " مُتلاقحاً " مع " الشأن الاقتصادي " نظراً للجَدل التفاعلي الحاكم بين البُعدين عبر خطاب " المقال " ، وإن ظل الرصد التتبعي لأطروحات الخطاب مُتجهاً جوهرياً نحو الشأن الاقتصادي ومؤشراته. إلا أنه ، وإجرائياً ، قد تحدد البُعد المجتمعي ، بالمجالات الإنسانية – الاجتماعية التي تتأثر هيكلياً بالعوامل الاقتصادية ، وتخضع لتأثيراتها المباشرة " فردياً ومؤسسياً " ، كالتعليم والصحة وغيرهما من الخدمات ، والتي لا يُمكن عزل أوضاعها عن العامل الاقتصادي.

* مسارات البرهان:

– الحكومة (المصرية) تمتلك نظرةً سلبية لموظفي الدولة (الحكوميين) ، وتراهم عبئاً ينبغي تجاوزه وتفكيكه.

– نسب البطالة في القطاعين الحكومي والخاص ترتفع ، والقطاعان غير قادرين على استيعاب نحو 2 مليون يدخلون سنوياً سوق العمل.

– حدود الإعفاء الضريبي تجعل الموظف الفقير (فقراً مُدقعاً بالمعايير العلمية) يدفع " الفاتورة الأكبر " من الضرائب. (التي تمثل 80% من الموازنة العامة للدولة).

– سياسات الحكومة تفشل في توسعة قاعدة تحصيل الضرائب من الفئات الأكثر قُدرة مادياً ، وبذلك ، كما يؤكد خبراء الضرائب ، فإن مُعدل التهرب الضريبي يتجاوز 400 مليار جنيه [99].

– نظام العلاوات التي تطرحها الحكومة لزيادة الرواتب ، لا يتناسب مع مُعدلاتِ التضخم ولا يمكن بها مُواجهة موجات ارتفاع الأسعار.

– مع عدم تغير نمط الاقتصاد الوطني القائم على الريع والخدمات وتجارة الأراضي والعقارات والمضاربات والاستيراد ، لن تتمكن الدولة (الحكومة) من مُواجهة أزمات البطالة وتقلص التشغيل ، وتعثر الاستثمارات[100].

– المدرسة الغالبة على توجهاتِ صانعي السياسة الاقتصادية هي مدرسة " النيوليبرالية " ، التي تؤمن باقتصاد السُوق الحُر ، الذي يضغط على الطبقة المتوسطة وباقي المجتمع ، والدفع بها إلى حالةِ الافقار الشامل.

- تغيير السياسات والأولويات الاقتصادية للدولة ، بزيادة الإنتاج ، (ومن ثم التصدير) هو المُواجه الفعال للفقر [101].
- المواطنون المصريون لا يهتمون بكلام الحكومة ، ولا كلام المعارضة ، بل هم مهتمون بحيواتهم اليومية التي تأثرت بالإجراءاتِ الاقتصادية وارتفاعِ الأسعار [102].
- الأطفال المشتغلون في أعمال هامشية (وأحياناً في نشاطات غير قانونية) هم نتاج سياساتِ إقتصادية فاشلة وغير مُتوازنة ، تُدخل عناصر مجتمعية واسعة إلى دوائر الفقر [103].
- عمالة الأطفال المحظورة قانونياً هي واقع ردئ تتجاهله الحكومة ، وتتعامل معه بتهميشٍ واستعلاء [104].
- حادثة سرقة أب للزي المدرسي لابنته مؤشر لحقيقةِ أن الفقرَ هو الدافع الرئيس لارتكاب أكثر الجرائم قسوة.
- الفقر والجوع والبطالة مخاطر تتهدد حياة المجتمع المصري ، وتدفع الفقير إلى مد اليد والسرقة والقتل ، فالجوعى والمحتاجون لن يردعهم القانون [105].

➢ **أطروحة رئيسة 2:** [الدولة (الحكومة) المصرية فشلت في مُواجهة ارتفاع أسعارِ السلع والخدمات وهو المؤشر الأهم لنجاحِ الإدارةِ بين المواطنين]

- **حُجة رئيسة** : **"** مسألة رفع الأسعار تعود إلى إنفاق الدولة أكثر من دخلها ، لأسبابٍ عدة ؛ منها " فاتورة الدعم " و " انخفاض دخل الإنتاج " و " تدني النمو " **"** [106]

*** مسارات البرهان:**

- زيادة أسعار البنزين (بنسبة لن تقل عن 50%) سترفع أسعارَ كُل شئ مرة أخرى ، ومسارات الرفع الحالي لن تتبدل بسهولة ، لأنها مُرتبطة بجهاتٍ تمويلية دولية وضغوطها " الإصلاحية " (صندوق النقد والبنك الدولي) [107].
- وأجور العمالة المصرية ، والموظفين مُتواضعة ، وفواتير السكن وحده من كهرباء وماء وغاز كفيلة بالإجهازِ على الراتب الضئيل.
- المصريون يتخلون عن عادات غذاية فقيرة (مثل البطاطس المُحمرة) لأنها تستهلك زيتاً وطاقة ، فصارت " رفاهية " غير محتملة ![108].
- حملاتٍ مثل " خليها تحمض " هي محاولات رسمية " هزلية " لمُواجهة ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية (الفاكهة) بين المصريين.
- أزمة أسعار (الفاكهة) مُتجددة ، والدولة لا تطرح القضية بشفافيةِ وبشمول ، وتُرجع الظاهرة إلى " جشع التجار " ، وحتى هذا السبب تعجز عن مُحاصرته ومُواجهته قانونياً.
- تآكل القُدرة الشرائية ، بارتفاع معدلات التضخم ، بين المصريين يعود إلى تراجع في أداءِ الاقتصادِ الحقيقي (عند مستوى الأفراد والشركات) في إطار سياساتٍ إصلاحية " مرتبكة " [109].

- زيادة التعريفة الجمركية على بعض السلع والمنتجات (خصوصاً الاستراتيجية) سيكون له تأثيرات سلبيات ، تطول المواطن الفقير [110].
- الأب (الذي سرق الزي المدرسي لابنته) ، هو ضحية سياسات اقتصاية أفقرت المواطنين [111].
- الحكومة (تُصارح) المواطنين بمبررات رفع الأسعار (مثل ارتفاع سعر البترول عالمياً) لكنها تُحجم عن (مصارحتهم) عن حقيقة الوفر المادي الذي تحققه اكتشافات الغاز الكبيرة (والمهولة) [112].
- بعد تعويم الجنيه (نوفمبر 2016) ارتفعت الأسعار بشكل مبالغ فيه ، وارتفعت أسعار الأعلاف، فارتفعت معها أسعار الدواجن [113].
- ارتفاع أسعار الخضروات صارت مادة رئيسةً في تعليقاتِ رواد التواصُل الاجتماعي بمصر ، وانتشرت السخرية إزاء فشل الحكومة في مُواجهة الأزمة.
- انخفاض الإنتاج ، وقلة المعروض بالنسبة لحجم الطلب ، وجشع التجار المحتكرين ، وتدني الأوضاع الاقتصادية ، وانخفاض القيمة الشرائية للجنيه بشكلٍ غير مسبوق (بعد تعويمه) أسبابُ عديدة أدت لارتفاع الأسعار ، والحكومة بعيدة عن الحلول.
- ارتفاع أسعار " سلعة كالبطاطس " (وكانت مِصرُ مكتفيةً ذاتياً بها وتُصَّدر الفائض) ، يُعد الارتفاع غير مسبوق ، لأول مرة في التاريخ [114].
- وزير التموين أطلق تصريحات غير متوازنة في مُواجهةِ الاحتجاج الشعبي على رفعِ أسعار " الطماطم " داعياً إلى الاعتماد على " الصلصة! " في عملية الطبخ.
- تَدَخُل الأجهزة الأمنية ، عبر منافذها ، لخفض أسعار بعض السلع يطرح سؤالاً حول مبررات عجز الحكومة نفسها وجهاتها المعنية (التموين) عن تنفيذ نفس مستويات الخفض في الأسعار، فضلاً عن النهوض بالأدوار الرقابية المستحقة [115].

➢ **أطروحة رئيسة 3:** [الدولة المصرية لم تنجح في تقديم خدمات (صحية – تعليمية ...) فاعلة ومؤثرة لمواطنيها ، بفضل تدهور اقتصاديات هذه الخدمات]

- **حُجة رئيسة 1** : **"** الخِدمات الصحية في مصر تتعثر في مشكلاتٍ إدارية (مؤسسية) ، وتمويلية. **"**

*** مسارات البرهان:**

- هروب المسئولين عن صحة المصريين من مسئولياتهم " الصحية " المُستحقة ، إلى إجراءاتٍ شكلية غير مُرتبطة بجوهرِ عملهم ، وهو تأكيد لاختلال الرؤية وارتباك الأولويات.
- ملفات خطرة مثل ارتفاع أسعار الأدوية ، واختفاء بعضها من الصيدليات كانت الأجدر بالتصدي والإعلانِ عن خُطط مُواجهتها [116].

- " الانتماء الوطني " لا يتأتى مع وجود سرير لكل ألف مواطن ، ومع معاناةِ الملايين من المرضى ، ومع تدني رواتب الأطباء وبدلات العدوى ، ومع قوائم الانتظار العلاجية الموجودة في المستشفيات المصرية [117].
- أولويات وزارة الصحة هي ، على سبيل المثال لا الحصر ، إعادة النظر في البنية التحتية للمستشفيات التي تدهورت أوضاعها المؤسسية بدرجةٍ غير مقبولة ، والبحث عن أسبابِ هروب الأطباء من المستشفيات الحكومية [118].
- وفاة " 3 " أشخاص ، وإصابة " 12 " شخصاً ، بسبب تلوث وحدة الغسيل الكُلوي بمستشفى ديرب نجم [بمحافظة الشرقية] ، كارثة تعكس بوضوح المخالفات والاختلالات الجسيمة في القطاع الطبي والصحفي في مصر.
- في ظل كوارث الصحة المتتالية في مصر ، لا يُمكن تجاهل واقع اختلال الأساليب الإدارية في مستشفيات مصر ، وجهل مديري تلك المستشفيات ، جميعهم ، بأبسط قواعد الإدارة.
- مستشفى " ديرب نجم المركزي " (الذي جرت فيه كارثة التلوث) يديره حامل بكالوريوس طب ، ومن قبله ، ومن بعده ، لا يحمل المديرون أي شهادات علمية تؤهلهم لإدارة المستشفيات أو حتى المراكز الصحية! [191].
- **حُجة رئيسة 2 : "** الدولة " الحكومة " لا تملك رؤية مُجددة ومُمنهجة لتطوير المنظومة التعليمية ، التي باتت مُتهافتة المخرجات ، ومُخصصات التعليم في الميزانية العامة للدولة متواضعة وتتراجع **"**

*** مسارات البرهان:**

- التبدل الدائم لخُطط وزارة التعليم " ما قبل الجامعي " المُرتبطة بأنظمة التدريس والمناهج في الأعوام الدراسية المختلفة ، دليل واضح على ضبابية الرؤية واضطرابها.
- تكلفة العملية التعليمية تزيد عاماً بعد عام ، ولم يعد رب الأسرة المصرية في الطبقةِ المتوسطة ، وما دونها ، قادراً على الوفاء باستحقاقاتها المادية [120].
- قبل بدء عامٍ دراسي جديد ، تعجز وزارةُ التربية والتعليم عن الإجابة عن أسئلة أساسية ، هل تم توفير التمويل اللازم لتعيين المُعلمين الذين يُغطون بخدماتهم التعليمية مدارسَ مصر؟.. هل تم تدريب المعلمين على طُرق المناهج الجديدة؟ .. هل تم تدريبهم على استخدام " التابلت " وأساليب التقييم الجديدة؟ .. هل وصل التابلت أصلاً للمدارس؟ .. وماذا عن وحدات صيانته؟؟ ... الخ.
- كل المؤشرات قبل شهر من بداية العام الدراسي ، تؤكد عدم حدوث أي تطوير فعلي ، بل مُجرد شكليات غير مؤثرة [121].
- خطابات وزير التربية والتعليم إلى جُمهور المتلقين مُرتبكة ومسطحة ، ولا تطرح الشرحَ والوصفَ المستحقين لخططه وبرامجه.

- الوزير المسئول عن التعليم ما قبل الجامعي في مصر ، يتحدث عن استهدافه " الأفضل " من التجربة اليابانية ، والأفضل من " مدارس النيل " ، وعمل " مدارس نموذجية " .. فهل هذا الكلام المُرسل يُمكن أن يشكل " رؤية " الوزير ، ورؤية الدولة لتطوير التعليم؟ (122).
- قضايا مثل " الزي المدرسي " و " تحويلات الطُلاب " و " المجموعات الدراسية " تُمثل أبواباً مفتوحة " للنهب المنظم " لأولياء الأمور في المدارس (123).
- لا يُمكن لمدرسين راتبهم الشهري (4000 جنيه) .. لا يستطيع أمثال هؤلاء ، في ظل معاناتهم المادية ، أن يقدموا خدمةً تعليمية فعالة.
- منظومة التعليم التي يُستَهدف تطويرها ، ينبغي أن يكون المُعلم ، كفايته ورضاه الوظيفي ، جزءاً جوهرياً منها.
- ظاهرة " تسرب " المدرسين من العمل داخل الفصول لصالح " المراكز " و " الدروس الخصوصية " لم يتم التصدي لها بآليات فاعلة ومنطقية (124).
- من الصعب تصديق توزيع " 700 ألف تابلت " بين طُلاب المدارس قبل نهاية أكتوبر المقبل .. وهذا تأكيد للفجوة الواسعة بين " الأحلام " ومعطياتِ الواقع.
- " إصلاح التعليم " يجد إرادةً سياسية فاعلة وجريئة من قِبل الرئيس (عبد الفتاح السيسي) ، ولكنه للأسف يصطدم بآلياتٍ تنفيذية تتعامل بتسطح وترهُل وقشرية مع إشكالياتِ العملية التعليمية (125).
- مشاهد المقاعد المتهالكة والعصا المستقرة في قبضة (المعلمة) ، وملاحقة (الطالب الباكي) بالتصوير (فيديو انتشر وقتها عبر مواقع التواصل الاجتماعي) ، هي مؤشرات بالغة السلبية عن بداية عام دراسي جديد!.
- يجري الحديث عن " التابلت " وتطوير المنظومة التعليمية ، في حين تفتقد الفصول أبسط الإمكانيات ، مثل " المقاعد الآدمية " التي يجلس إليها الطلاب لتلقي دروسهم (126).
- المسئول التنفيذي الأول (الوزير) في وزارة التعليم مُغيب عن الحقائق الفعلية على الأرض ، نقص جاهزية المدارس وفصولها لاستقبال الطُلاب ، وعدم جاهزية المعلمين المتعاملين مع " التابلت " وارتباك جداول العمل وتوزيع الأعباء بين المدرسين ، والكثافة الطلابية داخل الفصول التي تجاوزت كل الخطوط الحمراء المقبولة (127).
- أوضاع المُدرسين المتردية ، مادياً وصحياً وإنسانياً ، لا يُمكن معها الوفاء الجاد باستحقاقاتِ أي تطوير للمنظومة التعليمية (128).
- حتى الآن ، تُثبت أوضاع معظم المدارس المصرية أنها لا تُمثل " قابلات فاعلة " للاستجابة لخطط التطوير التعليمية (129).

■ **استنتاجاتٌ عامة في ضوء نتائجِ الدراسةِ ، وتفكيكِ الخطاب المبحوث:**

أولاً :

تبنت صحيفة " المقال " على نحوٍ لافت ومضطرد ، مقاربات نقدية تعتمدُ على ما يُمكن وصفه بالأُطرِ المرجعية " المثالية – النموذجية " للتحليل ، والتي تقتربُ من آلياتِ ما يُعرف " بالتفكير بالتمني " Wishful Thinking . وقد انتهى ذلك ، في محصلة التحليل ، إلى تجاوز – غير مقبول عملياً – للظروف الموضوعية ، وسياقاتها السياسية والاجتماعية ، التي ارتبطت بتحولات الفضاءِ المجتمعي المصري ، في المرحلة التي أعقبت أحداث الخامس والعشرين من يناير. فعبر هذه الأطر المثالية (من وجهة نظر أصحاب هذه المقاربات) قد يلجأ الكاتب " الناقد " لتصوراتٍ " نموذجية باعتبارها مرجعيات قيمية للحُكم على الواقع .. فمهما كان هذا الواقع مُعقداً أو مُلتبساً ، ومُحملاً بحُزمٍ كثيفة من الضغوط والمُتغيرات ، فإنه يجري الحديث – ودائماً عن " ضرورات " و " واستحقاقات " و " معايير صارمة وجاهزة ونموذجية " . وفي هذا السياقِ يُمكن رصد تورط خطابات الصحيفة المبحوثة في سلسلةٍ متصلة من " الينبغيات " (ما ينبغي فعله كحل أو كنوع من الخلاص المُفتَرض) .. وقد تكون هذه الطروح (المرجعية) غير خلافية في الأساس.. فعندما تطالب الجريدة (بالمانشيت) (ع910 / 10 يونيو 2018م) ؛ " يا هامش الديموقراطية .. وحشتنا " ، فقد يكون المطلبُ مبدئياً " غير خلافي " بالفعل ، إلا أن مداخِلَ المُعالجة تتجاوز حقائق ترتبط بفترات التحول (بكل سيولتها) ، ما يجعل من غير المُحتمل تحقق هذه التصورات (النموذجية) ، وتفعيلها فوق أرض الواقع ، أو على الأقل وفقاً للتصورات المطروحة. وبالإضافة إلى ذلك ، فإن بعض هذه التصورات ذاتها ، تُناقض عملياً ، وفي أحيان غير قليلة ، الواقَع بالفعل .. فمثلاً صدور " المقال " في ذاته ، وحضورها فوق الساحة الصحفية ، بسياستها التحريرية النقدية ، " المعارضة " ، يؤكد ضمناً أن " هامش الديموقراطية " موجودٌ بالفعل ، وإن كان مُمكناً بالضرورة مناقشة مساحته وطبيعته وآلياته ، لأنه يظل " نسبياً " في كُل الأحوال.

ثانيـــــاً:

إن " صُورة مصر " التي عُنيت الدراسةُ ببحث أبعادها ومُكوناتها عبر خطاب " المقال " ، تشكلت – وفق البُعدين السياسي والاقتصادي – من خلال إعمال النقد لأداءِ (الحكومة المصرية) على نحوٍ خاص. وفي إطار رصد موقف الحكومة المصرية إزاءَ الشأنين السياسي والاقتصادي ، وفي هذا السياق يُمكن تكثيف أهم مبررات النقد (المُعارض) وخلفياتها على النحو التالي:

- **الممارسة الديموقراطية وإدارتها التنفيذية:**

أ) ثمة تجاوز دائم ، ومُستمر ، للآليات الديموقراطية المُستحقة عند اختيار المسئولين التنفيذيين (بتفضيل التكنوقراط " الموظفين " من أصحاب الثقة ، عن المسئولين السياسين أصحاب القُدرة والخبرة) .. وهذه المنهجية ترتب عليها أشكال متعددة من فشل الأداء ، التي يدفع الشعب ثمنها عند كافة المستويات.

ب)وسائل الإعلام المصرية المُوجهة حكومياً (على نحو مباشر أو غير مُباشر) ، تُواجة تحديات تشريعية وعملية تُقيد هوامشَ الحُرية المتاحة ، للتعبير عن تعددية الطُروح الفكرية والسياسية ، فضلاً عن إغلاق المجال العام لتداول الأفكار المُغايرة مُجتمعياً.

- **التطـــرف الفكـــري :**

أ) الدولة (الحكومة) المصرية تعتمد سياسات ومواءمات غير فاعلة ، وغير حاسمة ، في مُواجهة التطرف الفكري.

ب)مؤسسات الدولة (التعليمية والإعلامية) تم اختراقها عبر سنوات مُتراكمة بنتاجاتِ العقل الدوجماطيقي المتطرف، وفشلت هذه المؤسسات – بآليات عملها ومنهجيته – في مُحاصرة خطابات التيارات الفكرية المتشددة ، وتأثيراتها بين المواطنين.

مؤشرات الأداء الاقتصادي للحُكومة المصرية (وتفاعلاتها المجتمعية):

أ) الدولة المصرية (الحكومة) لم تتبن سياسات فاعلة لمُواجهة الفقر ، وارتفاع مُعدلات انتشاره بين المصريين.

ب)الدولة المصرية (الحكومة) فشلت في مُواجهة ارتفاع أسعار السلع والخدمات ، وهو المؤشر الأهم لنجاح الإدارة بين المواطنين.

ج) الدولة المصرية (الحكومة) لم تنجح في تقديم خدمات (صحية – تعليمية) فاعلة ومؤثرة لمواطنيها ، كما أنها لا تملك رؤية مُمنهجة لتطويرِ هذه الخدماتِ.

ويُمكن رصد حُزمة من الحقائق المُستحقة التي تعثرت فيها مقاربات " المقال " النقدية على النحو التالي:

* **الحقيقة الأولى** : أن الحكومة المصرية " الجديدة وقتها " (حكومة د. مصطفى مدبولي) لم تكن قد تولت مسئولية الإدارة التنفيذية سوى لبعض شهور ، ومن ثَمَّ تطرح هذه الحقيقة سؤالاً جوهرياً عن مدى " موضوعية " و " توازن " التقييمات " الحادة " للأداء الحكومي ، فضلاً عن إمكانية طرح بعض هذه التقييمات بصيغ " إطلاقية " ، كأنها " حقائق " لا تقبل مُراجعة من أي نوع!

* **الحقيقة الثانية:** إن كثيراً من الوجوه السلبية ، التي اشتبكت معها أقلام " المقال " كانت في الواقع نتاجات " تراكمية accumulative لحُزم من السياسات والرؤى التي جرى تفعليها خلال عُقودٍ متصلة (وبعضها سجل حضوره منذ ثورة يوليو 1952) ، ومن ثَّم فإن إحالة هذه " السلبيات " ونسبتها لفترة ما بعد ثورة 30 يونيو ، وحتى تاريخ صدور الأعداد المبحوثة سنة 2018 هو أمر يبدو غير منطقي ، كما أنه مُناقِضُ تماماً لأي معايير موضوعية في التناول والمُعالجة النقديين ، فضلاً عن أنه يعكس رؤية " لا تاريخية " في تناول المشهد والقضية والحدث ، وكأنها جميعاً وُلدت فجأة بتكويناتها " الحاضرة " ، دون التفات مُستَّحق للروافِد والخلفيات والجذور.

* **الحقيقة الثالثة**: إن الأحكام التقييمية " التعميمية " ، وهي حاضرة بكثافة لافتة في النسيج التحريري لخطابات " المقال " ، تظل في الواقع مقاربات غير علمية ، فعند الحديث (مثلاً) عن فشل إداري عام ، ومُطلق ، للعناصر التكنوقراطية ، ونجاح لنظرائهم الموصوفين بالسياسيين ، فهذا التقييم غير صحيح في الواقع ، ولم تُثبت التجربة العملية صحته على أي نحو. كما أن تجريد العناصر التكنوقراطية من امتلاك " الرؤية السياسية " هو حُكم لا يُمكن التعامل معه على أنه مُسَلَّمُ به (وقياساً على هذا المثال ، تتعدد نماذج من هذه الأحكام التعميمية التي تُناقض الواقع العملي).
* **الحقيقة الرابعة**: لم تفصل خطاباتُ المقال في عَديدٍ من السياقات بين مفهومي " الدولة " State والنظام regime مما صنع خلطاً غير منطقي ، وخاطئ الاستدلال ، لكثيرٍ من المقارباتِ التحليلية حول القضايا المبحوثة. كما تسبب هذا الخلط في ارتباكِ المرجعيات التي عادت إليها أقلام " المقال " كحُجج داعمة لوجهات النظر المطروحة ، فضلاً عن إحداث تشوهات اعتسافية في بناء صُورة مصر (الدولة).

ثالثـــــاً:

تعاملت " المقال " عبر خطابها مع " فاعلين " يشكلون محاورَ معرفية – معلوماتية إرتكازية داخِلَ النص. ويُمكن التأكيد على أن الفاعلين توزعوا بين فئات بعينها ، جاءت على النحو التالي:

- رئيس الدولة (رأس السُلطة التنفيذية) : وحَمَل صفات " إيجابية " (تقترب من نسبة 100%) ، [فهو صاحب المبادرات التنموية غير المسبوقة ، صاحب التوجيهات التي تعمل لصالح الشعب " ترشيد النفقات الحكومية " / المنحاز دوماً للبسطاء من المواطنين / المؤسس لدعوة تجديد الخطاب الديني / الداعي إلى نهضة تعليمية شاملة ...]
- المسئولون التنفيذيون (رئيس الوزراء – الوزراء – المحافظون – موظفو الإدارات المحلية) : ، وحمل الغالبية العظمى منهم (بنسبة 94%) صفات " سلبية " ، تموضعت حولها عمليةُ النقد الجوهرية داخل الخطاب [غير أكفاء / غير سياسيين / لا يملكون رؤية متماسكة وواضحة للتطوير / يهتمون بالدعاية لذواتهم المِهنية / بعضهم يتعثر عمله في فساد محتمل / لا يهتمون بمطالب الشعب وحاجاته / لا يملكون مصداقية بين المواطنين ..]
- أعضاء الهيئة القضائية : (فعلى قلة حضورهم كفاعلين داخل الخطاب المبحوث) ، فقد حمل الغالبية العظمى منهم (وبنسبة تقترب من 100%) صفات " إيجابية " [مُدافعون أصلاء عن الدستور والقانون " موقف النائب العام المصري من قضية حظر النشر حول مستشفى 57357]
- الصحفيون والإعلاميون : وحمل معظمهم صفات سلبية (نحو86% من أشكال حضورهم داخل الخطاب) [غير مُدافعين بجدية عن الحُريات الإعلامية ، غير مهنيين ، بعضهم ينتصر للخيارات السياسية الدوجماطيقية] المتطرفة (للتيارات الأصولية) / سلطويون].
- النُخب المثقفة : حمل بَعضهم صفات سلبية (بنسبة 56%) خاصة من النُخب الثقافية الحالية [متخاذلة ثقافياً / بعيدة عن أدوار التنوير الحقيقية / مُهادِنة لمصادر التطرف / تخشى النقد ،

واختراق القضايا الشائكة .....] في حين كانت الصفات الإيجابية بينهم من نصيب أجيال سابقة من المثقفين [طه حسين ، نجيب محفوظ ، نعمان عاشور ، سعد الدين وهبه ، فرج فودة ...].

- الأحزاب السياسية المصرية : وحملت صفات سلبية بإطلاق (بنسبة تقترب من 99%) [أحزاب عاجزة عن القيام بأدوار الحزب السياسي في الدولة الحديثة / عاطلة عن الحضور بين الجماهير / استسلمت لواقع التهميش / مُتهافِتة مؤسسياً / قادتها وأعضاؤها غير قادرين على الاستجابة لاستحقاقات بناء الدولة التنموية / ضحالة الثقافة والخبرة السياسيين].
- المِهنيون (معلمون – أطباء ..) العمال والمزارعون : وحمل نحو (64%) من حضورهم الفاعل داخل الخطاب صفات سلبية [غير أكفاء / لا يقدمون جُهداً كاملاً في مجالاتِ أعمالهم / لا ينزعون لتطوير مهاراتهم ...] إلا أن معظم هذه الصفات السلبية فُسرت غالباً بعوامل قاهرة ، وخارج إرادة هذه العناصر المجتمعية [السياقات المِهنية المعقدة والضاغطة التي يعملون في إطارها / الضغوط المادية " ضعف الرواتب والمكافآت والبدلات والحوافز .. / انهيار القوة الشرائية للجنيه المصري ...]
- المواطنون المصريون (الشعب) : ورغم أنهم كفاعلين داخل خطابات " المقال " ، اكتسبوا التعاطف الأساسي ، والتأييد الغالب ، بل إنهم – بأوضاعهم ومصائرهم – ظلوا المُبررَ الرئيس لعملية النقد المُوجه للسلطات التنفيذية، ورغم ذلك فقد حظوا (وبنسبة لا تقل عن 45%) بصفات سلبية [الاستسلام للتسلط والاستغلال / التفاعل مع أشكال الفساد بالمشاركة والاندماج / مخاصمة النزعة الإبداعية / التأقلم مع تشوهات الواقع والتكيف معها ..].

رابعـــــاً:

استلهمت " المقال " في خطاباتها أساليب الكتابة التي تجد لها حضوراً ورواجاً لافتين بين مواقع وسائل التواصل الاجتماعي Social Media ، حيث تتسع الكتابة التحريرية بالمستوى اللُغوي الدارج (العامية – المحكية). ويلتقي هذا التوجه مع الآليات المتنوعة لتعاطي " العُنف اللُغوي " من سخريةٍ وتهكم بهدف ازدراء (الآخر) ، والحط من شأن السياسات والتوجهات التي تُعارضها الصحيفة ، ومن ثَمَّ قدمت " المقال " خطابات تلبست شكل أطروحات لمن وُصفوا (وصفوا أنفسهم) بالناشطين السياسيين الذين غالباً ما يتحركون فكرياً في إطار طيف غير مُحدد من الأيديولوجيات (المتداخلة – المتقاطعة). وكما هي الحال غالباً بالنسبة للناشِط السياسي ، كما عرفته الساحة السياسية المصرية (بعد 25 يناير 2011) ، فهو يقدم نقده في إطارٍ لاذع ، وبلُغةٍ خشنة ومُثيرة ، تقبل – بل وتستحسن – وجوه " التهكُم – السخرية – التهويل " ، وقد تبلغ – في بعضِ السياقات – سقوفاً من التحريض.

خامســـاً:

كان ارتباطُ خطابِ " المقال " بالاستخدام الواسِع للمستوى اللُغوي (العامي – المحكي) في بناءِ النصوص ، استجابة لتصورٍ مبدئي ، مغلوط في الواقع ، بأن التعامل الكثيف مع العامية ، يُمكن الكاتب من الوصول إلى جُمهورٍ أعرض ، مع التأثير الأعمق بالرؤية المتبناه. فكان لافتاً أن عديداً من المانشيتات وعناوين " المقالات " المنشأة عبر خطاب " المقال " اتخذت مفردات " العامية " مكونات رئيسة للصياغة .. مثل " جيوب الناس مش لعبة " ..

" العلاوة .. النواية التي لا تسند الزير " .. " بقالنا 50 سنة بنرقص كيكي ولسة " .. " إنتي ماحساش بالناس " .. " طب أنام ربع ساعة بس يا حاجة " .. " لو انتي فرخة بنت ديك بجد .. ورينا شطارتك وانزلي الشارع!" .. وعلى هذا النحو يتكرر الحضور ، وقد كان رئيس التحرير ، وصاحب تجربة " المقالِ " ، الكاتب " إبراهيم عيسى " سباقاً إلى تبني هذه المقاربات التحريرية ، والتي لم تُثبت عملياً ، ولا بحثياً ، أنها كانت الخيار الأوفق ، والفاعل ، الذي يتحقق به الانتشار والوصول والتأثير.

سادســـــاً:

قدمت " المقال " نموذجاً للصحافةِ المصرية الناقِدة والمُعارضة ، في فضاءٍ مهني ، ومجتمعي ، محاصرة بحُزمةٍ من المتغيرات السياسية والاقتصادية الضاغطة (جرى رصدها وتحليلها في مقدمة الدراسة) ، إلا أن جُهدها الصحفي (الناقد – المُعارِض) تعثر عملياً في آلياتٍ أثرت سلباً في المُنتَج الصحفي (وفي فاعلية الخطاب الذي تبناه هذا المُنتج) ... ومن بين أهم هذه الآليات :

* المصادر : عدم الاهتمام التحريري بتوثيقِ المصادر المعرفية والمعلوماتية التي لجأ إليها صاحبُ (المقال – التعليق) ، لتأكيد طروحه ، والدفاع عن حُججه.
* التخصص : عدم وضوح التخصصات المعرفية للكُتاب المُحررين ، ما جعل القارئ يتعامل مع أسماء بعينها (تتكرر) عبرِ الاشتباك مع قضايا متنوعة (وبعض هذه القضايا يحتاج إلى تخصص معرفي دقيق مثل المقاربات الاقتصادية).
* العُنف اللُّغوي : السُخرية / التهكُم / النقد اللاذع / إدعاء امتلاك الحقيقة (المطلقة)

سابعـــــاً:

إن صُورة " مصر " ، عبَر بُعدين سياسي واقتصادي ، وكما صاغتها خِطاباتُ " المقال " ، مُثقلةٌ ً بحُزمٍ كاملة من " الأخطاء " في صورةِ اتهاماتٍ " مُقَولبة " للحكومِة المصرية على نَحوٍ خاص. وقد كان لافتاً – وكما أشرنا آنفاً – أن الصحفيين القائمين على الرَصد والمُراجعة النقدية ، كانوا في معظم الأحيان منشغلين بمنحِ مقارباتهم النقدية أبعاداً إثارية (حتى عبر مستوى اللُّغة) ، وهو ما انتهى في سياقاتٍ عدة ، إلى طرحِ أحكامٍ " تقييمية – تعميمية " ، غير مُدَّققة تستبعدُ الوجوه الأخرى للحقائق. ولذلك يُمكن الزعم – في ضوء تفكيك خطاب " المقال " – بأن أدواتها الصحفية النقدية – بمشكلاتها التي عرضت لها الدراسة – عجزت عن إنشاء صُورة متوازنة وموضوعية لدولةٍ تمر بمرحلةٍ انتقالية مُعقدة ، وضاغطة ، بسياقاتها السياسية والاقتصادية والمجتمعية ، وخضعت في ظل هذه السياقات لتفاعُلاتٍ داخلية وخارجية ، بتأثيراتٍ سلبية عميقة (كما جرى شرحها في المُقدمة التأصيلية). وقد رأت الصحيفةُ في الأغلب أن إضاءةَ الوجوه الأخرى (الإيجابية) للحقائق المُرتبطة بالخياراتِ التنموية المصرية ، قد يكون مُناقِضاً للمُستهدف " النقدي " الذي تأسست من أجله " المقال " ، وهو هدف وارد في ذاته ، ولكن يُفترض تحققه بمواصفاتٍ انضباطية ، تضمن دقته وموضوعيته وشموليته .. لا سيما وأن " المقال " قدمت لذاتها المِهنية (في عمود " من نحن " الثابت) كمدافع عن " التحليل الدقيق " ، وعن " الرؤية التي ترى أن هناك حلولاً للمشكلاتِ بخلاف الاحتجاج " ، والراصِد والمُحلل لخطاباتِ " المقال " قد لا يجد ما يُثبت أن تلك الالتزامات والاستحقاقات ، قد تحققت عملياً على النحو المُستهدف.

مراجع الدراسة:

(1) بلورت هذا المشهد في الواقع عبارة " خليهم يتسلوا (!) " التي أطلقها رئيس الدولة (مبارك)، بالدارجة، وبلغة جسدٍ لافتة " ، أمام أعضاء مجلس النواب ، في تعليق مُتهكم على احتجاجاتِ قوى المعارضة ضد عمليات التزوير الواسعة التي عبثت بنتائج الانتخابات البرلمانية (سنة ٢٠١٠) ، ودعوة بعض الأصوات المعارضة التأسيس برلمان مواز لذلك المُتَّهم بتزوير عضويته (الباحث)

(2) حمل هذا التعبير توقيعَ الكاتبِ الصحفي المصري محمد حسنين هيكل، وقد أطلقه باتجاه نظام " حسني مبارك " في مصر ، في إشارة إلى المدة الزمنية الطويلة التي حكم فيها " مبارك "، وأمثاله ، دولهم في منطقة الشرق الأوسط ، وما أدى إليه ذلك من جمود سياسي ، ومن تفاقم وبائي لمظاهر الفساد البنيوي.
– تابع : أوضاع بعض دول الشرق الأوسط ، ومن بينها مصر ، في ظل النظم السياسية ذات فترات الحكم الممتدة ، وتداعياتها على الخرائط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية [مبارك في مصر / القذافي في ليبيا / الأسد في سوريا / صدام حسين في العراق / زين العابدين في تونس / علي عبد الله صالح في اليمن (في)؛

Adeed Dawisha, " The Second Arab Awakening ". (www.Norton&company Inc.2013)

(3) لم يكن الحديث عن وجود تدخلات أجنبية ضاغطة في المشهد السياسي المصري أمراً " متوهما "، وقابلاً للجدل ، فإذا أخذنا التدخل الأمريكي نموذجاً ، فسنجد أن إدارتي بوش " الابن " و " أوباما " عبرتا بوضوح كامل عن رؤية مغايرة لخريطة " الشرق الأوسط الجديد "، يجري في سياقها التخلص مما وصف " بالاستقرار الاستبدادي " حسب قول " كونداليزا رايس "، والتي نشرت لها صحيفة " واشنطن بوست" (في 16 فبراير ٢٠١١) مقالاً بعنوان " مستقبل مصر الديمقراطية " جاء فيه.. " إن الشهور، بل وحتى السنوات القادمة (!)، ستكون مليئة بالاضطرابات ، ولكنها أفضل من الاستقرار الاستبدادي الكاذب!".

ووفق هذا التصور، كان الرهان الأمريكي على إبدال ما وصف ب " ديكتاتوريات الاستبداد "، بما أسموه " رموز الإسلام المعتدل .. والواقع فإن التعبير عن هذا الرهان سجل حضوره بكثافة في الميديا الأمريكية (والغربية) ، وبين ألسنة المسئولين الأمريكيين عند أرفع المستويات .. ففي ١٠ فبراير ٢٠١١ ، أطلعتنا " فوكس نيوز " The Fox News على ما قاله " جيمس كلبير " رئيس المخابرات الفيدرالية أمام مجلس النواب ، عن تقييمه لجماعة الإخوان المسلمين (ممثلة الإسلام المعتدل حسب الرؤية الأمريكية!).. إن اصطلاح " الإخوان المسلمين " يعني تنوعاً كبيراً من الحركات .. وقسم " الإخوان المسلمين في مصر هو عبارة عن مجموعة غير متجانسة تتكون أساساً من الجانب " العلماني " للسكان (هكذا !!!) الذين يتجنبون العنف (!)، ويعتبرون " القاعدة " تشويهاً للإسلام! ".. هذا التقييم المدهش في الواقع ، والذي يتناقض جوهرياً، وموضوعياً، مع حقيقة جماعة " الإخوان المسلمين "، نشأة وتاريخاً وسلوكاً ، سنجد ما يدعمه في مقال سابق في " الواشنطن بوست " The Washington Post (بتاريخ 3 فبراير ٢٠١١)، كتبه " جورج سورس" تحت عنوان " لماذا ينبغي على أوباما " أن يفهم جيدا ما يجري في مصر ".. يقول.. " إن مراكز الإخوان هي أكثر تيارات المعارضة السياسية تنظيماً، وتمكنت من البقاء في ظل الوسط الشمولي للدولة ، ونتيجة للانتخابات الحرة سيصبح الإخوان هم القوة السياسية الرئيسية ".. لافتا إلى " أن الرئيس أوباما شخصياً، والولايات المتحدة كبلد يستطيعان الكسب إذا تقدما إلى الأمام،

وأيدا الطلب على الكرامة والديمقراطية (هكذا!).. فهذا سوف يُساعد على استعادة الزعامة الأمريكية ، والتخلص من الضعف البنيوي المزمن لأحلافنا ، والتي يعود السبب الأساسي له إلى إقامة هذه التحالفات مع نُظم شمولية غير مقبولة جماهيريا ".. ويضيف رجل المال والأعمال الأمريكي " إن صناديقي جاهزة للمساعدة بكل ما تستطيع! ".

- راجع: سيرجي كورجينيان ، (ترجمة : ممدوح مصطفى عزمي)، التسونامي السياسي: تحليل للأحداث في شمال أفريقيا والعالم العربي، ط1، (القاهرة: المركز القومي للترجمة ، ٢٠١٩) ص 153 ، ص 151 - 154.

(4) قدَّم مفهوم " الدولة التنموية " Developmental State في الواقع إجابة مبدئية للأسئلة المطروحة (بعد سقوط النموذج الرأسمالي في أعقاب أزمة ٢٠٠٨) ، حول مدى التدخل المحتمل للدولة اقتصادياً ومستويات الشراكة مع القطاع الخاص وآلياتها وطبيعتها. إن هذه الدولة في حقيقة الأمر، لا تفتح الباب واسعاً للقطاع الخاص حتى يستثمر - كما يشاء - وفي أي ميدان ، ولكنها تظل ضالعةً على نحو أصيل - في التحديد المسبق لخريطة تنموية ، تتبلور في إطارها مجالات الاستثمار التي ترغب الدولة ، وفق رؤيتها، في أن يُشارك القطاع الخاصُ فيها ، استجابة لسياساتٍ محددة ، وبمعايير بعينها (كدعم الصناعات كثيفة العمالة التي تتعامل بكفاية مع عامل التشغيل للأيدي العاملة، ومواجهة البطالة). في هذا السياق يرى " أدريان ليفتويتش " أن " الدولة التنموية " تسعى لتحقيق معدلات سريعة للنمو الاقتصادي ، عبر التدخل بعمق في التفاعلات الاقتصادية داخل الفضاء الاجتماعي. كما أنها تتصدى لعملية التخطيط للاقتصاد الكُلى ، والمبادرة إلى توزيع الأدوار بين مؤسسات القطاع الخاص وكياناته، وحفزها للعمل وضخ استثماراتها في القطاعات الأكثر دعماً للنمو الاقتصادي، وفق رؤيتها واستراتيجياتها.

- راجع : دراسة " السيد يسين "، دور المجتمع المدني في الدولة التنموية ، (في) التحول في بنية المجتمع المدني بعد الثورات المصرية ، تحرير: يسري العزباوي، ط1 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، 2015)، ص ص ٢٢٩ – 252
- دراسة " حسن أبو طالب "، النمو الاحتوائي المطور ضرورة مصرية ؛ (في) مجلة " أحوال مصرية " (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠١٨) ، ع٧٠ ، س 16، ص ص 47-58.
- Adrian Leftwich, " Bringing Politics back in: Towards a model of the developmental state ", Journal of Development Studies: Vol. 31, No. 3, February 1995, pp.400-427.

(5) إعتبر باحثون مصريون أن مؤسسات المجتمع المدني ، وخاصة تلك التي ارتبطت أدوارُها بآليات الدفاعِ عن الحُريات ومنظومات حقوق الإنسان ، باتت مُطَالبةً في حقبةِ ما بعد الثلاثين من يونيو بالتحول إلى كياناتٍ مؤسسية " تنموية تشارك بفاعلية في إعادة بناء " الدولة " وفق الرؤية التي أطلقتها مبادراتُ الرئيس عبد الفتاح السيسي .. يقول المفكر المصري " السيد يسين " .. " نحن ندعو هذه المنظمات ، وخصوصاً المنظمات الحقوقية التي كانت تملأ الدُنيا ضجيجاً وصخباً حولَ مُخالفاتِ حقوق الإنسان ، والتي كانت تحصل على منحٍ مَاليةٍ ضخمة من الجهاتِ الأجنبية للقيام بأدوار تافهة مثل رقابة الانتخابات ، رئاسية كانت أو نيابية ، أو تنظيم الاحتجاجات الجماهيرية ، أن تتحول لتُصبح مُؤسسات تنموية تُشارك بفاعلية في جُهودِ التنمية الشاملة".

انظر : السيد يسين ، دور المجتمع المدني في الدولةِ التنموية (في) التحول في بنيةِ المجتمع المدني بعد الثوراتِ المصرية ، مرجع سابق ، ص 248.

(6) لم يكن مفهوم " الصحافة الخاصة " مُغيباً عن الفضاءِ الاجتماعي المصري في عصره الحديث ، فيمكن العودة به إلى فترةِ حُكم الخديو إسماعيل (1863-1879) ، حيث سَجل هذا النَمطُ من الصحافة حُضورَه (وعُرف وقتها بالصحافة الأهلية) ، وتجدد الحضورُ خلال التجربة الحزبية الأولى (1907-1914) ، وأثناء ما عُرف بالمرحلةِ الليبرالية (1923-1952) ، لكنه بدأ في تلقي الضربات الممنهجة مع تقويض الخريطة الحزبية في بداياتِ عهد ثورة يوليو 1952 (قانون تنظيم الأحزاب) إلى أن تم الإجهاز عليه في بداية ستينيات القرن الماضي (بالقانون 156 لسنة 1960 ، والذي عُرف إعلامياً بقانون تأميم الصحافة). ولم يعد هذا النمط إلى حضوره في الفضاءِ الصحفي المصري سوى بالنصِ التشريعي على إمكانية تملك " الأشخاص الاعتبارية الخاصة " لصُحف " في إطار القانون 148 لسنة 1980 ، مُتخذةٍ شكل تعاونيات ، أو شركات مُساهمة أو شركات توصية بالأسهم. إلا أن الاستجابة الفعلية التي ارتبطت بالحُضور الكثيف والمنتظم لهذا النمط من الصحافة ، فقد جاءت في إطار القانون 96 لسنة 1996. (الباحث).

(7) صدر هذا القانون في يونيو 1996 ، وجاء نتاجاً للتعديلات التي طالت القانون 93 لسنة 1995 ، والذي واجهه المجتمعُ الصحفي المصري بالرفض ، وانتهت أزمته بتدخل رئيس الدولة (مبارك) ، وإعداد القانون 96 لسنة 1996 ، وإطلاقه كبديل. وطبقاً للفصل الثاني من الباب الثاني ، وحسب المواد 52 ، 53 ، 54، فقد منح القانون " الأشخاص الاعتبارية الخاصة " حقَ إصدار الصُحف وتملكها في شكلِ تعاونيات ، أو شركات مُساهمة ، أو شركات توصية بالأسهم . وقد ظهرت مباشرة أولى الصُحف المصرية الخاصة (وهي " النبأ الوطني " الأسبوعية) لتكون أو جريدة مصرية خاصة تصدر بمقتضى قانون تنظيم الصحافة 96 لسنة 1996 وكانت تصدر من قبل بترخيصٍ قُبرصيٍ بمقتضى القانون 148 لسنة 1980.

انظر : إبراهيم عبد الله المُسلمي ، التشريعات الإعلامية ؛ قراءة للأسس الدستورية والقانونية التي تحكم أداءِ وسائل الإعلام ، ط1 (القاهرة : دار الفكر العربي ، 2004) ص ص 176 – 177.

(و) فتحي حسين عامر ، الصحافة الخاصة : إنقلاب في بلاط صاحبة الجلالة ط1 (القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ، 2019) ص ص 9 – 25.

(8) في رصده لخريطةِ مُكونات المجتمع المدني المصري ، يُشير الباحث " هاني سليمان " إلى دَورِ الصحافة الخاصة (التي وصفها بالصُحف المستقلة) ، فيما أسماه " كسر التابوهات أو اختراق الخطوط الحمراء " .. يقول " لقد أصبح في مصر صحافة مستقلة (خاصة) ، لا تتحرج من الانتقاد – الشرس في بعض الأحيان – للمسئولين ، وعلى رأسهم – وللمرة الأولى منذ سنوات طوال – رئيس الجمهورية وعائلته ، الأمر الذي لم تعرفه الصَحافةُ المصريةُ قبلاً ".. مُستنتجاً " لقد أعطت هذه الآلةُ الإعلامية زَخَماً للحركِة السياسية في مصر، تجاوز أحياناً حجمها الحقيقي ، في مُحاولة هذا الإعلام جذَب القُراءِ والمشاهدين من المصادر التقليدية ، وهو ما عَرَّف الشارع المصري بهذه الاحتجاجات ، ودفع ببعض من شرائحه للمُشاركة فيها ، كما أعطى المُحتجين شعوراً بأن صوتهم بات مسموعاً ، وأن هناك من يدعمهم أو يقف خلفهم ".

انظر : هاني سليمان ، خريطة مُكونات المجتمع المدني ، (في) التحول في بنية المجتمع المدني بعد الثوراتِ المصرية ، تحرير ، يسري الغرباوي ، مرجع سابق ، ص 56.

(9) يُشير الباحث عمرو هاشم ربيع إلى أبعادِ المشهد الذي تسببت آلياته الحاكمة في انحسارِ الأحزاب داخل الفضاءِ المصري ، والتي ارتبطت في جانب هام منها بعدم جدية " النظام السياسي " في التعامُل مع فكرة التعددية الحزبية ، والتمكين لوجودها تأسيساً ودوراً .. " فعودة التجربة الحزبية في فترة الرئيس السادات ارتبطت على نحوٍ كامل بالرفض الفعلي لفكرة التداول السلمي للسُلطة ، واعتبار الأحزاب مُجرد " ديكور " للنظام أمام الغَرب " .. ويؤكد " ربيع " أن تلك المقاربة السلطوية " السياسية والقانونية " انعكست منذ ذلك الوقت ، وحتى بعد سقوط نظامِ " مبارك " على العمل الحزبي .. " فالأحزاب القائمة لا تُمارس في معظمها وظائفها المُتعارف عليها في النُظم السياسية المتمدنية ، فلا تنظيمات جادة ، ولا رقابة حقيقية على السُلطة التنفيذية ، ولا انتشار جغرافي لمعظمها ، ولا دور فاعل لها في الاندماج القومي أو التعبئة السياسية ".

انظر : عمرو هاشم ربيع ، الأحزاب السياسية المصرية إلى أين؟ (في) قضايا برلمانية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ع 62 ، السنة الرابعة ، يوليو 2017 ، ص 62.

(10) لم تكن تلك المنهجية في إنتاج خطابات " الصُحف الخاصة " بمضامينها ومقارباتها الأيديولوجية ، بعيدةً عن منهجية المُعالجات الإعلامية في الفضائيات الخاصة ، التي نشأت في هذه المرحلة بنفس المرجعيات ومُبررات الوجود ، بل كان لافتاً أن عديداً من أصحاب الأقلام في الصحافة الخاصة (من مُحررين ورؤساء تحرير) ، انتقلوا – بامتداد الدَور والرؤية وشبكة المصالح – لإعداد (وتقديم) برامج ما وُصِف بـ " التوك شو " عبر الفضائيات المصرية (والعربية) ، ليُصالح الجُمهور المصريُ في هذا السياق مشهداً مؤثراً ومُغايراً لإعلامٍ خاص ، يُوَّجه ويَنقُد ويُعارِض ، ويصنع رأياً عاماً إزاءَ قضايا اللحظة ، ويتحرك محمياً نسبياً بمتغيرات المشهد (الداخلية والخارجية) ، ونفوذ مالكيه من أصحاب رؤوس الأموال ، وشبكات العلاقات الواسعة والمؤثرة (الباحث).

(11) كان مألوفاً تَدخُل الأجهزة الأمنية ، رصداً ومُلاحقة ، لإجهاضِ الخُطوات الإجرائية للحُصولِ على الترخيص بصُدور بعض الصُحف الخاصة ، ورغم حُصول بعضِ أصحابها على أحكام قضائية واجبة النفاذ ، بأحقيتهم في الحُصول على الترخيص ، إلا أن التدخُل الأمني الخشن استطاع في العَديد من الحالات مُراوغة هذه الأحكام ، بل والالتفاف حول القرارات السياسية نفسها بهذا الشأن ، فاتجه إلى عرقلةِ الخُطواتِ الإجرائية لتأسيسِ الشركات التي أجاز لها القانونُ إصدار الصُحف الخاصة. وفي سياقاتٍ مثيلة، كانت ثمة تدخلات من جهاتٍ مختلفة (للدولة المصرية) ضد صُحف خاصة ، تجاوزت " الخطوط الحمراء " بالمعنى الذي حددته هذه الجهات ، وهو ما حدث مع جرائد مثل " النبأ الوطني " و " الميدان " و " الدستور " وغيرها. وإزاء صحفيين إرتبطوا مِهنياً بهذا النمطِ من الإصداراتِ الصحفية مثل " إبراهيم عيسى " (الدستور) ، و " عبد الحليم قنديل " (الكرامة) ، و " عادل حمود " (الفجر) وغيرهم .. وكانت مُحصلةُ المشهد تُشير إلى أن " النظام " الذي منح الصحافة الخاصة " نوافذ للتنفس " ، كان قادراً في كُل الأحوال على التدخل لإغلاقها عند الحاجة (حتى ولو بآلياتٍ بدت قانونية!).

تابع : تفاصيل تتعلق بهذه المشاهد في ؛ فتحي حسين عامر ، الصحافة الخاصة .. إنقلاب في بلاط صاحبة الجلالة ، مرجع سابق ، ص ص 138 - 157.

(12) راجع رصداً لأحداثِ العُنفِ السياسي التي قادتها جَماعةُ الإخوان المسلمين ، وأجنحتها العسكرية في تلك المراحل (في) علي الدين هلال ، مي مجيب ، مازن حسين ، عودة الدولة : تطور النظام السياسي في مصر بعد 30 يونيو ، ط1 (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، 2015) ص ص 160 – 162.

(13) كان استقبالُ مصر لمؤتمر المانحين بشرم الشيخ (في مارس 2015) ، مؤشِراً لحجم الإشكاليات الاقتصادية الحادة ، التي تراكمت مفاعيلها عبَر تداعيات أحداث 25 يناير 2011 ، وبلغت ذُروتها خلالَ العام الذي سيطرت فيه جماعةُ الإخوان المسلمين على الحُكم ، حتى أن بعضَ وسائل الإعلام العربية وصفت المؤتمر وقتها بـ " خطة مارشال جديدة لإنقاذِ الاقتصاد المصري ".

انظر: شريف درويش اللبان ، الصُورة الإعلامية للمؤتمر الاقتصادي ما بين دَعمِ الصُورة الإيجابية ومُحاولاتِ التشويه (في) آفاق سياسية ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، ع17 ، مايو 2015 ، ص 63).

(14) كانت ثمة اضطرابات إقليمية ضاغطة ، تُواجه الأمن القومي المصري بمزيدٍ من التحديات ، بدا ذلك واضحاً في " ليبيا " (الغارقة في الفوضى السياسية ، وصراعات الميليشيات المُتناحِرة ، ومناورات القوى الخارجية فوق أرضها) ، وإثيوبيا (بسد النهضة الذي هدد مُباشرة ، ولا يزال ، الأمن المائي المصري) ، وتركيا (بقياداتها الداعمة للإخوان ، والتي أجهضت " 30 يونيو " طموحاتها لاستعادةِ الهيمنة " العثمانية " على العالم العربي وتوجيه سياساته).

.. وتلاقح هذا المشهد المضطرب ، داخلياً وإقليمياً ، مع توجهاتٍ متحفظة – بل وعدوانية – من دُولٍ غَربيةٍ مؤثرة إزاءَ القيادة السياسية المصرية ، التي تحدث – بدعمٍ شعبي كاسح – حُكم جماعةِ الإخوان ، خاصة أن هذه الدول (وعلى رأسها الإدارة الديموقراطية في الولايات المتحدة الأميركية) ، كانت قد راهنت – كما شرحنا آنفاً – على جماعةِ " الإخوان المسلمين " كبديل " إسلامي معتدل " مزعوم ، للنظام السياسي الذي قاده (مبارك) لعُقود ثلاثة (الباحث).

(15) تُمثل صحيفة " المقال " حالةً صحفية نوعية ، فهي لا تتعامل صحفياً مع البُعد الاخباري " التحريري " ، ولا مع الخطاباتِ الخبرية جوهرياً ، وإنما مع مقالاتِ الرأي (بما فيها التعليقات والتحليلات التي يُفترض ارتباطها بوجهاتِ نظرِ أصحابها) ، ويُمثل هذا الشكلُ الصحفي الرافعة الأيديولوجية – الصحفية للخطابات التي أنتجتها مقالات الصحيفة. وهكذا ، ووفق السياسة التحريرية التي عبرت عنها الصحيفةُ بذاتها ، يُمكن إعتبار " مقالات " الصحيفة تعبيراً عن سياساتها التحريرية ، واستجابة لها .. وتُعد " المقال " ذات خصوصية مُحدد في هذا السياق ، إذ يظل من المألوف أن تُصبح صفحات الرأي (التي تضم مقالات بأقلام أصحابها) مُرتبطَ بمنتجيها (حتى أن مُعظم الصُحف تُشير بوضوح في مواقع صفحاتِ الرأي إلى أن المقالات المنشورة لا تُعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة ، وأنها تمثل في كُل الأحوال رأي صاحب المقال). إلا أن هذه القاعدة كُسرت نسبياً بالنسبةِ لصحيفة " المقال " ، إذ يُفترض وجود نسيج أيديولوجي ضام ، يجمع مقالات الجريدة تحت مظلة رؤية عامة مُحددة ، قد تتباين في التفاصيل بالضرورة ، لكنها في المُحصلة العامة تلتئم ضمن توجهاتٍ نقدية عامة ، يُمكن رصدها وتحليلها كرؤيةٍ كُلية للصحيفة إزاءَ القضايا المبحوثة (وهذا السياق بعينه هو ما يُبرر الحديث عن " خطابات " Discourses للصحيفة ، تشتبك معرفياً ، وبرؤية حاكمة ومتماسكة ، مع القضايا المبحوثة).

راجع : المواصفات البنائية للمقال الصحفي (في) : ليلى عبد المجيد ، محمود علم الدين ، فن التحرير الصحفي ، ط 1 (القاهرة : الدار العربية للنشر والتوزيع ، 2012) ص ص 231 – 243.

، (و) تابع : مقدمة الذات الصحفية المِهنية ، وهُويتها الفكرية كما عبرت عنها صحيفة " المقال " (عبر عمود ثابت ودائم يحتل موقعه من الصحيفة الثانية تحت عنوان " من نحن ؟"

(16) ينبغي الإشارة إلى أن ثمة دراسات وأبحاثاً ، من تلك التي عرض لها الباحث ، أو طالعها في سياقاتٍ أخرى، قد تعثرت على نَحوٍ لافت في اجتزاء الظواهر والقضايا التي أخضعتها للدراسة ، ومن ثَمَّ جرى عزل هذه الظواهر ، وتلك القضايا ، من سياقاتها التاريخية والسياسية والاجتماعية ، والتي تُمثل – بالضرورة ومنطقياً – الفضاء الإنساني الأشمل ، المُحتوي والمُنتج للظاهرةِ الإعلامية (الصحفية). كما أن بعض أصحاب هذه الدراسات ، ورغم جُهدهم البحثي اللافت – نزعوا كخيارٍ منهجي ، إلى تبني اتجاهاتٍ بنيوية " تفتيتية " ، تُغَّيب الرؤى التحليلية داخل حُدود النص ، وتلتهي بالتكميم الإحصائي ، في محاولةٍ للإيحاء " بعملية " النتائج ، تجاوزاً لواقع الظاهرة الإعلامية (الصحفية) ، واتصالِ عناصرها هيكلياً بالظاهرة الاجتماعية في أوسع نطاقاتها ، وبأكثر وضعياتها نسبية وتعقيداً (الباحث).

(17) في إطار المُراجعة المسحية للعَديد من الدراساتِ الإعلامية المصرية والعربية ، تبين وجود تراث علمي مُتراكم، ومتنوع المقاربات ، اهتم بالاشتباكِ البحثي مع الصُورة الإعلامية المُنتجة إزاءَ الدُولِ والشعوب ، والزعاماتِ السياسية ، والفاعلين الاجتماعيين عبَر وسائل الإعلام على اختلاف أنماطها ، إلا أن الباحث واتساقاً مع أهداف الدراسة ، رأى تكثيف الإضاءة – في هذا السياق – بين الدراسات التي رصدت – وحللت – بحثياً " صُورة مصر " كما جرى تناولها وإنتاجها عبر وسائل الإعلام المختلفة ، هذا فضلاً عن الدراسات التي استخدمت ضمن مقارباتِها المنهجية " تحليل الخطاب الصحفي " ، وتلك الأبحاث التي تناولت " الصحافة الخاصة " ، باعتبار أن الجريدة المبحوثة " المقال " تنتمي إلى هذا النمط من الصُحف. (الباحث).

(18) Kamel, Mahmoud Abdel Raouf : Egypt's Image in the American Media, a content Analysis of NYT Coverage of Egypt (M.A South Dakota University, 1984)

(19) Gurigus, Sonia Adly : The Image of Egypt in the NYT, 1956 – 1967 – 1979. phd (U.S.A. NewYourk Univ. 1998)

(20) إسلام شفيق عبد الهادي عواد ، صُورة مصر في الصحافة اليومية لدُولِ مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 1989 – 1991 : دراسة تحليلية مُقارنة ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر 2001).

(21) وائل ماهر عارف قنديل : صُورة مصر في الخطابِ الصحفي لمُراسلي الصُحف ووكالات الأنباء العربية العَامِلة في مصر " خلال الفترة من 1990 حتى 1996 " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، 2002).

(22) حنان عبد الفتاح بدر : صُورة مصر والمصريين في الصحافةِ الألمانية ، دراسة للمضمون والقائم بالاتصال ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، 2005.

(23) لمياء سامح السيد جاد ، المُعالجة الصحفية للشئون الخارجية في الطبعة الدولية لجيروزاليم بوست الإسرائيلية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، 2007.

(24) ياسمين محمد محمود أبو العلا : صُورة مصر في الصحافة الإيرانية ، وصُورة إيران في الصحافة المصرية، دراسة تحليلية مقارنة على عينة من الصُحف الإيرانية والمصرية ، الناطقة باللُغتين العربية والإنجليزية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، 2013.

(25) إبراهيم علي بسيوني محمد : صُورة مصر في صحافة شمال أفريقيا ، دراسة تحليلية مقارنة ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة الأزهر ، 2015.

(26) سارة سعيد المغربي ، صُورة مصر في الكاريكاتور في صحافةِ العالم ، رسالة دكتوراه ، قسم الصحافة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، 2016.

(27) مها مصطفى بخيت حَمد : تطور صُورة مصر في الصحافة العربية الالكترونية قبل وبعد ثورة 25 يناير خلال الفترة من (2009 – 2013) ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، قسم الصحافة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، 2016.

(28) ياسمين محمد محمود أبو العلا : صُورة مصر في صحافة آسيا الصادرة باللُغة الإنجليزية والعوامل المؤثرة على اتجاهاتها ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، قسم الصحافة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، 2018.

(29) سحر مصطفى عبد الغني سلامة : الخطاب الصحفي العربي تجاه قضية العولمة والهُوية الثقافية : دراسة تحليلية ، رسالة دكتوراه ، قسم الصحافة ، 2010.

(30) باكينام حسن عبد المؤمن غراب : خطاب صحافة التيارات الدينية في مصر تجاه قضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، قسم الصحافة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، 2015.

(31) أسماء أحمد أبو زيد علام : خطاب الصحافة النسائية العربية تجاه الحقوق السياسية والمدنية للمرأة العَربية ، رسالة دكتوراه ، غير منشوره ، قسم الصحافة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، 2016.

(32) شيرين أبو خليل حمد صالح : الخطاب الصحفي الأمريكي تجاه دُول العالم الإسلامي ، رسالة دكتوراه ، غير منشوره ، قسم الصحافة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة 2016.

(33) إيمان بالله ياسر عبد الرحيم : إتجاهات الخطاب الصحفي الأفريقي إزاءَ النشاط المصري والإسرائيلي في أفريقيا " خلال الفترة من 2011 إلى 2015 " ، رسالة دكتوراه ، غير منشوره ، قسم الصحافة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، 2018.

(34) فتحي حسين عامر : أخلاقيات الصحافة المصرية الخاصة في نَشرِ الجريمة ، رسالة ماجستير ، غير منشوره ، قسم الدراسات الإعلامية ، معهد البحوث العربية ، جامعة الدول العربية ، 2004.

(35) عبد الحفيظ عبد الجواد درويش : تحرير الصُحف المستقلة في مصر ؛ دراسة تحليلية للصفحة الأولى في الفترة من 1996 حتى 2000 ، رسالة ماجستير ، غير منشوره ، قسم الصحافة ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، 2004.

(36) رباب رأفت الجمال : دَوْر الصُحف المستقلة في تشكيل اتجاهات الشباب الجامعي نحو قضايا الفساد ، دراسة ميدانية ، المؤتمر العلمي السنوي التاسع : " أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق " ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، مايو 2003.

(37) عثمان فكري عبد الباقي : أساليب تحرير المواد الخبرية في الصُحف المصرية الخاصة وتأثيرها على إدراك القراء لمحتوى النص الصحفي ، رسالة دكتوراه ، غير منشوره ، قسم الصحافة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، 2021.

(38) يرصد د. جلال أمين ، في تأصيله لخلفيات انتفاضة الخامس والعشرين من يناير ، مشهد إصدار جريدة " الدستور " فيقول.. نجحت الجريدة منذ العدد الأول ، برغم أن الثمن الذي حُدد لها كان أعلى – وقت صدورها - من ثمن أي جريدة أخرى. وتخاطفها الناسُ من باعة الصحف ، وكان الناس لم يكونوا يصدقون أنهم كانوا محرومين إلى هذا الحد من صحافة حقيقية (..)". ويضيف.. " حاول النظام (نظام مبارك) بمختلف الوسائل وقف سير هذه الجريدة فلم يفلح. فعندما نشرت الجريدة أن رئيس الجمهورية مريض ، قُدِم رئيس التحرير (إبراهيم عيسى) للمحاكمة بتهمة تعريضه مناخ الاستثمار في البلاد للخطر، ووضع في السجن. ومع هذا استمرت الجريدة كما كانت، سواء في أثناء وجود رئيس التحرير في السجن أو بعد خروجه. جربت الحكومة أيضاً حرمان الجريدة من أي إعلانات، فاضطرت الجريدة إلى ضغط مرتبات الصحفيين العاملين بها إلى الحد الأدنى ، ومع هذا لم يترك هؤلاء الصحفيون جريدتهم ، برغم إغراء المرتبات العالية في صحف أخرى.. ثم اهتدت الحكومة في النهاية إلى الحل الوحيد الباقي".. ويواصل " أمين " سرده المشهد النظام السياسي لمبارك وهو على مشارفِ انتخابات مجلس النواب (٢٠١٠)، فيقول.. " كان الحل بسيطاً جداً، بقدر ما هو خبيث ؛ إذ مادام مالك الجريدة رجل سياسة، فالطريقة الوحيدة التي تُتبع معه، هي شراء الجريدة بأكملها منه. وإذا كان مالك الجريدة ثرياً، فإن هناك في مصر من هو أكثر ثراء منه. وهذا الرجل الأكثر ثراء، والذي يستطيع شراء الجريدة بأسرها، له هو نفسه مطامح سياسية، ولكنها بحسب حظ النظام الحاكم: لا تتعارض مع مصالح النظام نفسه. بدت هذه أفضل طريقة لإسكات هذه المجموعة من الصحفيين المتمردين وإغلاق فم زعيمهم للأبد ".

انظر: جلال أمين، ماذا حدث للثورة المصرية؟، ط٢ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٣)، ص ص 95-96.

(39) شهدت هذه " العلاقة " في الواقع تجاذبات عديدة ، وتبدلات لافتة في طبيعتها، فبعد ترشح " المشير " عبد الفتاح السياسي للرئاسة ، كان " إبراهيم عيسى " واحداً بين اثنين من الإعلاميين المصريين (هو والإعلامية لميس الحديدي)، ممن اختيرا للتحاور مع المرشح (وقتها) للرئاسة، لتقديمه للناخبين المصريين، وشرح رؤيته وبرنامجه السياسيين.

وكان لافتاً أن " عيسى " ظل من الأصوات الفاعلة في نقد السلوك السياسي لجماعة الإخوان المسلمين (قبل وصولهم لحكم مصر، وأثناء الحكم، وبعده)، مما جعله على مسافة قريبة مبدئياً من الرؤية السياسية للمرشح الرئاسي " السيسي "، (على الأقل بالنسبة للموقف العام من هذه الجماعة السياسية)، وهو نفسه وزير الدفاع المصري، الذي استجاب بجيشه الوطني ، لانتفاضة شعبية واسعة، استهدفت الإطاحة بحُكمٍ يمثل هذه الجماعة فكراً وممارسة. (الباحث).

(40) حسب المُعجم الوسيط ، تكون " الحُجَة : مُرادفةً للدليل والبُرهان ، و (الجمع)ُحُجَجُ وحِجاج (أدلة – براهين) وحَاجَاه ، مُحَاجاةً ، وحِجَاءً أي جَادله وغَالبه في مُطارحة الأَحاجي.

.. والمَحاجاة (الحِجَاء / المُحَاججة) ، تَستهدفُ الإقناع Persuasion ، بما يعنيه من دَفع المتلقين للرسالة إلى تبني مَوقف مُنتجها ، عَبَر طَرحِ الحُجج Arguments التي من شأنها تأكيد صِحة

الموقف ، وسلامة الأسس التي بُني عليها ، والمعنى هو أن " المُحَاجَاة " هي عَمليةُ تَهدفُ آلياتُها إلى إقناعِ الآخر ، والتأثير فيه بواسطة " الحُجَج " التي هي دلائل لإثبات قضية مُعينة أو نفيها.

ويُمكن أن تنتظم الحُجج ضِمنَ نمطين : حُجج منطقية (إستدلالية – إستنتاجية) ، وحُجَج واقعية (باستدعاء الأدلة من الوَقائع والشهادات) ، واللافت هو أن الغالبية العُظمى من الدراسات التي اهتمت بتحليل الخطابِ الصحفي ، استخدمت " الحُجَة " مُرادِفاً للبُرهان (وهو ما تُقره المُعجَمية نفسها) ، وهكذا يكون الحديث عن " مساراتِ المُحاجَاة " مُساوياً لمساراتِ البُرهان (أو البَرهنة). إلا أن ثمة باحثين ينزعون إلى التفرقة بين المُحاجاة (الحِجاء) Argumentation ، والبُرهان Demonstration ، ولعل واحداً من أهم هذه الفُروق هو أن " المُحاجاة " تستهدف الإقناع بالحُجج والأدلة والشواهد ، في حين أن البُرهان يستهدف تحديداً ، يقينياً ، للصواب والخطأ .. وفي هذا السياق ، وبهذا الفهم ، يُصبح من غير المنطقي التعامُل مع مواقفِ مُنتجي الخطابات عَبَر ثنائية (الصحيح / الخاطئ) ، ذلك أن هذه المواقف (الاتجاهات) هي في كُل الأحوالِ تعبير عن رؤيةٍ نسبية relative vision يحشد صاحِبها حُججاً وأدلة للدفاعِ والتنفيذ والإقناع. فإذا كنا ، عبر هذه الدراسة ، معنيين بالتعامُل مع خطابٍ صحفي لكُتلةٍ تحريرية تتألف جوهرياً من " المقال " (أي الشكل الأساسي لصحافةِ الرأي) ، يُصبح منطقياً الحديث عن " حُجَج " و " مسارات للمُحاجاة " ، وليس عن " براهين " و " مسارات للبَرهنة " .

راجع : مجمع اللُّغة العربية ، المُعْجم الوسيط ، ج1 ، ط2 (القاهرة : دار المعارف ، 1972) ص 157 - ص 159.

(و) طالع آليات المُحاجاةَ واستراتيجياتها (في) ،

طريف شوقي محمد ، إرتقاء مهارات المُحَاجَجة ، (في) طريف شوقي (محرر) ، المهارات الاجتماعية والاتصالية (القاهرة : دار غريب ، 2003) ص ص 400 – 470

(41) في تحديد معنى " الصُورة " ودلالته ، يقول ، " لسان العرب " .. " تَصَّورتُ الشيء ، توهمت صورته فتصورلي " .. و " تصور " ، في المعجم الوسيط ، أي تكونت له صُورة وشكل ، وتصور الشيء : تخيله واستحضر صُورته في ذهنه. ويُشير المُعجم إلى أن التصور (في علم النفس) هو استحضار صُورة شيء محسوس في العقل دون التصرف فيه .. والتصور (عند المناطقة) هو إدراك الفرد ؛ أي معنى الماهية من غير أن يُحكم عليها بنفي أو اثبات .. وتُصبح " الصورة " ، حسب المعجم الوسيط ، هي الشكل ، وصُورة المسألة أو الأمر : صنعتها .. وصُورة الشيء : ماهيته المجردة .. وخياله في الذهن أو العقل.

راجع : ابن منظور ، لسان العرب ، ط1 (القاهرة : دار المعارف ، بدون تاريخ) ص 2523.

- مجمع اللُّغة العربية ، المعجم الوسيط ، ط1 (القاهرة : دار المعارف ، 1972) ص 528.

(42) Drever, James. A Dictionary of psychology (penguin Reference Books, Great Britain, 1952) p 121.

(43) محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، ط1 (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1979) ص 236.

(44) علي عجوة ، العلاقات العامة والصُورة الذهنية ، ط1 (القاهرة : عالم الكتب ، 1983) ص 10.

(45) عبد القادر طاش ، الصورة النمطية للإسلام والعرب في مرآةِ الإعلام الغربي ، ط1 (الرياض : شركة الدائرة للإعلام المحدد ، 1989) ص ص 13-14.

(46) سامي مسلم ، صُورة العربي في صحافةِ ألمانيا الاتحادية ، ط1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1985) ص 18.

(47) نادية سالم ، صُورة العرب والإسرائيليين في الولايات المتحدة الأمريكية ، ط2 (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1978) ص 10.

(48) السيد يسين ، الشخصية العربية بين صُورة الذات ومفهوم الآخر ، ط2 (القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1981) ص 132.

(49) إيناس محمد أبو يوسف ، صورة العالم الثالث في الصحافة المصرية والأميركية خلال الفترة من 1980 – 1989 ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، قسم الصحافة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، 1984 ، ص 36.

(50) يتبلور ذلك المشهدُ مثلاً عند تبني بعض الصُحف أفكاراً ومواقف لا تتناسب ومنطق وجود هذه الصُحف ، بل وتتنافر إلى حَدِ التناقض مع مرجعياتِها وروافدها الأيديولوجية تَمَلُّقاً للتصوراتِ الجماهيرية المبدئية ، حول هذه الأفكار ، وتلك المواقف ، وتحقيقاً لمصالح مُستهدفة تكتيكياً. إن تَمَلُّق نزعات الجُمهور المُتلقي وتصوراته ورغباته إزاءَ قضايا مُحددة ، هو مما يظل " مركزياً " في لائحة الأولويات لوسيلة الإعلام التي تتطلع ، بالضرورة إلى توسيع قاعدة التلقي لرسالتها ، والتأثير في مساحاتٍ أعرض من الجُمهور (الباحث).

(51) ناصيف نصار ، الأيديولوجيا على المَحَّك : فصول جديدة في تحليل الأيدلوجية ونقدها ، ط1 (بيروت : دار الطليعة ، 1994).

(52) راجية قنديل ، صُورة إسرائيل في الصحافة المصرية ، سنوات 73 ، 74 ، 78 ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، 1981 ، ص 37.

(53) ظلت الصحافَةُ الغربية (والأميركية على نَحوٍ خاص) لعقودٍ متصلة ، تتبنى لائحة " المصطلحات اللُغوية " الإسرائيلية بكُل دلالاتها المغلوطة عن الصراعِ العربي الإسرائيلي ، فالفدائي الفلسطيني ، الذي يُقاوم احتلال أرضه ، بات " الإرهابي العربي " ، وحرب يونيو 67 هي " حرب الأيام الستة " (تأكيداً لتفوقِ الجيش الإسرائيلي وحسمه السريع للمعركة) ، ووفق هذه المفردات الاصطلاحية Terminology تحولت " الأراضي العربية المحتملة " إلى " الأراضي المفتوحة أو المحررة " (!)

والضفة الغربية إلى " يهودا والسامرة " ، أما الجنود الإسرائيليون أنفسهم فأصبحوا يُصفون بالفدائيين.

راجـــــــــــع :

Ghareeb Edmund, " Arab Stereotyping in the American Media " in, International Press Semiar, The Arab Image in the Western Nass Media (London : Morris Int., 1980) PP. 10 – 16

(54) سارة ميلز (ترجمة : عبد الوهاب عامر) ، الخطاب ، ط1 (القاهرة : المركز القومي للترجمة ، 2016) ص 18.

(55) محمد شومان ، تحليل الخطاب الإعلامي : أطر نظرية ونماذج تطبيقية ، ط1 (القاهرة : الدار البيضاء اللبنانية ، 2007) ص ص 25 – 26.

(56) شومان ، المرجع السابق ، ص 28.

(57) راجع : مقاربات بناء " الصورة الذهنية " وآليات تحليل الخطاب الصحفي في ، وائل ماهر قنديل ، " صورة مصر في الخطاب الصحفي لمُراسلي الصحفي ووكالات الأنباء العربية العاملة في مصر خلال الفترة 1990-1996 " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم الصحافة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، 2002.

(58) ينبغي الالتفات إلى أن دراسات التحليل الثقافي لم تنتظم منهجياً ضمن إطارٍ مُوَّحد ، فقد سجلت حُضورها على نحوٍ كثيف في تسعينيات القرن الماضي ، باعتبارها مُقاربات تستهدف نقد الخطاب ، وتحليل الثقافات الشعبية ، وآليات المهنية ، ونقد الأبعاد الأيديولوجية للتأثير الإعلامي.

(59) راجع :

John, Hartely : " Communication, Cultural and Media Studies " , 3th edition

(London : Routledge, 2002) PP 49 – 50

Hall, Stuart : Culture, the Media and the " Ideological Effect " , In James Curran, Michael Gurevitch & Janet Woollacott (Eds) : Communication and society (London : Edward Arnold, 1977) PP 123 – 128.

(60) راجع مفهوم " العقل الإرهابي " وعلمية المرجعية للمفهوم (في) السيد يسين ، إعادة اختراع السياسة من الحداثة إلى العولمة ، ط1 (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب / 2006) ص ص 125 – 129.

(61) محمد زكي الشيمي ، الوزارة الجديدة .. الجديدة .. الجديدة ، المقال ، ع 906 ، 12 يونيو 2018 ، ص 2.

(62) حسام مؤنس ، حكومة مدبولي في مواجهة الاختبار الصعب ، المقال ، ع 906 ، 12 يونيو 2018 ، ص 3.

(63) طارق أبو السعد ، المحافظون الجُدد .. مش جدد ولا حاجة ، المقال ، ع 908 ، 26 يونيو 2018 ، ص 3.

(64) سامح عيد ، المطلوب من الحكومة الجديدة والمحافظين الجُدد .. واللي مش مطلوب كمان ، المقال ، المقال ، ع 908 ، 26 يونيو 2018 ، ص 3.

(65) أحمد رمضان الديباوي ، ارحموا مصر من الوزراء الموظفين ، المقال ، ع 911 ، 17 يوليو 2018 ، ص 2.

(66) محمد جمال الدين ، الانتماء المفقود ، المقال ، ع 911 ، 16 يوليو 2018 ، ص 2.

(67) طارق أبو السعد ، إعرفوا مستقبل مصر من اختيارات المحافظين ، المقال ، ع 918 ، 4 سبتمبر 2018 ، ص 2.

(68) أحمد رمضان الديباوي ، اختيار امرأة مسيحية لأول مرة في منصب محافظ .. تغيير أم تمثيل مشرف؟ ، المقال ، ع 918 ، 4 سبتمبر 2018 ، ص 2.

(69) سامح عيد ، ولا يزال الفقراء يدفعون الضرائب ، المقال ، ع 906 ، 2 يونيو 2018 ، ص 2.

(70) طارق أبو السعد ، المحافظون الجُدد .. مش جُدد ولا حاجة ، مرجع سابق.

(71) سامح عيد ، الاقتصاد .. ناجح بشهادة المجتمع الدولي أم بشهادة المواطن المصري ، المقال ، ع 909 ، 3 يوليو 2018 ، ص 2.

(72) أحمد رمضان الديباوي ، ارحموا مصر من الوزراءِ الموظفين ، مرجع سابق.

، محمد جمال الدين ، الانتماء المفقود ، مرجع سابق.

(73) سامح عيد ، الشائعة وجدار الثقة بين الحكومة والشعب ، المقال ، ع 912 ، 24 يوليو 2018 ، ص 2.

(74) محمد المهدي ، الشائعات في عصر المعلومات ، المقال ، ع 913 ، 31 يوليو 2018 ، ص 2.

(75) طارق أبو السعد ، اعرفوا مستقبل مصر من اختيارات المُحافظين ، مرجع سابق.

(76) كريم البكري ، من المترو إلى المواطنين ، انتحروا بعيداً عنا ، المقال ، ع 919 ، 11 سبتمبر 2018 ، ص 2.

(77) طارق أبو السعد ، المحافظون الجدد .. مش جدد ولا حاجة ، مرجع سابق.

(78) حسام مؤنس ، إجراء الانتخابات المحلية بوابة مواجهة الفساد ، صحيفة المقال ، ع 915 ، 14 أغسطس 2011 ، ص 2 .

(79) طارق أبو السعد ، اعرفوا مستقبل مصر من اختياراتِ المحافظين ، المقال ، مرجع سابق.

(80) طارق أبو السعد ، المحافظون الجُدد ، مش جدد ولا حاجة ، مرجع سابق.

(81) أحمد رمضان الديباوي ، وزيرة الصحة الجديدة .. البركة في العمل لا في الأزهر ولا الكنيسة ، المقال ، ع 909 ، 3 يوليو 2018 ، ص 2.

(82) أحمد رمضان الديباوي ، ارحموا مصر من الوزراء الموظفين ، مرجع سابق.

(83) طارق أبو السعد ، اعرفوا مستقبل مصر من اختيارات المحافظين ، مرجع سابق.

(84) كريم البكري ، المحافظون الجدد شغلهم على " فيسبوك " فقط ، المقال ، ع 919 ، 11 سبتمبر 2018 ، ص 3.

(85) حسام مؤنس ، فلسفة قانون تنظيم الصحافة والإعلام ، المقال ، ع 908 ، 26 يونيو 2018 ، ص 4.

(86) حسام مؤنس ، من يحظر ويمنع اليوم سيجد من يحظره ويمنعه غداً ، المقال ، ع 910 ، 10 يوليو 2018 ، ص 2.

(87) محمد جمال الدين ، محامي الشعب ، المقال ، ع 910 ، 10 يوليو 2018 ، ص 2.

(88) أحمد رمضان الديباوي ، مشروع قانون إهانة الرموز .. أي " رموز " وأية " إهانة " ، المقال " ع 917 ، 28 أغسطس 2018 ، ص 2.

(89) محمد جمال الدين ، مجتمع تحت الوصاية ، المقال ، ع 917 ، 28 أغسطس 2018 ، ص 2.

(90) عمرو صلاح ، ما تبقى من عقلية يوليو ، المقال ، ع 912 ، 24 يوليو 2018 ، ص 4.

(91) طلعت رضوان ، هل تعلمنا من جريمة قتل فرج فودة ، المقال ، ع 906 ، 12 يونيو 2018 ، ص 1 .

(92) محمد جمال الدين ، تصدير الجهل عبر الشاشات ، المقال ، ع 909 ، 3 يوليو 2018 ، ص 4.

(93) تابع ، خالد كساب ، واحلاه .. واشحتياه ! ، المقال ، ع 915 ، 14 أغسطس 2018 ، ص 1 .

- طارق أبو السعد ، لماذا يعتبر الإسلاميون الحجاب معركتهم ، صحيفة المقال ، ع 915 ، 14 أغسطس 2018 ، ص 5

، - محمد فياض ، هل سقطت الأندلس مرة أخرى بخلع حلا شيحة الحجاب؟ المرجع السابق.

، - كريم البكري ، لماذا طالب الشيوخ باحترام حُرية حلا شيحه منذ 12 عاماً ، ولا يحترمونها الآن ، المرجع السابق.

(94) حنان فكري ، المتشددون والمجددون .. من ينتصر؟ ، صحيفة المقال ، ع 916 ، 21 أغسطس 2018 ، ص 2.

(95) سامح عيد ، سيد قطب أحال أوهامه العقلية إلى القُدرةِ الإلهية ، المقال ، ع 919 ، 11 سبتمبر 2018 ، ص 7

(96) طارق أبو السعد ، ليلة سقوط أبو عمر المهاجر ، صحيفة المقال ، ع 923 ، ع 923 ، 9 أكتوبر 2018 ، ص 1

(97) أحمد رمضان الديباوي ، ماذا بعد القبض على هشام عشماوي أخطرِ إرهابي مصري ، المقال ، ع 924 ، 16 أكتوبر 2018 ، ص 3.

(98) سمير درويش ، الخطاب الديني الرسمي في مصر يهتم بالاحتضار وعذاب القبر ، لا الدنيا وما يحدث فيها ، المقال ، ع 925 ، 23 أكتوبر 2018 ، ص 7.

(99) سامح عيد ، ولا يزال الفقراء يدفعون الضرائب ، المقال ، ع 906 ، 12 يونيو 2018 ، ص 2.

(100)أحمد رمضان الديباوي ، العلاوة .. النواية التي لا تسند الزير ، المقال ، ع 906 ، 12 يونيو 2018 ، ص 2.

(101)معتمر أمين ، من أسعار شريف إلى أسعار مدبولي ، صحيفة المقال ، ع 906 ، 12 يونيو 2018 ، ص 3.

(102)سامح عيد ، الاقتصاد .. ناجح بشهادة المجتمع الدولي أم بشهادة المواطن المصري ، المقال ، 7 أغسطس 2018.

(103)أحمد رمضان الديباوي ، أطفال بورسعيد .. المجني عليهم والجلاد ، المقال ، ع 914 ، 7 أغسطس 2018 ، ص 3.

(104)طارق أبو السعد ، رسائل محفوظ دياب للجميع ، صحيفة المقال ، ع 914 ، 7 أغسطس 2018 ، ص 3.

(105)طارق أبو السعد ، أن تكون فقيراً فأنت مجرم محتمل ، المقال ، ع 921 ، 25 سبتمبر 2018 ، ص 3.

(106)معتمر أمين ، من أسعار شريف إلى أسعار مدبولي ، المقال ، مرجع سابق ، ص 3.

(107)معتز أمين ، المرجع السابق.

(108)سامح عيد ، الاقتصاد .. ناجح بشهادة المجتمع الدولي أم بشهادة المواطن المصري مرجع سابق.

(109)كريم البكري ، أسعار الفاكهة .. أكثر من مجرد جشع التجار ، المقال ، ع 920 ، 18 سبتمبر 2018 ، ص 4.

(110)أحمد رمضان الديباوي ، تعريفة جمركية لزيادة الأعباء أم تخفيضها ، المقال ، ع 920 ، 18 سبتمبر 2018 ، ص 4.

(111)طارق أبو السعد ، أن تكون فقيراً فأنت مجرم محتمل ، المقال ، ع 921 ، مرجع سابق.

(112)سامح عيد ، في الاقتصاد " مبروم على مبروم بقى بيلف " المقال ، ع 923 ، 9 أكتوبر 2018 ، ص 3.

(113)طارق أبو السعد ، قرار إعدام ثروتنا الداجنة ، المقال ، ع 925 ، 23 أكتوبر 2018 ، ص 2.

(114)أحمد رمضان الديباوي ، البطاطس " تقلي " الحكومة ، المقال ، ع 926 ، 30 أكتوبر 2018 ، ص 3.

(115)كريم البكري ، صلصلة وزير التموين تعمق الفجوة بين المواطن والمسؤول ، ع 926 ، 30 أكتوبر 2018 ص 3.

(116)أحمد رمضان الديباوي ، وزيرة الصحة الجديدة ، البركة في العمل لا في الأزهر ولا الكنيسة ، مرجع سابق.

(117)أحمد رمضان الديباوي ، إرحموا مصر من الوزراء الموظفين ، مرجع سابق.

(118)محمد جمال الدين ، الانتماء المفقود ، مرجع سابق.

(119)أحمد رمضان الديباوي ، الإدارة الحديثة والكوارث المتتالية ، المقال ، ع 921 ، 25 سبتمبر 2018 ، ص 2.

(120)سامح عيد ، التعليم .. ماحدش عارف حاجة ، المقال ، ع 913 ، 31 يوليو 2018 ، ص 2.

(121)طارق أبو السعد ، أقل من شهر على بدء الدراسة وما حدش فاهم حاجة ، المقال ، ع 917 ، 28 أغسطس 2018 ، ص 1.

(122)طارق أبو السعد ، مؤتمر وزير التربية والتعليم ، كثير من الأرقام قليل من الإجابات ، المقال ، ع 919 ، 11 سبتمبر 2018 ، ص 1.

(123)سامح عيد ، الأبواب الخلفية للتعليم في مصر ، المقال ، ع 920 ، 18 سبتمبر 2018 ، ص 2.

(124)سامح عيد ، أولادنا في أول يوم دراسة لم يدرسوا ، المقال ، ع 921 ، 25 سبتمبر 20818 ، ص 3.

(125)أحمد رمضان الديباوي ، أحلام الوزير وواقع أولياء الأمور ، المقال ، ع 921 ، 25 سبتمبر 2018 ، ص 2.

(126)أحمد رمضان الديباوي ، كريم البكري ، طارق أبو السعد " طلب ربع ساعة نوم .. فكشف عن الحقيقة " المقال ، ع 922 ، 2 أكتوبر 2018 ، ص 3.

(127)طارق أبو السعد ، سيادة وزير التعليم .. انزل بنفسك ، المقال ، ع 923 ، 9 أكتوبر 2018 ، ص 2.

(128)سامح عيد ، المعلومة أولاً يا دكتور طارق ، المقال ، ع 923 ، 9 أكتوبر 2018 ، ص 2.

(129)طارق أبو السعد ، التابلت وصل ، والتطوير لم يأت بعد ، المقال ، ع 926 ، 30 أكتوبر 2018 ، ص3.